



جامعة الحاج لخضر - باتنة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



مكانة الساحل الإفريقي
في الإستراتيجية الأمريكية
بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية

إشراف:
أ.د. حسين قادري

إعداد الطالبة:
أسماء رسولي

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د. عبد الناصر جندلي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	رئيسا
أ.د. حسين قادري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	مشرفا و مقرا
د. محمد الامين لعجال اعجال	أستاذ محاضر	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
د. دلال بحري	أستاذ محاضر	جامعة باتنة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2010/2011

دعاء

اللهم بك نسترشد ونستعين

اللهم نسألك أن تملأ بنور الحق بصائرنا

اللهم لا تصبنا بالغرور إذا نجحنا

ولا باليأس إذا أخفقنا

اللهم إذا أعطيتنا نجاحاً فلا تأخذ تواضعنا

اللهم اختم بالسعادة آمالنا

ربنا تقبل دعاءنا... آمين...

إهداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى جدتي " ميمة "

إلى أم ايمن " أم محمد "

إلى أيمن، إيمان و نذير

إلى من ساندونني كثيرا طيلة مشوار تحضير هذه المذكرة:

خالي علاوة، عمتي نجاح، صديقتي فاطمة

إلى كل أفراد عائلتي الكريمة

إلى صديقاتي و زميلاتي: أمينة، إكرام، ريمة، ميمي، إيناس

شكر و عرفان

الله عز و جل الذي بتوفيق منه و فضل منه تمكنت من انجاز هذه المذكرة.

لأستاذي الفاضل الاستاد الدكتور حسين قادري، الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث، أشكره على كل ما قدمه لي من نصائح و توجيهات قيمة، أفادتني كثيرا في تناول موضوع الدراسة.

لأساتذتي الأفاضل، على مجهوداتهم المبذولة من اجل تكويننا في مرحلتي ما قبل و ما بعد التدرج.

للاساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة لهذه المذكرة، على قبولهم بأن يكونوا جزءا من هذا العمل مما سيساهم في إثرائه بالتأكيد.

خطة البحث

الفصل الأول: الإستراتيجية الأمريكية و مضامينها الجديدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

المبحث الأول: الإطار الفكري للإستراتيجية الأمريكية

المطلب الأول: الإستراتيجية الأمريكية بين المقاربتين- الواقعية و الليبرالية-

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمريكية بين النزعتين - الانعزالية و التدخلية-

المبحث الثاني: المضامين الجديدة للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

المطلب الأول: قراءة في وثيقتي إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لعامي 2002 و 2006

المطلب الثاني: عناصر الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

الفصل الثاني: أبعاد الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

المبحث الأول : واقع الساحل الإفريقي

المطلب الأول: الواقع الجيوبوليتيكي

المطلب الثاني: الواقع الأمني

المطلب الثالث: الواقع الاقتصادي

المبحث الثاني : المنطلقات الموجهة للاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي

المطلب الأول: المنطلق الأمني

المطلب الثاني: المنطلق الطاقوي

المطلب الثالث: المنطلق الجيوستراتيجي

المطلب الرابع: منطلق تطور السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية

الفصل الثالث: الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي: آلياتها، تحدياتها و مستقبلها

المبحث الأول: آليات الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي

المطلب الأول: مبادرة بان- الساحل PAN-SAHEL

المطلب الثاني: مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCTI

المطلب الثالث: القاعدة العسكرية "الافريكوم" AFRICOM

المبحث الثاني: تحديات الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي

المطلب الأول: دور القوى الكبرى في الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: دور دول الجوار في الساحل الإفريقي

المبحث الثالث: مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي

المطلب الأول: سيناريو استمرار الوضع القائم للإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: سيناريو تزايد الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي إلى درجة التدخل العسكري

الخاتمة

مقدمة

عرفت الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة مجموعة من التحولات، سواء على مستوى الفاعلين الدوليين، حيث ظهر العديد من الفواعل غير الدولة ساعدتهم ثورة المعلومات والاتصالات التي ميزت هذه المرحلة على التأثير في صياغة التفاعلات الدولية.

أو على مستوى القضايا المطروحة، فصعدت مواضيع جديدة إلى الأجندة الدولية، إن كان ذلك على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي، فالمواضيع التقليدية كالقوة العسكرية، ميزان القوى والردع النووي، لم تعد لها الأهمية ذاتها التي اكتسبتها أثناء الحرب الباردة، أمام بروز قضايا ذات بعد عالمي تعدت الحدود التقليدية للدول، فنجد منها من أحدثت تحولا في مفهوم التهديدات والأمن (البيئة، الهجرة السرية، المخدرات، الإرهاب، الجريمة المنظمة، النزاعات الإثنية..).

كذلك القضايا الاقتصادية التي أصبحت تنصدر الأجندة الدولية وذلك لما أحدثته المتغيرات الاقتصادية الجديدة من تأثير في التطورات في هيكل علاقات القوة والتنافس الدولي. وكذلك التحول على مستوى التفاعلات أو العمليات الدولية، فأصبح النظام يشهد درجة مرتفعة من الروابط بين الأفراد والجماعات في الدول المختلفة وفيما بين الحكومات وفيما بين الأوضاع الداخلية والخارجية وفيما بين الموضوعات السياسية والاقتصادية، على نحو لم يعرف من قبل وذلك نتيجة التطور الهائل في وسائل النقل والاتصال ونتيجة نمو التطور التكنولوجي وتيارات تبادل السلع والأفراد.

بالرغم من كل هذه المستجدات التي فرضتها نهاية الحرب الباردة، إلا انه لم ينظر إليها على أنها قد أدخلت تغييرا على استراتيجيات القوى الكبرى، خاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية القوة المهيمنة والقطب الأوح الذي ظهر بعد نهاية الحرب الباردة، لذلك نجد الأوساط الأكاديمية الأمريكية المتخصصة في حقل العلاقات الدولية قد وجدت نفسها في حيرة من أمرها حول الإستراتيجية الدولية الواجب انتهاجها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

ولأنها تعودت على بناء استراتيجياتها وسياساتها بناء على وجود عدو، فإن الولايات المتحدة وجدت نفسها بعد نهاية الحرب الباردة في مأزق البحث عن عدو جديد تتحرك على

أساسه في الساحة الدولية مثلما كان الأمر أثناء الحرب الباردة أين كانت كل الاستراتيجيات والخطوات الأمريكية في الساحة الدولية تبنى على أساس وجود العدو المتمثل في الاتحاد السوفييتي، فكان هو الموجه الرئيسي للتحركات الأمريكية.

ظل الجدل قائماً في الدوائر الفكرية والسياسية الأمريكية، إلى أن جاء حدث هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 على برجى مركز التجارة العالمي بنيويورك ومبنى البنناغون بواشنطن ليهيئ للولايات المتحدة الأرضية التي تتحرك على أساسها وتتدخل في الشؤون الدولية، فأصبحت كل التحركات الأمريكية باسم محاربة الإرهاب، العدو الجديد للولايات المتحدة وأصبح البعد الأمني يسيطر بصورة واضحة على التوجهات الأمريكية الخارجية.

وبالرغم من أن الكثير من التحليلات اعتبرت بأنه من السابق لأوانه اعتبار تاريخ الحادي عشر من سبتمبر 2001 بمثابة المنعرج أو بداية لعصر جديد في العلاقات الدولية كما كان الحال بالنسبة لسقوط جدار برلين مثلاً، إلا أنه لا يمكن إغفال أن التوجه الأمريكي الجديد بعد أحداث سبتمبر قد غير من الأهمية الجيوبوليتيكية لمناطق عديدة في العالم، أصبحت تكتسب أهمية عند الولايات المتحدة انطلاقاً من البعد الأمني، وإن كان ليس بالضرورة أن يكون البعد الأمني هو المحرك الأساسي للتوجه الأمريكي في هذه المناطق، إلا أن هذا ما أصبحت تعتمد عليه الولايات المتحدة كمبرر لتدخلاتها في مختلف المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة لها.

ضمن هذا السياق يأتي الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي، حيث أصبح هذا الأخير يحظى باهتمام أمريكي واضح بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بعد أن كان منطقة مهمشة لا تحظى لا باهتمام الولايات المتحدة ولا باهتمام القوى الدولية أخرى، باستثناء بعض الاهتمام المنقوص من طرف فرنسا باعتبارها صاحبة نفوذ تقليدي في المنطقة.

التعريف بالموضوع: إن منطقة الساحل الإفريقي التي لطالما كانت مهمشة، استراتيجياً، اقتصادياً وسياسياً طيلة فترة الحرب الباردة وما بعدها، أصبحت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر تكتسب قيمة إستراتيجية دولية جعلتها من أولويات اهتمامات ليس فقط الولايات المتحدة، بل والقوى الكبرى بصفة عامة خاصة منها الصين وفرنسا.

ومنطقة الساحل الإفريقي هي تلك المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء، وإن كان لا يوجد اتفاق بشأن البعد الجغرافي للساحل الإفريقي، إلا أن أغلب المراجع تحدد المجال الجغرافي للساحل الإفريقي بكونه يضم ثماني دول هي: السودان، النيجر، المالي، تشاد، موريتانيا، السنغال، بوركينا فاسو وشمال نيجيريا. ولعل الأمر المثير للاهتمام هو أن هذه المنطقة أصبحت تشكل أهمية جيوسياسية واسعة، حيث تم اكتشاف مؤشرات نفطية هامة في الإقليم الساحلي أصبحت واقعا ملموسا في تشاد التي تصدر حاليا 200 ألف برميل يوميا، في حين أعطت عمليات الحفر الجارية في صحراء مالي نتائج مشجعة، كما أن النيجر تتميز بكونها مصدر رئيسي لمعادن اليورانيوم، وهو ما جعل التقارير الإستراتيجية الأمريكية تشير إلى أن غرب إفريقيا قد يتحول في المدى القريب إلى منافس جدي للخليج العربي من حيث الموارد النفطية.

هذا من جهة ومن جهة أخرى، فقد تفاقمت الأزمات الداخلية في الساحل الإفريقي وتفشيت ظواهر خطيرة كالجريمة المنظمة وانتشار الجماعات الإرهابية، مما يشكل تهديدا ليس فقط على أمن المنطقة وإنما من الممكن أن يصبح بمثابة التهديد الفعلي لدول الجوار والمجموعة الدولية عموما.

إن توفر الساحل الإفريقي على مثل هذه العوامل جعل منه موضع اهتمام دولي واسع في الآونة الأخيرة خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، هذا الاهتمام الأمريكي بالمنطقة هو ما سنحاول تحليله والبحث في أسبابه والأهداف المرجوة منه، لنتمكن في ختام دراستنا هذه من معرفة المكانة الحقيقية التي أصبح يعرفها الساحل الإفريقي في ظل الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

أهمية الموضوع: تكمن أهمية الموضوع في نقطتين رئيسيتين:

- الأولى، تتعلق بدراسة الثابت والمتغير في الإستراتيجية الأمريكية، خاصة في ظل الجدل الذي أصبح دائرا في الأوساط الفكرية والأكاديمية في حقل العلاقات الدولية حول إن كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 قد أحدثت تحولا في الأهداف والاستراتيجيات الأمريكية، أم أنها مجرد حدث قد وفر الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية حتى تحقق أهدافها وتطبق استراتيجياتها المسطرة سلفا، وأن ما استجد بعد

أحداث سبتمبر هو فقط مجموعة من المضامين الجديدة التي تساعد على تحقيق الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة وهي أهداف أزلية مرتبطة بالدرجة الأولى بالحفاظ على الهيمنة الأمريكية وتكريسها أكثر، لا ترتبط بحدث معين، أو برئيس أو بإدارة معينة.

- أما الثانية، فترتبط بدراسة وتحليل أهم العوامل والأسباب التي صعّدت من الاهتمام الأمريكي بالمنطقة والأهداف الأمريكية المرجوة من وراء هذا الاهتمام، حتى نتمكن من فهم مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والى أي مدى من الممكن أن تتطور هذه المكانة.

أسباب اختيار الموضوع: في واقع الأمر هناك مجموعة من الأسباب التي تتنوع بين الأسباب الموضوعية والأسباب الذاتية وراء اختيار: "مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، كموضوع لهذه الدراسة يمكن تناولها كما يلي:

الأسباب الموضوعية: ترتبط بأهمية هذا الموضوع في حد ذاته، حيث أصبح يلقي مؤخرا اهتماما واسعا داخل الأوساط الأكاديمية، خاصة فيما يتعلق بمدى أهمية العوامل التي صعّدت من الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي والمكانة التي أصبحت تحتلها المنطقة في الإستراتيجية الأمريكية لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ولهذا فإننا نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم هذه العوامل، والأهداف من وراء هذا الاهتمام.

الأسباب الذاتية: لعل أهم ما وجهني ودفعني لاختيار هذا الموضوع هو إطلاعي على ملف في مجلة العالم الاستراتيجي، التي يصدرها مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، جاء لمناقشة قضايا عالمية راهنة وكان من ضمنها قضية الساحل الإفريقي، التي كما جاء في الملف أصبحت تثير اهتمام الفواعل الدولية والدراسات الأكاديمية. وقد وجدت أن هذا الموضوع هو جديد نوعا ما ولا توجد حسب إطلاعي المتواضع دراسات كثيرة من حوله، لهذا رغبت في المساهمة ولو بشيء بسيط جدا في إثراء الدراسات حوله، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فكون القضايا المتعلقة بالساحل الإفريقي لا تزال جديدة مما سيزيد من الاهتمام بها في السنوات القادمة، سواء كان ذلك اعتبارا لأهميتها أو لانعكاساتها الإقليمية والدولية، فإن هذا سيوفر لي مجالاً بحثياً واسعاً في المستقبل يتماشى والتطورات المستقبلية في المنطقة.

إشكالية الدراسة: لأن المعطيات الدولية الجديدة التي أفرزتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد صعدت من اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمناطق معينة غالبا ما كانت مهمشة في الاستراتيجيات الأمريكية، فإن إشكالية الدراسة تكمن في تساؤل أساسي مفاده:

ما هي المكانة التي يحظى بها الساحل الإفريقي في ظل الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ؟

وتتفرع عن هذه الاشكالية مجموعة من الأسئلة هي كالاتي:

- 1- ما هي عناصر الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ؟
 - 2- ما هي العوامل التي غيرت من القيمة الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي وجعلتها محل اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية ؟
 - 3- ما هي أهداف الولايات المتحدة في الساحل الإفريقي ؟
 - 4- ما هي الآليات التي تنتهجها الولايات المتحدة لتجسيد أهدافها في الساحل الإفريقي ؟
- فرضيات الدراسة:** في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة، يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

- 1- التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وإمكانية توسعها إقليميا وحتى دوليا صعدت من اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة.
- 2- المؤشرات النفطية التي تم اكتشافها مؤخرا في منطقة الساحل الإفريقي جعلت من هذه الأخيرة محل اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية.
- 3- التوجه الاستراتيجي الأمريكي نحو القارة الإفريقية ككل بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 عزز من الأهمية الجيوستراتيجية للساحل الإفريقي.
- 4- التنافس الدولي والعمل المستمر للدول من اجل الوصول أو الحفاظ على موقع الدولة المهيمنة في النظام الدولي وجه اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الساحل الإفريقي.

حدود المشكلة: لأن لكل مشكلة حدودها ومجالها الخاص بها، كان لزاما علينا تحديد الإطار الزمكاني لموضوع البحث استجابة لمتطلباته بهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقة، وعلى قدر

أكبر من الموضوعية تجاوزا للعموميات، بناء على هذا تم تحديد الإطار الزمني والإطار المكاني للدراسة كما يلي:

الإطار الزمني: لأن العلاقات الأمريكية مع القارة الإفريقية عموما ومع دول الساحل الإفريقي بصفة خاصة لم تعرف تطورا ملحوظا إلا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فإن دراسة مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية ستكون ضمن هذه الفترة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه الدراسة سوف تتحصر في فترة إدارة الرئيس جورج وولكر بوش وذلك راجع إلى الأسباب التالية:

- إن ما عرفته الإستراتيجية الأمريكية من مضامين جديدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أثرت على التوجهات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، كانت وراء إدارة الرئيس جورج وولكر بوش وبصفة أدق المحافظون الجدد الذين تشكلت منهم الإدارة في تلك الفترة .

- لا يمكن الاعتماد في تحليلنا لموضوع بحثنا على إدارة أمريكية حديثة العهد كإدارة الرئيس باراك اوباما، حيث لم تتضح بعد معالم إستراتيجيتها والعوامل المحددة لتوجهاتها الخارجية.

الإطار المكاني: إن شساعة المساحة التي يشغلها الساحل الإفريقي، جعلت هناك الكثير من التعاريف التي حددت المجال الجغرافي للإقليم فحصرته في مجموعات مختلفة من الدول، فهناك من التعاريف من جعلته يضم كل من: النيجر، مالي، تشاد وبوركينا فاسو. وهناك من ضمنه إضافة إلى الدول الأربعة المذكورة كل من: السنغال، موريتانيا، نيجيريا، السودان، جزر الرأس الأخضر، جيبوتي، إيريتريا، إثيوبيا، الصومال وحتى كينيا.

غير أن من أكثر التعاريف شيوعا هو ذلك الذي يحصر المجال الجغرافي للساحل الإفريقي في ثماني دول رئيسية هي: السودان، تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا، بوركينا فاسو، السنغال وشمال نيجيريا. وهي عموما دول متماثلة ومتناسقة طبيعيا وحتى ديموغرافيا، كما أن الأنشطة الإنسانية فيها تتشابه هي الأخرى، حتى بالنسبة لعدم الاستقرار السياسي والأمني في هذه الدول فهو على درجة كبيرة من التماثل فيما بينها. وهو ما يدفع بنا إلى الاعتماد على هذا التعريف الأخير في دراستنا لموضوع بحثنا، حيث أنه سيوفر مرونة في التعامل مع الموضوع

ويسهل عملية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانبه التي تعتبر ضرورية من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة.

منهج الدراسة: لأن المنهج يعتبر طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة وإحدى الوسائل التي لا يقوم البحث من دونها والتي يتطلبها الضبط الدقيق لخطة الدراسة، فإن طبيعة موضوع دراستنا قد استدعت الاعتماد على نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على استعمال أكثر من منهج واحد لمحاولة الاقتراب من نتائج علمية دقيقة للدراسة.

فوظف **المنهج التاريخي** عند تتبع التطورات في الإستراتيجية الأمريكية عبر مختلف المراحل الزمنية إبتداءً بفترة الحرب الباردة وإلى غاية ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 من أجل التعرف على الثابت والمتغير فيها، كما تم توظيف هذا المنهج عند استعراض تطورات الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

إضافة إلى المنهج التاريخي فقد تم توظيف **المنهج المقارن** عند مقارنة الإستراتيجية الأمريكية وما تحمله من مضامين مختلفة فيما قبل وما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وذلك من حيث أهدافها والتحديات التي تواجهها وآلياتها في مواجهة تلك التحديات.

كما تم الاعتماد على **منهج تحليل المضمون** الذي يهتم بدراسة الظواهر والأحداث والوثائق لكشف العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة وعزل عناصرها عن بعضها البعض ومعرفة خصائص وسمات هذه العناصر وطبيعة العلاقات القائمة بينها، وأسباب الاختلافات ودلالاتها، لجعل الظواهر واضحة ومدركة من جانب العقل، وهو ما وُظف في تحليل وثيقتي إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لعامي 2002 و2006، إضافة إلى وثائق أخرى مختلفة تم تحليل بعض الأجزاء منها كلما استدعت الضرورة البحثية ذلك.

خطة الدراسة: من أجل معالجة الإشكالية المطروحة وفحص فرضيات الدراسة تم الاعتماد في خطة الدراسة على ثلاثة فصول رئيسية تضمنت الآتي:

الفصل الأول: عني بتقديم دراسة للإستراتيجية الأمريكية وفحص الثابت والمتغير فيها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وذلك من خلال التطرق إلى الإطار الفكري لهذه الإستراتيجية، ثم التعرف على العناصر الرئيسية التي ميزت هذه الإستراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من

سبتمبر، وذلك بالاعتماد على القراءة في وثيقتي إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لعامي 2002 و2006.

الفصل الثاني: قد خصص هذا الفصل لدراسة أبعاد الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث سيتم من خلال هذا الفصل التعرف على الأسباب والأهداف التي تقف وراء اهتمام الولايات المتحدة بالساحل الإفريقي، وذلك انطلاقاً من التعريف أولاً بواقع الساحل الإفريقي الجيوسياسي والأمني والاقتصادي، ثم توضيح المنطلقات الموجهة لذلك الاهتمام، استناداً إلى واقع الساحل الإفريقي وإلى عناصر الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

الفصل الثالث: تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى أهم الآليات التي اعتمدها الولايات المتحدة في تجسيد اهتمامها بالساحل الإفريقي والتحديات التي تواجهها الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، ليتم التوصل في نهاية هذا الفصل إلى وضع سيناريوهات فيما يخص مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

أدبيات الدراسة: باعتبار أن البحث عن المادة العلمية لموضوع دراستنا قد انصرف إلى شطرين رئيسيين: تعلق الشطر الأول بالبحث في الإطار الفكري للإستراتيجية الأمريكية ومضامينها قبل وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وتعلق الشطر الثاني بالبحث في أبعاد وأهداف الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي بعد تلك الأحداث. فإن المراجع و الأدبيات التي تم الاعتماد عليها في تحصيل المادة العلمية لهذا البحث، قد تنوعت بين تلك التي تخدم البحث في شطره الأول، وتلك التي تخدمه في شطره الثاني.

أما بالنسبة للأدبيات التي تناولت الإستراتيجية الأميركية وتطوراتها عبر مختلف الفترات الزمنية فقد كانت متوفرة و لم تكن هناك صعوبة تذكر في اقتنائها، باللغتين العربية والأجنبية، منها كتاب: "عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الإشكالات الفكرية و الإستراتيجية" للسيد ولد أباه، كتاب: "المحافظون الجدد" لستلزر ارون، Robert G.Kaufman « In defence of the Bush doctrine » بالإضافة إلى مجموعة من المقالات، نذكر منها: Charles Krauthammer

« democratic realism : An American foreign policy for a unipolar world » ، كذلك مقال
 لـ: Barry R.Posen و Andrew L.Ross : « competing visions of U.S Grand strategy »

في حين أن الأدبيات والكتابات حول الشطر الثاني من البحث فقد كانت شحيحة نوعا ما، ولعل ذلك يرجع بصفة كبيرة إلى حداثة الموضوع، حيث أن هذا الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي لم يظهر إلا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وبصفة خاصة منذ عام 2003. لذلك نجد أغلب الكتابات في الساحل الإفريقي تركز إما على الجانب البيئي والغذائي لهذا الإقليم، أو على الجانب الأمني فيه لكن بصورة منفصلة عن الولايات المتحدة الأمريكية، فلا نجد سوى القليل من المقالات التي تناولت الساحل الإفريقي وما أصبح يشكله من بؤرة اهتمام دولي بصفة عامة و أمريكي بصفة خاصة، منها: " الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية "

لامحمد برقوق، "مستقبل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي" لقادري حسين، "مشكلة الأقلية الترقية و انعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي" لقارة حسين، والمقالات باللغة الأجنبية منها: « Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain » : Mahdi Taje ، وكذلك Cherif Dris :«Etats-Unis et Afrique sahelo-saharienne:agenda energetique et securitaire »

صعوبات الدراسة: إن الندرة في المراجع المهمة بدراسة التوجهات الأمريكية في الساحل الإفريقي التي أصبحت واقعا ملموسا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تعد من أهم الصعوبات التي تمت مواجهتها خلال هذه الدراسة، حتى أن ما توفر من تلك المراجع هو في أغلبه باللغة الأجنبية مما فرض الاعتماد على الترجمة، وهو الأمر الذي استغرق وقتا طويلا.

الفصل الأول:

الإستراتيجية الأمريكية و مضامينها الحديثة

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

إلى ما قبل أحداث تفجير مركز التجارة العالمي ووزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) في الحادي عشر من سبتمبر 2001، كان الإستراتيجيون الأمريكيون يقسمون التاريخ الأمريكي إلى ما قبل حادثة بيرل هيربر وما بعدها. فاعتبرت هذه الحادثة بمثابة المؤسس للمنعرج في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية فخرجت من إستراتيجيتها الانعزالية إلى الانخراط بقوة في الشؤون الدولية.

غير أن أحداث 11 سبتمبر 2001 جاءت لتشكل موضوع جدل داخل الأوساط الأكاديمية والبحثية في حقل العلاقات الدولية فأصبح السؤال المطروح هو: هل كان زلزال 11 سبتمبر لحظة تحول و قطيعة في التاريخ، و نهاية حقبة كاملة و بداية عهد جديد، أم مجرد هزة كبرى لا تأثير لها في العمق و الجوهر حتى و لو فرضت الاهتمام و أثارت الخيال والألباب؟¹ بتعبير آخر، هل شكلت أحداث 11 سبتمبر نقطة تحول في الإستراتيجية الأمريكية* و غيرت من أولوياتها الدولية، أم أن هذه الإستراتيجية لم تتغير ولم تتبدل و أن أهدافها التي وضعت منذ خروج السياسة الأمريكية من عزلتها هي نفسها و ما استجد بعد أحداث 11 سبتمبر، هو أن هذه الأخيرة قد ولدت فعالية و زخما كبيرا في السياسة الأمريكية تجاه العالم و أصبح هناك تسارع في الإيقاع و شدة في الوضوح.

على العموم سنحاول من خلال هذا الفصل الأول من بحثنا تقديم دراسة للإستراتيجية الأمريكية ومدى التغيرات والمستجدات التي طرأت عليها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وذلك بالتطرق في المبحث الأول إلى طبيعة و خصوصية الحوار الاستراتيجي الأمريكي بعد الحرب الباردة، ثم في المبحث الثاني سيتم تناول المضامين الجديدة للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

¹ السيد ولد اباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الإشكالات الفكرية و الإستراتيجية، بيروت: الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2004، ص 11.
* ما نقصده هو الخطة الأمريكية التي وضعت وجرى تنفيذها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بما تشمله، من تحديد للأهداف المطلوب تحقيقها و تعيين للتحديات التي تواجهها عملية تحقيق هذه الأهداف و من تحديد للمشروعات العامة و الخطوات التي تتبع لتنفيذها و كذلك الآليات و الوسائل المعتمدة لتنفيذها. والأهداف في الإستراتيجية هي أهداف ترتبط بمقدرات الدولة و طبيعة مصالحها فتكون أهداف إقليمية أو دولية حسب قدرات كل بلد. وفي حالة الولايات المتحدة فإن الأهداف هي أهداف عالمية و من ثم فإن الخطط هي خطط عالمية و لذلك حين نحاول التعرف على الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي لا بد أولاً أن نتعرف على الأهداف و الخطة الدولية للولايات المتحدة.

المبحث الأول: الإطار الفكري للإستراتيجية الأمريكية

إن الأحداث المثيرة التي اتسمت بها نهاية الحرب الباردة، فرضت على الولايات المتحدة الأمريكية إعادة النظر في سياسة أمنها القومي، مما جعل الكثيرين ممن هم منشغلون بالتفكير بالسياسة الخارجية دائبين على البحث عن إطار نظري تفسيري شامل من شأنه أن يقدم وصفا لأهداف ومصالح الولايات المتحدة وما هي التهديدات الجديدة لهذه الأهداف والمصالح؟ وما هي الإستراتيجية الملائمة للرد على هذه التهديدات؟

فبعد أن كانت الإستراتيجية الأمريكية خلال الحرب الباردة منتظمة حول ثلاث عناصر رئيسية هي:

* احتواء الاتحاد السوفييتي

* العمل على الحد و منع انتشار الشيوعية في العالم

* توطيد المنظومة الرأسمالية و التحكم فيها عبر العالم

فان نهاية الحرب الباردة قد حكمت على الفكر الاستراتيجي الأمريكي بإعادة بناء منظومته النظرية ومراجعة أولوياته واتجاهاته العملية بالنظر للتحويلات الجيوسياسية النوعية التي غيرت خارطة العلاقات الدولية.¹

ولعل الملاحظ للحوار الاستراتيجي الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، يجد بأن هذا الأخير قد انتظم حول ثنائيتين رئيسيتين شكلتا جدلا داخل الأوساط الأكاديمية الأمريكية.

• **الثنائية الأولى (الواقعية مقابل الليبرالية):** وهما الإطاران الفكريان اللذان طالما شكلا

وحددا أسس الإستراتيجية الأمريكية. وحسب **كوندوليزا رايس (Condoleezza Rice)**

فإن:

" ثمة جدل عتيق بين ما يعرف باسم المدرسة الواقعية في السياسة الخارجية من جهة والمدرسة المثالية من الجهة المقابلة. مبالغة في التبسيط يستخف الواقعيون بأهمية قيم الدول وبنائها الداخلية، مؤكدين بدلا من ذلك، توازن القوة بوصفه مفتاح الاستقرار والسلم. أما المثاليون فيؤكدون أولوية سلسلة من القيم مثل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في ضمان تحقيق نظام سياسي عادل".²

وإن كان الفكر الاستراتيجي الأمريكي عموما قد انتظم حول هاتين المدرستين، فهذا لا يمنع أن تكون هناك مدارس أخرى لها تصوراتها الخاصة، منها المدرسة البنائية التي أصبح لها

1 السيد ولد اباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الأشكال الفكرية و الاستراتيجية، المرجع السابق الذكر، ص 30.
2 كوندوليزا رايس، "استراتيجية الامن القومي لدى الرئيس"، في: ارون، ستلزر، المحافظون الجدد، ترجمة:فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الطبعة الاولى،

تأثير كبير في حقل العلاقات الدولية، فاعتبرت بمثابة همزة الوصل بين المقاربات الوضعية وما بعد الوضعية وقد أعطت هذه المدرسة أهمية كبيرة لدور الأفكار والمعايير في العلاقات الدولية واعتبرت أن العوامل الثقافية عموماً تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أمن الدولة والمجتمع الدولي. وان كان البنائيون قد نجحوا في إعطاء تفسير لنهاية الحرب الباردة وتوقعوا تراجع الاتحاد السوفييتي، فقد كان لأفكارهم كذلك دور في تفسير سياسة الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

• **الثانية الثانية (الانعزال مقابل التدخل) :** حيث ظهرت صيغتين ترددتا في بعض الدوائر الفكرية و الدبلوماسية الأمريكية هما: التنظير للأحادية القطبية بمنظور انعزالي، أو اعتماد نفس المسلك بمنظور تبشيري نشط.¹

إن هاتين الثنائيتين وما شكلتاه من أسس، قد انتظم حولهما الحوار الاستراتيجي الأمريكي، ليس فقط بعد انهيار المعسكر الشرقي وانتهاء الحرب الباردة، وإنما كذلك قبل ذلك، حيث لطالما تعاقبت تلك الأفكار والمبادئ مع تعاقب الإدارات الأمريكية، جمهورية كانت أم ديمقراطية. وقد أفرز هذا الحوار الاستراتيجي الأمريكي حسب تصنيف لـ: شارل كروثامر (charles krauthammer) أربعة مدارس إستراتيجية رئيسية هي: الانعزالية، الأممية الليبرالية، الواقعية و العولمة الديمقراطية.²

المطلب الأول: الإستراتيجية الأمريكية بين المقاربتين - الواقعية والليبرالية -

الفرع الأول: المقاربة الواقعية

من المسلم به أن الأفكار الواقعية جاءت كردة فعل عن أفكار المدرسة المثالية التي كانت سائدة في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية والتي كانت تؤكد على أهمية القانون الدولي، التنظيم الدولي والمبادئ الأخلاقية في حقل السياسات الدولية.³

غير أن هذه الأفكار في مجملها لم تجد فرصة للتطبيق والنجاح، فجاء اندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939 وما صاحبه من تغيرات دولية ليثبت فشل نظام الأمن الجماعي لتتراجع معه الأفكار المثالية. وبدأ دارسوا العلاقات الدولية يتجهون وجهة أخرى في دراساتهم،

¹ السيدولد اباه، عالم ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 الاشكالات الفكرية و الاستراتيجية، المرجع السابق الذكر، ص 34

² نفس المرجع، ص 44

³ امانى محمود غانم، البعد الثقافي في العلاقات الدولية دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات، القاهرة: دار الجمهورية للصحافة، الطبعة الاولى، 2007، ص 36

أين بدأت معالم فكر جديد في التبلور، أساسه الصراع الحاد الذي ساد النظام الأوروبي في تلك المرحلة وعرف أصحاب هذا الاتجاه بالواقعيين.

في الحقيقة يمكن تقف آثار المدرسة الواقعية بالعودة إلى كتابات كل من المؤرخ الإغريقي ثيوسيديس (thucydides) في مؤلفه "فن الحرب"، وكذلك أعمال الإيطالي نيكولا ميكيافلي خاصة من خلال مؤلفه "الأمير" حيث عمل ميكيافلي على عزل العمل السياسي عن أي مضمون أخلاقي مجسدا مبدأ الغاية تبرر الوسيلة. ونجد أيضا توماس هوبز الذي يرجع الفضل له في صقل التصور الرئيسي للواقعيين وهو "الفوضى" التي يعتبرها الواقعيون السمة الرئيسية للبيئة التي تتفاعل فيها الدول .

أما في القرن العشرين فهناك ثلاث شخصيات رئيسية كان لها الأثر الكبير في تطور النظرية الواقعية وهم: الجغرافي نيكولا سبيكمان (Nicolas spykman) والدبلوماسي المؤرخ ادموند كار (E.H carr) صاحب كتاب "أزمة العشرين" الذي نشر سنة 1939 وواضع أسس النظرية الواقعية التقليدية هانس مورغنتو (Hans morgenthau).

وأهم الأفكار التي تضمنتها النظرية الواقعية التقليدية ما يلي:

- يرى الواقعيون أن الدولة هي الوحدة الأساسية للنظام، أي أنها الفاعل الوحيد على المسرح الدولي، كما يرون أن العالم هو عالم الصراع والحرب¹.
- وفقا للواقعيين الكلاسيكيين فان "الفوضى البنوية" أو عدم وجود سلطة مركزية لتسوية النزاعات هو الميزة الأساسية للنظام المعاصر ويثير "مأزقا امنيا"، حيث أن الأمة الواحدة في سعيها وبحثها عن أمنها تجعل خصومها الحاليين والمحتملين غير آمنين، وهذا بإمكانه أن يوفر حافزا قويا لسباق التسلح وغيرها من أنواع التفاعلات العدائية².
- في كتابه "politics among nations" اقترح مورغنتو مجموعة من المبادئ عبرت عن مضامين الواقعية التقليدية وهذه المبادئ هي الآتية:³

¹ Hans Morgenthau, « politics among nations the struggle for power and peace »,chapter one, in : <http://weber.ucsd.edu/mhiscox/240.htm>

²Ole.R Holsti, « theories of international relations » p 4,in : <http://www.duke.edu/npfeaver/holsti.pdf>

³ Hans Morgenthau,1948, « politics among nations » , in : <http://www.people.fas.harvard.edu/plan/irnotes07/morgenthau1948.pdf>

- السياسة تخضع للقوانين الموضوعية التي لها جذورها في الطبيعة البشرية، مما يعني انه من الممكن تطوير نظرية تعكس هذه القوانين وتميز بين الحقيقة والأفكار وعلى هذا الأساس اعتمدت الواقعية الكلاسيكية في تفسيرها للصراع، حيث اعتبرت أن الدول مثلها مثل البشر تملك رغبة فطرية للسيطرة على الآخرين وهو ما يقودها إلى الحروب والتصادم.

- متخذ القرار يفكر و يتصرف وفقا للمصلحة الوطنية المعرفة بالقوة.

- مدلول المصلحة الوطنية المعرفة بالقوة غير مستمر وبالتالي فانه في عالم يتكون من دول بقاؤها مرتبط بالقوة، يصبح على هذه الدول أن تبحث عن وسائل للمحافظة على الذات ومن هنا تكون المصلحة الوطنية هي البقاء والاستمرار.

- المبادئ الأخلاقية لا يمكن أن تطبق في الإجراءات التي تتخذها الدول وإن طبقت فإنها ستكون تابعة لظروف ومعطيات معينة.

- في صراعها مع محيطها الخارجي، تلجأ الدولة إلى انتهاج سياسة تهدف إلى المحافظة على الوضع القائم، عندما تعتبر بأن قدراتها وإمكاناتها تفوق الخطر الذي يهدد نظامها.

- الفرق بين الواقعية السياسية والمدارس الأخرى هو حقيقي وعميق، فالواقعية تحافظ على استقلال مجال السياسة، فتقتضي بأن رجل السياسة له مصلحة فقط في القوة وهو الوجه المناسب لدراسة السياسة، فالمعايير القانونية والأخلاقية هي مناسبة للمجالات الأخرى و ليس للسياسة.

● الواقعية الكلاسيكية لها نظرة تشاؤمية حول العلاقات الدولية، حيث ترى بأن هذه الأخيرة هي علاقات صراع بين الدول من اجل القوة، يحكمها قانون واحد هو قانون المصلحة القومية، وان قدرة الدولة على تحقيق مصلحتها القومية تتناسب طرديا مع مستوى قدرتها. هذا ويجد الواقعيون بأن الوسيلة الوحيدة للمحافظة على نوع من الاستقرار هي المحافظة على توازن القوى. وبالنسبة لمورغنتو فان نظام توازن القوى التقليدي المتعدد الأقطاب هو الأنسب لذلك، عكس نظام الثنائية القطبية الذي برزت فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي الذي يجده يحمل العديد من المخاطر.

هذه الأفكار والاطروحات للواقعية التقليدية، قد تعرضت لموجة من الانتقادات حيث لم تعرف نظرية في العلاقات الدولية نقدا وهجوما أكثر مما عرفتة النظرية الواقعية في اتجاهها التقليدي، بالأخص من طرف المدرسة السلوكية التي اعتبرت بأن الأفكار الواقعية مجرد فلسفة تفقد للمنهجية العلمية في تحليلها للسياسة الدولية .

وأهم ما وجه للواقعيين التقليديين من انتقادات، الآتي:

✓ إذا كانت الطبيعة البشرية تفسر الحرب و النزاع ،فما الذي يفسر السلم والتعاون؟ ولمعالجة هذا الإشكال نجد أن الواقعيين الجدد قد حولوا اعتمادهم على الطبيعة البشرية إلى هيكل النظام الدولي لتفسير سلوكيات الدول.¹

✓ إن الواقعية التقليدية لم تأخذ بعين الاعتبار الفواعل الجديدة في الساحة الدولية، أي الفواعل غير الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، فطروحات الواقعية الكلاسيكية تمحورت بالأساس حول سلوك الدولة واعتبرتها الفاعل الأساسي، مغفلة بذلك سلوك المؤسسات الدولية، وأطر علاقاتها الاعتمادية المتبادلة في جوانبها الاقتصادية.²

✓ عدم الدقة والتناقض والغموض في طريقة استخدام الواقعيين الكلاسيكيين لمصطلحات أساسية مثل "القوة"، "المصلحة الوطنية" و"ميزان القوى" حيث أن لكل من هذه المصطلحات معاني عدة، فأى قوة يقصد الواقعيون هل هي قوة عسكرية أم اقتصادية أم غيرها، حيث لا يوجد مقياس ثابت لقياس القوة. كذلك بالنسبة للمصلحة الوطنية، فكل قائد سياسي يفسرها حسب أهدافه كما أن اختلاف التجارب الوطنية يساهم أيضا في اختلاف المفهوم.

أما بالنسبة لتوازن القوى الذي تستخدمه الواقعية فهو الآخر يحمل معان عدة، فهل يقصد به سياسة تستهدف تحقيق أهداف معينة في السياسة الخارجية، أو هو تعريف لحالة واقعية، أو توزيع متساو للنظام الدولي، أم أنه بحث عن الهيمنة.³

هذه الانتقادات التي وجهت للاتجاه التقليدي للمدرسة الواقعية، والتطورات التي استجبت على الساحة الدولية، جعلت من أصحاب هذا التوجه في العلاقات الدولية يراجعون تحليلاتهم

¹ Ole.R Holsti, « theories of international relations »,op.cit.,P.6

² جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكالات، القاهرة: دار الهدى للنشر و التوزيع،2005، ص 43

³ منذر السرميني، مبادئ العلاقات الدولية، الأردن: دار الجامعية،1999، ص 63

واطروحاتهم ويحاولون تنقيحها حتى تتكيف والتطورات الجديدة في الساحة الدولية. وقد جاء هذا التوجه الجديد لإصلاح المفاهيم الأساسية للواقعية في إطار حركة جديدة عرفت بـ: الواقعية الجديدة والواقعة البنيوية بزعامة كينيت ولترز (Kenneth Waltz) إلى جانب كراسنر (Krasner) وجيبلىن (Giplin).

وتعتبر نظرية ولترز في العلاقات الدولية من أبرز الجهود لتطوير نموذج دقيق لنظرية واقعية جديدة أو بنيوية، يرى فيها أن الحرب يجب تفسيرها بناء على مستوى النظام (ما يسميه هو " الصورة الثالثة" Third Image) وليس فقط الأولى "نظريات الطبيعة البشرية" أو الثانية "الصورة الخاصة بسمات الدولة" وهو يطرح السؤال: لماذا الحرب؟ لأنه لا يوجد أي شيء في النظام ليمنعها.¹

وبالنسبة لـ ولترز فإن النظام الدولي يتشكل من مجموعة قوى كبرى كل منها تسعى للحفاظ على وجودها وأن هذا النظام فوضوي، في ظلّه نجد كل دولة لا تهتم إلا بمصالحها، غير أن الدول الضعيفة تسعى لإيجاد نوع من التوازن بدلا من الدخول في صراع مع الخصوم الأقوياء²، حيث أن فوضوية النظام الدولي ترغم الدول على جعل الأمن قلقها الأساسي ولذا فقد استبدلت الواقعية الجديدة الفرضية التقليدية بأن كل الدول تسعى للحصول على القوة بفرضية أن كل الدول تسعى للحصول على الأمن والبقاء.

وفيما يخص القوة فإن ولترز يخالف بعض الواقعيين التقليديين، فالقوة لديه ليست لغرض تعظيم وإنما لنيل استقلالية في السلوك، فطالما أن البقاء في عالم مستقر لن يتحقق من دونها فهي ذات وظيفة إيجابية تقود إلى التوازن.³

وعلى عكس الواقعيين التقليديين الذين يرون بأن القوة هي غاية في حد ذاتها، فإن الواقعية الجديدة تنطلق من مسلمة أساسية وهي أن هدف الدول هو المحافظة على البقاء وعليه تبذل مجهودات داخلية (تقوية الاقتصاد، بناء القوة العسكرية...) ومجهودات خارجية (بناء الأحلاف، إضعاف الأحلاف المعادية...) من أجل المحافظة على البقاء و استقرار التوازن الدولي، لأن التوازن هو الغاية في حين تبقى القوة والحرب مجرد وسيلة.

¹ Ole.R Holsti, « Theories of international relations », op, cit,p 7

²Stephen M.Walt, « International relations : One world, many theories », **foreign policy**, Washington :Spring 1998,p3

³ جهاد عودة ، المرجع السابق الذكر، ص 44

أما فيما يتعلق بمن هو الفاعل الأساسي في السياسة الدولية، فإن وتتر لا يختلف في هذه النقطة مع التقليديين، فيعتبر بأن الدولة هي الفاعل الأساسي لأنها الوحيدة التي تمتلك وسائل العنف المنظم، أما الفواعل غير الدول فهي موجودة على الساحة الدولية ولكنها بمثابة الشكل الجديد لتفاعل الدول بآليات جديدة.

كذلك نجد الواقعيين الجدد ينطلقون من طرح صلب جدا بخصوص فصل السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية ونفي أية علاقة بينهما¹، هذا ما دافع عنه وتتر بقوله:

"نظرية العلاقات الدولية تفقد طبيعتها، عندما تتدخل الخصائص القطرية للدول كأداة تفسيرية للسلوك الخارجي"

وبالنسبة للواقعيين الجدد فإن سلوك السياسة الخارجية لدولة ما يحدده أساسا موقع قوتها في النسق الدولي وهذا يعتمد على متغيرين اثنين هما²:

- نصيب الدولة من القدرات التي تمتلكها مقارنة بالقوة الأخرى.

- قطبية النظام الدولي.

بالنسبة للقدرات فهناك شبه إجماع بين الواقعيين الجدد حول أهمية كل من القدرات العسكرية والاقتصادية كمصدر حاسم لقوة الدولة مع التأكيد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الحجم النسبي لقدرات الدولة مقارنة بالدول الأخرى.

وحسب باري بوزان (Barry Buzan) فإن مبدأ توزيع القدرات لا يحدد فقط هيكل النظام الدولي في حد ذاته، لكنه إضافة إلى ذلك يؤثر في قدرات الفواعل التي لها دورها في تشكيل الهيكل. حيث أن النظام الدولي لم يعد ينظر إليه فقط على مستوى الهيكل ولكن أصبحت تؤخذ بعين الاعتبار التفاعلات بين الفواعل التي تساهم هي الأخرى في تحديد هيكل النظام الدولي³.

في الحقيقة إن كانت واقعية وتتر وجيبين وغيرهم من الواقعيين الجدد قد أدخلت مفاهيم ومضامين جديدة على المنظور الواقعي، فهذا لا يعني أن هناك واقعية جديدة قامت على أنقاد الواقعية التقليدية. وإنما ما يمكن قوله هو أن الواقعية الجديدة هي امتداد للواقعية التقليدية وما هي إلا إصلاح وتكييف نظري من الناحيتين الإستمولوجية والفكرية مع وجود بعض الفوارق البسيطة التي استوجبتها تطورات الحياة الدولية.

¹ Chris Brown, *understanding international relations*, New York : second edition , Palgrave ,2001, p75

² Jean Jacques Roche, *théories des relations internationales* , paris : edition Montchrestien, 5eme editions , 2001, p 44

³ Jean Jacques Roche, op.cit, p 45-46.

وحتى ولتتر نفسه يعترف بأنه لم يقد نظريته على أنقاد الواقعية الكلاسيكية بل حاول الرد على الذين هاجموا ونظرا لتزايد الصفة العلمية في العلاقات الدولية واستحالة إخراج الواقعية في حلتها القديمة أضاف إليها قطع نظرية كالبنيوية و الفوضى.

وإن كان الحوار الأول ضمن المنظور الواقعي بين الواقعية الكلاسيكية والواقعية البنوية (المعروفة أكثر بالواقعية الجديدة)، فهناك حوار آخر ظهر في ظل الواقعية الجديدة بين تيارين واقعيين هما الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية، حيث يعد ظهور هذين التوجهين من الإضافات التنقيحية المهمة للواقعية.

ويعتبر كل من ولتتر، فان ايفيرا (Van Ever) و جاك سنايدر (Jack Snyder) من أهم رواد التوجه الدفاعي، في حين يمثل التوجه الهجومي كل من فريد زكرياء (Fareed Zakaria) وجون ميرشايمر (John Mearsheimer) وايريك لابس (Erik Labs)¹. وإن كان كل من التوجهين يتفقان حول كون الأمن يشكل الحافز الأكبر لكل الدول في ظل نظام دولي سمته الفوضى إلا أنهما يختلفان حول كيفية تحقق هذا الأمن.

بالنسبة لصف الواقعيين الدفاعيين، فهم يعتبرون بأن القوة هي مجرد وسيلة وأن الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول لتحقيقها هي البقاء و الأمن وبالنسبة لهم فإن القوة هي أداة لتحقيق تلك الأهداف وليست هدفا في حد ذاته.

في حين يعتبر صف الواقعيين الهجوميين أن الدول تسعى للقوة كوسيلة وكغاية على حد سواء². فإن كان الدفاعيين يؤكدون على حد أقصى من الأمن فإن الهجوميين يشددون على حد أقصى من القوة والتأثير وأن إستراتيجيات التوسع والهجوم هي الأنسب لتحقيق الأمن.

يفترض الواقعيون الدفاعيون أنه ليس للدول مصالح كبيرة في الغزو العسكري، ويرون أن التكاليف المترتبة عن السياسات ذات النزعة العسكرية تفوق عادة الفوائد المرجوة منها، لذلك فإن الحروب التي تخوضها الدول الكبرى غالبا تكون نتيجة الشعور بالخطر أو الثقة الكبيرة في نجاعة العمل العسكري³. أما بالنسبة للهجوميين، فإن فوضوية النظام الدولي تجعل الدول تعمل على تعظيم قوتها تحسبا لأي ظهور مفاجئ لقوة بإمكانها التأثير على الوضع القائم.

¹Stephen M, Walt, « International relations, one world, many theories », op.cit., p 3

²Liu Feng, & zhang Ruizhuang, « the typologies of realism », departement of international relations, nankai university, in : <http://www.ira.hina.org/en/pdf/liu&zhang.pdf>

³ Stephen M.Walt, « International relations, one world, many theories », op. cit., p 3

وفيما يخص التعاون، فإن الواقعيين الهجوميين متشائمون بشأنه وقد طرحوا مفهوم المكاسب النسبية والمكاسب المطلقة ويعتبرون بأن الفوضى تدفع بالدول إلى القلق بشأن المكاسب المطلقة من خلال التعاون. ويبررون ذلك بكون أن الدول التي تستحوذ على مكاسب تفوق مكاسب شركائها ستصبح بالتدريج أقوى بينما يصبح شركاءها أكثر هشاشة¹.

وحسب ميرشايمر فالتعاون ينبغي أن يأخذ صيغة التحالف المؤقت لأن حليف اليوم قد يكون عدو الغد في عصر العولمة الذي يتميز بتضارب مصالح وأهداف الدول وبالتالي فالمكاسب النسبية تبقى أهم من المكاسب المطلقة بالنسبة للدول. ويجب على رؤساء الدول مواصلة سياساتهم الأمنية لإضعاف قوى أعدائهم بزيادة قواهم النسبية على الآخرين².

إن مضامين وأفكار المنظور الواقعي يمكن أن نلمسها في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، سواء في فترة الحرب الباردة أو بعد انهيار الإتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة. حيث كانت فكرة توازن القوى تسيطر على التفكير الإستراتيجي الأمريكي، فأولها أهمية كبيرة خاصة في ظل جو دولي ينذر باحتمال حدوث نزاع شامل. ولهذا نجد الولايات المتحدة لجأت إلى عقد حلف الناتو مع دول من غرب أوروبا لمواجهة الخطر السوفيتي وتحسبا لما يمكن أن يستجد.

ومنذ نهاية الحرب الباردة وسقوط الإتحاد السوفيتي برزت الولايات المتحدة كقوة كبرى في النظام الدولي مصممة على البقاء في وضع مهيم، لذلك نجدها عملت على تعظيم قوتها وفي نفس الوقت أصبحت منشغلة بشكل متزايد بالقوة المتعاضمة للصين وهذا ما يجسد فكرة أهمية القوة للواقعيين .

وإن كانت السياسة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة قد بدت وكأنه قد طغت عليها الأفكار الليبرالية، خاصة بعد أن نادى الرئيس جورج بوش بفكرة النظام الدولي الجديد وضرورة العمل الدولي الجماعي والمشارك، الذي ظهر من خلال الحرب التي قادتها الولايات المتحدة مع المجموعة الدولية ضد العراق بعد غزوها الكويت من (2/8/1990-1991/02/28)، كذلك سياسة كلينتون الخارجية التي أطلق عليها البعض بالإنسانية أو العمل الاجتماعي.

¹ Ibid

² Steven L.Lamy, « contemporary mainstream approaches : new-realism and new-liberalism », in : John Baylis & Steve Smith : **the Globalization of world Politics** ,oxford: oxford university press, third edition , 2005 , p211

فإنه وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تبين بأن المفاهيم الواقعية حول السياسة الدولية لا تزال تسطر التوجهات الخارجية الأمريكية، فإدارة جورج و لكر بوش اتخذت من الأمن مصطلحتها القومية الرئيسية. وأصبح هناك عدو خلف الإتحاد السوفييتي يهدد الأمن الأمريكي بصفة خاصة والأمن الدولي بصفة عامة، هذا العدو الذي عرف بالإرهاب، أصبح على الولايات المتحدة أن تلجأ إلى قوتها العسكرية من أجل القضاء عليه.

فبعد أن ساد الاعتقاد لفترة بأن المفاهيم الليبرالية أصبحت طاغية على السياسة الخارجية الأمريكية، فإن أحداث 11 سبتمبر 2001 أرجعت بقوة مفاهيم واقعية كالأمن والقوة والتوسع، فأصبح واضحاً أنه لا مجال لتأكيد أهمية المتغير الاقتصادي وتعويضه للمتغير العسكري ويعد التواجد العسكري الأمريكي في أفغانستان خير دليل على ذلك.

كذلك إستراتيجية التوسع والهجوم التي يعتبرها الواقعيون وخاصة منهم الهجوميين ضرورية لتحقيق الأمن، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الإستراتيجية بوضوح في تدخلها في أفغانستان وكذلك في حربها على العراق 2003.

لكن وإن كانت المفاهيم الواقعية تبدو طاغية نوعاً ما على التوجهات الإستراتيجية الأمريكية وأنه يمكن تفسير وفهم هذه الإستراتيجية خلال الحرب الباردة وبعدها انطلاقاً من التحليلات الواقعية للعلاقات الدولية، إلا أن ذلك لا يعني بأن المنظور الواقعي يفسر كل ما يتعلق بالإستراتيجية الأمريكية. حيث لا يمكن التغاضي عن المنظور الليبرالي الذي يعد من أهم المنظورات المنافسة للواقعية والذي كان له الدور البارز في بلورة السياسات والإستراتيجيات الأمريكية.

الفرع الثاني: المقاربة الليبرالية

إذا كانت الواقعية هي المدرسة المهيمنة في مجال دراسة العلاقات الدولية، فإن المدرسة الليبرالية دائماً ما تدعي بأنها البديل التاريخي للواقعية⁽¹⁾.

وان كانت الواقعية ترى بأن العلاقات الدولية هي علاقات صراع دائم تبحث فيه الدول عن الأمن، فإن المدرسة الليبرالية هي أكثر مدارس العلاقات الدولية إملاء لقيمة التعاون

(1) جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات، المرجع السابق الذكر، ص 53.

الدولي، فتتظر إليه على أنه الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية وتتنظر إلى النزاعات على أنها الاستثناء.

ارتبطت نشأة الفكر الليبرالي بمعاهدة "وستفاليا" 1648 التي أقرت وجود الدولة القومية وبأن الحرب هي حق يمكن لأي دولة ممارستها، مما أدى إلى انتشار حالة من عدم الرضا في صف العديد من المفكرين ممن وضعوا أسس الفكر الليبرالي والذين استنكروا استعمال الحرب كأداة من أدوات السياسة الخارجية.

ويمكن إيجاد الأسس الفكرية الليبرالية في كتابات القرنين 18 و 19 لثلاثة من أشهر فلاسفة وسياسيي هذا التقليد وهم: جون ستيوارت ميل (John Stuart mill)، آدم سميث (Adam Smith) وإيمانويل كانط (Emmanuel Kant)¹، فنجد إسهامات كانط في "الليبرالية الجمهورية" عندما قدم نظريته حول الآثار المترتبة للحكومة الجمهورية على السياسة الخارجية في بدايات 1790 أين كان هناك عدد قليل من الجمهوريات الحديثة النشأة، أفكار كانط هذه طورها لاحقاً المفكرون الليبراليون من وودرو ويلسن (Woodrow Wilson) إلى غاية فرنسيس فوكوياما (Francis Fukuyama). أما إسهامات سميث فتظهر في "الليبرالية التجارية"، حيث قدم نظريته حول الضغوط السوسيوإقتصادية والتنظيمية على حرية التبادل التجاري، والحمائية في عالم لا تزال تهيمن عليه مركنتيلية^(*) القوى الكبرى، في الآونة الأخيرة باحثون ليبراليون مثل بروس راست (Bruce Russett) أكدوا وجود علاقة بين التجارة والسلام. وبالنسبة إلى ميل فنجد أفكاره في "الليبرالية المثالية"، حيث قدم تخمينات منهجية حول تأثيرات الظواهر الثقافية الجماعية، الهوية الوطنية والقيم العالمية التي كانت في عصر معين تنشأ فقط كمهيمن موضعي للمنظمة السياسية وبالنسبة له فإن المفتاح الحاسم لسلوك الدولة هو مدى تطابق الحكومة مع تلك القيم الوطنية وهو ما أظهره مفكرون ليبراليون أمثال ويلسن بإعلانه لمبدأ "تقرير المصير" المرتبط بالقيم الديمقراطية².

وإن كانت بدايات تأثير الفكر الليبرالي في مجرى العلاقات الدولية في القرن السابع عشر، فإن أعلى تدفق له كان في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية وهي الفترة

¹ Andrew Moravcsik, « Liberal International Relations theory : A social scientific Assessment », **weatherhead center for international Affairs**, Harvard University, paper No.01-02, April 2001, p 21

^(*) المركنتيلية: وتعرف أيضا بالإتجارية و المركنتيلية هي تيار فكري ظهرت بواره في القرن 15 و المركنتيلية تنسب إلى كلمة مركنتي الإيطالية وتعني تاجر يقوم هذا الفكر على مبدأين أساسيين أولهما يربط قوة الدولة بمدى ما تتوفر عليه من معادن نفيسة أما المبدأ الثاني فيقوم على توجيه الدولة للإقتصاد و يعد آدم سمين من أشد المنتقدين للمركنتيلية وطالب باستبدالها بإقتصاد دعه يعمل.

² Andrew Moravcsik, « Liberal International Relations theory : A social scientific Assessment », op.cit, p 21-22

المسماة بفترة المثاليين. حيث حدث تطور كبير على يد الرئيس الأمريكي ويلسن بإعلانه في 8 جانفي 1918 تشكيل عصبة الأمم، التي تعد أول محاولة دولية لاستبدال سياسة القوة بسياسة الأمن الجماعي. بمعنى أنها كانت تمثل تطبيقا لواحد من أهم مبادئ المدرسة الليبرالية في العلاقات الدولية¹، كما أعلن ويلسن في نفس التاريخ عن مبادئه الأربعة عشر التي كانت تحمل طابعا ليبراليا ومن ضمن هذه المبادئ:

- الإزالة بقدر الإمكان لجميع الحواجز الاقتصادية وإيجاد مساواة في الشروط الاقتصادية بين الدول الموافقة على السلام والمشاركة في صيانتها.

- أن العلاقات الدولية تقوم على موانئق سلام عامة ومفتوحة، فلا تكون هناك أي تفاهات دولية خاصة من أي نوع كانت وإنما هناك دبلوماسية علنية أمام الجميع².

وقد تم بعث الفكر الليبرالي من جديد بإنشاء هيئة الأمم المتحدة، غير أن الأمل في عالم أكثر سلما تدفع إلى تحقيقه منظمة دولية لم يدم سوى لفترة قصيرة، فسرعان ما انتهى ببداية الحرب الباردة و العودة لسياسات القوة.

ومنذ بداية الحرب الباردة ظهرت هيمنة واضحة للمنظور الواقعي في دراسة العلاقات الدولية، فأعتبر بمثابة المنظور الأصح الذي استطاع تفسير الحالة الدولية في تلك الفترة وهي الحالة التي غلب عليها الطابع الصراعي وسياسات القوة بين المعسكرين الشرقي والغربي. إلا أنه ومع بداية التسعينات من القرن العشرين برزت الليبرالية الجديدة، حيث تأتي دراسات الاندماج الوظيفي والاندماج الإقليمي كأرضيات لهذه النظرية ويفترض أصحابها أن السلم والتقدم يتحقق ببناء شراكة متعددة بين الدول بالتنازل عن جزء من سيادتها لخلق مجموعة مندمجة لترقية النمو الاقتصادي والاستجابة للمشاكل الإقليمية³.

ويعتبر كل من جوزيف ناي (Joseph Nye) وروبرت كيوهان (Robert Keohane) مؤسسا الليبرالية الجديدة التي تشكل معها مفهومي ما وراء الوطنية والاعتماد المتبادل. فترى الليبرالية الجديدة أنه إلى جانب الدول تدخل المنظمات العالمية والشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية في تشكيل العلاقات الدولية، وبالنسبة لليبرالية الجديدة فإنه من خلال

¹ جهاد، عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات، المرجع السابق الذكر، ص 58.

² Wilson Woodrow, 1919 from the source: " the essential document of american history " , in: http://www.robelpeace laureates.org/pdf/woodrow_wilson.pdf

³ Steven L, Lamy, « contemporary mainstream approaches : new-realism and new-liberalism », op.cit., p 213

المنظمات والاتفاقيات التجارية الدولية، يمكن للدول تحقيق رادع إضافي قوي من خلال التلويح بالعقوبات التجارية في وجه الممارسات غير المشروعة¹.

و للفكر الليبرالي ثلاثة تيارات رئيسية هي:

* **السلام الديمقراطي**: الذي تتخذ منه الليبرالية الجمهورية فرضية أساسية لها.

* **الإعتماد المتبادل**: الذي تؤكد عليه الليبرالية التجارية وتعتبره مهما لتحقيق السلم الدولي.

* **الليبرالية المؤسسية**: التي ترى بأن إنشاء وتعزيز دور المؤسسات المالية و الاقتصادية الدولية هو الركيزة الأساسية لبناء السلم العالمي².

1- السلام الديمقراطي:

تتلخص آراء أنصار السلام الديمقراطي في فكرة مفادها " أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض". وحسب تفسيرات بعض الباحثين من أمثال جيمس لي ري (James lee) (Ray، مايكل دويل (Michael Doyle) و راست، فإن الدول الديمقراطية تتبنى معايير التوفيق التي تمنع استعمال القوة ضد جماعات تتبنى نفس المبادئ³.

ورغم قدم فكرة السلام الديمقراطي، بحيث ترجع جذوره إلى الفلسفة السياسية لكانط وكتابات في القرن الثامن عشر، كما أن النقاش حول السلام الديمقراطي في ميدان دراسة العلاقات الدولية كان مع بداية الثمانينات، مع كتابات دويل الذي كان له الإسهام الأكبر في هذا الاتجاه.

إلا أن اهتمام الباحثين بموضوع السلام الديمقراطي قد فجر أكثر منذ عام 1990 وانتهاء الحرب الباردة، خاصة مع الكتاب الشهير لفوكوياما (نهاية التاريخ و الانسان الاخير) « **the end of history and the last man** » الذي أعطى مصداقية إضافية لفكرة السلام الديمقراطي، بتأكيد فوكوياما على أن التحرك نحو السلام والديمقراطية يمثل عملية لا رجعة فيها.

وحسب ستيفن وولت (Stephen Walt) فإن السلام الديمقراطي يعتبر تحويرا للطرح المبكر القاضي بأن الدول الديمقراطية نادرا ما تحارب بعضها البعض، لكنها قد تدخل في حروب ضد دول أخرى. والمقصود هنا الدول غير الديمقراطية، فالمعايير الليبرالية قائمة على افتراض أن الدول الديمقراطية يمكن التنبؤ بسلوكها، مما يسهل العلاقة بين هذه الدول والتي

¹ John Baylis, & Steve smith, **the Globalization of world politics**, op.cit., p 158

² Steven L.lamy,op.cit, p 158

³ Stephen M,walt, « international relations, one world, many theories», op.cit., p 3

تكون عادة مبنية على السلام والتعاون. وفي الوقت نفسه ليس بإمكان الدول الديمقراطية أن تثق بنظيراتها من غير الديمقراطية، إذ لا توجد لديها قواعد واضحة تحكم سلوكها وبالتالي لا يمكن التنبؤ بهذا السلوك.¹ وهو ما قد يجر المجتمع الدولي إلى صراعات غير ضرورية ومضلة.²

و إضافة إلى ذلك فإن السلام الديمقراطي يشمل مجموعة من المبادئ مثل:³

• الديمقراطيات تميل إلى تغليب الحروب التي تحارب فيها مع دول غير ديمقراطية.
• في حروبها التي تخوضها ضد بعضها البعض تتكبد الديمقراطيات خسائر أقل ووقت أقصر من تلك التي تخوضها ضد دول غير ديمقراطية.

• الدول الديمقراطية عندما تجد نفسها في خلاف مع بعضها البعض فإنها تختار أكثر الوسائل السلمية لحل الخلاف. وتفسيرات السلام الديمقراطي تقع عادة في واحدة أو مزيج من ثلاث فئات رئيسية هي⁴:

❖ مكانة المؤسسات الديمقراطية في تقييد قدرة القادة على محاربة الديمقراطيات الأخرى أو ببساطة جعلهم مترددين في اختيار الحرب.

❖ القيم المشتركة بين الدول الديمقراطية تجعل من هذه الدول ترى الثانية مسالمة وغير مهددة.

❖ الديمقراطية تميل إلى تعزيز الترابط الاقتصادي مما يقلل من احتمال الحرب.

وإن كان أنصار السلام الديمقراطي يجدون أنه بانتشار الديمقراطية وتبني قيمها من طرف الدول سيعم السلام، فإن كل من سنايدر وادوارد مانسفيلد (Edward Mansfield) يجدان بأن الدول في المراحل الأولى من التحول الديمقراطي تكون معرضة للمشاركة في الحروب بصفة خاصة مما يجعل الأمور أسوأ.⁵

و جون قوا (Joan Gowa) يرى بأن المعدل المنخفض نسبيا للنزاعات بين الديمقراطيات بعد عام 1945 لا يرجع إلى نوعية الأنظمة السياسية الحاكمة باعتبارها تحت على السلام،

¹ John Macmillan, « Liberalism and the Democratic peace », Marburg : paper presented at **ECPR** , 2003, p 1 in

² Ibid. p 9

³ Thomas S.Szayna & Daniel L.Byman, **the emergence of peer competitors a framework for analysis**, Rand ARROVO CENTER, 2001, p 148.

⁴ Thomas S.Szayna & Daniel L.Byman, « the emergence of peer competitors » , op.cit., p 149

⁵ Jack Snyder & Edward Mansfield, « Democratic transitions, Institutional Strength, and war » , **international organization**, vol.56, No.2.spring 2002, p 330

وإنما يعود إلى طبيعة النظام الدولي ثنائي القطبية في تلك الفترة، وأن للدول الديمقراطية مصالح متماثلة ومشاركة في احتواء الإتحاد السوفييتي أكثر منها تقاسم قيم ديمقراطية¹. ولعل الملاحظ للسياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة سيجد أن هذه الأخيرة قد اتخذت من "أطروحة السلام الديمقراطي" مبررا لسياساتها التوسعية، فأصبح نشر القيم الديمقراطية وما تشمله من حريات وحقوق الإنسان وغيره من القيم، حجة للتدخل الأمريكي في الكثير من مناطق العالم إن كان ذلك عسكريا كما هو الأمر بالنسبة للتدخل الأمريكي في العراق 2003، أو غير عسكري من خلال المساعدات المشروطة للدول غير الديمقراطية، بحيث تربط الولايات المتحدة مساعداتها لهذه الدول بأن تغير هذه الأخيرة من أنظمتها السياسية، غير أن كل هذا في الأخير سيصب في المصلحة الأمريكية و ليسلمصلحة هذه الدول أو لمصلحة السلام العالمي.

وكما جاء حسب مانسفيلد وسنايدر عن كون التحول الديمقراطي يقود إلى الحرب فإن هذا فعلي والمشهد الدموي في العراق حاليا هو خير دليل على ذلك، فعوض أن تتحول العراق إلى دولة ديمقراطية كما زعمت الولايات المتحدة، تحولت إلى ساحة قتال وفوضى ومن هنا يتضح أن السلام الديمقراطي وما يروج له من أفكار تبدو مثالية وتخدم السلم الدولي، هو في الأخير ومن خلال الممارسات الأمريكية أصبح لا يخدم سوى المصالح الأمريكية، ابتعد نتيجة لهذه الممارسات عن أصوله وجذوره الفكرية التي وضعها كانط من أجل الوصول إلى السلام العالمي.

2- الاعتماد المتبادل:

يعتبر الاعتماد المتبادل من أهم تيارات المدرسة الليبرالية، حيث يرى فيه أصحابه بأنه وسيلة مهمة توصل المجتمع الدولي إلى السلام. وذلك لأن أي دولتين توجد بينهما علاقات اقتصادية وثيقة لا يمكن أن يتحاربا لاشتراكهما معا في التجارة وتداخلهما اقتصاديا، كذلك خوفا من أن يؤثر النزاع بينهما على رفاهية المواطنين في كل منهما.

وقد جاء كل من كيوهان وناي بمفهوم "الاعتماد المتبادل المعقد"⁽¹⁾، الذي يعني وجود قنوات متعددة للتفاعل عبر الحدود بواسطة العديد من الأشخاص والمؤسسات. وتعتبر المدرسة

¹Joanne Gowa, « the democratic peace after the cold war, Departement of politics », prinston : prinston university , in : http://web.edu/polisci/research/wip/dempeace_final-pdf

الليبرالية المنظمات الدولية إحدى أهم قنوات المجتمع الدولي لأنها تساعد الدول الضعيفة على مواجهة الدول القوية من خلال وجود تلك الدول في إطار واحد⁽²⁾. وقد طرح بعض الباحثين فكرة مفادها أن عولمة الأسواق العالمية وظهور الشبكات عبر الوطنية والمنظمات غير الحكومية والانتشار السريع لتكنولوجيا الاتصالات الكونية، كلها ساهمت في تفويض صلاحيات الدول وحولت الاهتمام من مسائل الأمن العسكري إلى قضايا الاقتصاد و الرفاه الاجتماعي¹. وعلى هذا الأساس ووفقا لمفهوم الاعتماد المتبادل، فإن القدرات العسكرية تصبح قليلة الأهمية بينما تزداد أهمية القوة الاقتصادية. وطالما أن المجتمعات أصبحت مرتبطة ببعضها اقتصاديا، فإن ارتفاع كلفة فك هذه الارتباطات سيكون المانع الرئيسي لنشوب نزاعات أو تحركات انفرادية للدول. وتظهر أهمية العوامل الاقتصادية ومدى الارتباط الدولي في هذا المجال من خلال أزمة البترول 1973، التي تعتبر المنعرج الرئيسي لمفهوم الاعتماد المتبادل.

3- الليبرالية المؤسساتية:

يعد الاتجاه المؤسساتي الأحدث ضمن المدرسة الليبرالية، وإن اعتبرت الليبرالية المؤسساتية بمثابة الرد على الواقعية الجديدة لـ ولترز، فإن هناك من الليبراليين من يرى بأن فكرة المؤسساتية الليبرالية الجديدة هي قائمة منذ إنشاء الأمم المتحدة، وأن الذي قامت به النظرية المؤسساتية هو مجرد تطوير لتلك الأفكار الموجودة بالفعل².

ومضمون الطرح المؤسساتي هو أن المؤسسات الدولية تساعد الدول على التغلب على أنانيتها عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الآنية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم³، حيث أن الدول تتعاون مع بعضها البعض من خلال أطر مؤسسية دولية تتيح لها تخفيض تكاليف الصفقات التي تبرمها وتمدها بالمعلومات، وتخفيض احتمالية لجوء بعض الدول إلى استخدام أساليب غير مشروعة مثل الغش و التذليس⁴. بالتالي تصبح الدولة مهتمة بمكاسبها المطلقة للتعاون الدولي عوض الاهتمام بالمكاسب النسبية كما يدعو له الواقعيون، لأنه وحسب رؤية

(1) Andrew Moravcsik, « Liberal International Relations theory : A social scientific Assessment », op.cit., p 31.

(2) جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات، المرجع السابق الذكر، ص 70.

¹ Stephen M, Walt, « international relations, one world many theories », op. cit., p 4

² نفس المرجع، ص 89.

³ Ibid.p2

⁴ نفس المرجع، ص 83.

الليبراليين المؤسساتيين فإن جميع الدول المشتركة والمتعاونة ضمن الإطار المؤسساتي الواحد، ستستفيد من التعاون ومن ثم فهي تدعو دول العالم للنظر إلى مكاسبها الخاصة، بغض النظر عن المكاسب التي ستحصل عليها الدول الأخرى نتيجة للتعاون الدولي.

وكرر على الاتجاه المؤسساتي في جانب تفضيل المكاسب المطلقة للتعاون، يشير الواقعيون من أمثال جوزيف جريكو (Joseph Greco) وستيفن كراسنر (Stephen Krasner) إلى أن الفوضى تجعل الدول قلقين بشأن المكاسب المطلقة من خلال التعاون بالإضافة إلى الكيفية التي توزع وفقها هذه المكاسب بين الدول المتعاونة، حيث أن الدول التي تستحوذ على مكاسب تفوق مكاسب شركائها ستصبح بالتدريج أقوى ويصبح شركاءها أكثر هشاشة.

إن المضامين الليبرالية التي تظهر من خلال اتجاهات المدرسة الليبرالية الثلاث الاعتماد المتبادل في الاتجاه الاقتصادي، السلام الديمقراطي في الاتجاه المثالي والاتجاه المؤسساتي، هذه المضامين وإن لم تكن سائدة على نفس الوتيرة في السياسة الخارجية الأمريكية إلا أن هذا لا يمنع من كونها كانت ذات تأثير واضح في هذه السياسة.

وإن شكلت كل من المدرستين الواقعية والليبرالية إطارا نظريا سائدا لممارسات السياسة الخارجية الأمريكية، فإن هناك نظرية أخرى بدأت معالمها تتبلور مع نهاية الحرب الباردة عرفت بالنظرية البنائية قد ساهمت نهاية الحرب الباردة في إضفاء الشرعية على أفكارها ومضامينها، فالنظرية البنائية وعلى عكس نظريتها الواقعية والليبرالية قد نجحت في إيجاد تفسير لنهاية الحرب الباردة وأرجعته إلى الثورة التي أحدثها ميخائيل غورباتشوف في السياسة الخارجية السوفيتية باعتناقه أفكارا جديدة كالأمن المشترك⁽¹⁾.

وإن كانت كل من المدرستين الواقعية و الليبرالية تركزان على العوامل المادية فإن المقاربات البنائية تركز على تأثير الأفكار. ويعتبر نيكولا اونوف (Nicholas Onuf) أول من استعمل مصطلح البنائية في دراسة العلاقات الدولية سنة 1989⁽²⁾.

والبنائية كمنظور عام في العلاقات الدولية واعتمادا على تصور وإدراك الكسندر ووندت (Alexander Wendt) الملقب بأب البنائية، فهي تنطلق من الافتراضات الأساسية التالية⁽³⁾ :

❖ الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.

(1) Stephen M.Walt, « international relations, one world, many theories », op. cit., p 4

(2) Alexander, Wendt, **social theory of international politics**, Cambridge: Cambridge university press, 1999, p 1.

(3) عبد الناصر جندلي ، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية ، الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص 323.

- ❖ تذاثانية البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.
- ❖ تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام.
- وبالنسبة للبنائيين فان الفوضى ليست معطى مسبق، وإنما هي نتاج ما تصنعه الدول حيث
- أعتبر ووندت أن الفوضى مبنية اجتماعيا فيما بين الدول وبهذا أعطى تصورا جديدا لفهم سلوك الدول بتبنيه لتكوين نظري يقوم على¹:
- ❖ دور الأفكار الذي يتعدى دور القوة المادية.
- ❖ كيفية تحديد الفواعل لهويات البنيات المادية.
- ❖ النظام التذاثاني للبنىات والذي يتكون من انسجام المفاهيم والتنبؤات.
- ❖ الهويات هي التي تحدد المصالح والسلوكيات فالهويات هي قاعدة المصالح.
- وبناء على هذا فإن السلوك الخارجي للدول يرجع حسب البنائيين إلى العوامل التالية² :

اولا- العوامل المجتمعية المؤثرة في السلوك الخارجي للفواعل:

- دور التنشئة الاجتماعية في تشكيل السلوك الخارجي.
- أهمية الأفكار والمعرفة إلى جانب القوة المادية في تشكيل البنيات والسلوك الخارجي.

ثانيا- دور الهويات و تأثيرها على سلوكيات الوحدات ومصالحها:

هنا يصبح الفاعلون الدوليون يتخذون قراراتهم على أساس المعايير أي بخلفية العوامل الذاتية من خلال التجربة الثقافية و التاريخية وهكذا فإن السلوكيات الناتجة تعتبر متغيرا تابعا للمتغير المستقل المتمثل في المعايير و الهويات، حيث أن هذه الأخيرة هي المحددة لمختلف الأهداف ومصالح الأطراف بتوجيهها لصانعي القرار³.

وبالنسبة للممارسات الخارجية الأمريكية فإن كان المهيمن النظري عليها تداولت عليه كل من الواقعية والليبرالية، إلا أنه لا يمكن إنكار إمكانية تفسير الاستراتيجيات الأمريكية بناء على الأفكار والتصورات البنائية. فحسب دفيد كامبل (David campbell) فإن السياسة الخارجية الأمريكية تأسست قبل كل شيء على فرضية حماية الهوية الوطنية الأمريكية والتي تأثرت

¹ Frédéric Charillon, « politique étrangère nouveaux regard », paris : **critique internationale**, presses de science po, 2002, p7

² Audie Klotz, & Cecilia Lynch, « Le constructivisme dans la théorie de relations internationales », **critique internationale**, paris : presses de science po, no.02, hiver 1999, p 52

³ Henning Bockle & Volker Rittberger & Wolfgang Wagner, « Norms and foreign policy : constructivist foreign policy theory », center for international relations Peace and conflict studies, institute for political science, university of Tubingen, in : <http://www.uni-tuebingen.de/ussi/spi/taps/tap34a.htm>

بصفة خاصة بالتهديدات الشيوعية وهكذا ظلت خلال الحرب الباردة مركزة على تحديد وإظهار الخطر السوفيتي، حيث قال كينان في عام 1950:

"هذه الشيوعية ينظر لها كأزمة لحضارتنا"

كما كان كل من نيكسون وكارتر وريغان يتعاملون مع الإتحاد السوفيتي بمنطق المتخلف المهدد للتحضر الأمريكي و الغربي¹.

وهناك من البنائين من اعتبر التدخل الإنساني الأمريكي في الصومال في عهد الرئيس كلينتون بمثابة الدفاع عن القيم الأمريكية. وكذلك الأمر بالنسبة للتدخل الأمريكي في العراق 1990 فترة حكم جورج بوش الأب الذي تمكن من حشد الرأي العام الأمريكي لصالح الحرب على العراق انطلاقا من كون هذه الحرب أساسها هو أخلاقي، وأن دخول الولايات المتحدة هذه الحرب هو لكونها تدافع على الخير في العالم.

وجورج ولكر بوش لم يختلف عن سابقه، بل على العكس من ذلك فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ظهر للعالم كله أن التوجهات الخارجية الأمريكية أساسها وكما يبدو من خطابات البيت الأبيض هو الدفاع عن قيم الحرية والديمقراطية والحضارة الغربية، من خلال محاربة العدو الجديد الذي أصبح يهدد تلك القيم وحل مكان الخطر الشيوعي، وهو الإرهاب عامة والأصولية الإسلامية بصفة خاصة.

لكن وإن كانت البنائية قد قدمت تفسيرات حول التوجهات الخارجية الأمريكية وأرجعت أساسها إلى القيم والهويات والأفكار، فإن كريس براون (Chris Brown) يجد بان الولايات المتحدة وحلفائها أصبحوا لوحدهم قادرين على تحديد متى تكون المعايير مهددة وما الذي يجب أن يفعل تجاه ذلك. وهنا تظهر مشكلة إمكانية ممارسة هذا التقدير لخدمة المصالح الخاصة². ولهذا فما يمكن التوصل إليه من خلال هذا الحوار النظري للتوجهات الخارجية الأمريكية هو كون هذه الأخيرة تضع إستراتيجياتها وفق ما يتماشى مع المصلحة القومية الأمريكية سواء كان ذلك يتطابق مع التصورات الواقعية أو الليبرالية أو البنائية للعلاقات الدولية.

¹ Toru Oga, « from constructivism to Deconstructivism : theorising the construction and almonation of identities » in : <http://www.isanet.org/portlardarchive/oga.html>

²Chris brown: « the normative Framework of post-cold war international relations » in lawson Stephanie: **The new Agenda for international relations: from polarization to Globalization in world politics**, oxford: Blackwell publishers, 2002, p 151

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمريكية بين النزعتين الانعزالية التدخلية

منذ نهاية الحرب الباردة وانتهاء فترة الاستقطاب الدولي الثنائي، وجد الأكاديميون وصناع القرار أنفسهم يحاولون البحث عن هيكل النظام الدولي الملائم ليحل محل الهيكل المنصرم. وكانت هناك وجهتا نظر رئيسيتين: الأولى، أن الولايات المتحدة ستسحب من التشابكات الدولية ما لم يعد هناك أي عدو كبير أو أي سبب واضح يجعل الولايات المتحدة تستمر في إنفاق الكثير من المال بوصفها شرطي العالم. والثانية، ترى بأن الولايات المتحدة ستكون قادرة على التأثير في السياسة العالمية كما لم يسبق لها ذلك، حيث أن بروز الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة متبقية لن يفسح المجال لقوة أخرى أو مجموعة من القوى لتحدي الهيمنة الأمريكية في المستقبل.

وبناء على هذا ظهرت صيغتان في الدوائر الفكرية الأمريكية حول التوجهات الخارجية للولايات المتحدة، تمحورتا حول التوجه الانعزالي والتوجه التدخل في الشؤون الدولية.

الفرع الأول: النزعة الانعزالية

تعد الانعزالية، المدرسة الإستراتيجية الأكثر عراقة وتأصلا ونشأت في البداية من الشعور بالسمو الروحي على بقية الإنساني¹، وأن أمريكا هي أمة مكتملة ذات حدود نهائية، ومن ثمة يتوجب على سياستها الخارجية أن تهدف إلى إعطاء الأولوية لتحسين الأمة وتدعيم وحدتها. وإن كان أساس الانعزالية التقليدية هو الموقع الجغرافي للولايات المتحدة إذ ترى بأن موقع هذه الأخيرة بين المحيطات يجعل من التهديد غير وارد²، فإن دعاة الانعزالية الجديدة وإضافة إلى هذا البعد الجغرافي يتساءلون عن من يملك القوة ليهدد سيادة الولايات المتحدة الأمريكية وسلامة أراضيها؟ ويجيبون أن لا أحد يفعل³. فبعد انهيار الإتحاد السوفييتي لم تعد هناك دولة بإمكانها التغلب على باقي الدول، أو كتلة لها ما يكفي من القدرات الاقتصادية والإمكانات العسكرية تهدد بها الحياة الأمريكية.

¹ Charles Krauthammer, « democratic realism : An American foreign policy for a unipolar world », Washington DC: American Enterprise institute, 2004, in : http://www.aei.org/doclib/20040227_book755text.pdf

² Barry R.Posen, & Andrew,L.Ross, « competing visions for U.S Grand strategy », in : <http://www.com.org/pdf/14dec/fulltext/97posen.pdf>

³ Alan Tonelson, « superpower without a sword », **Foreign Affairs**, vol 72, No.3 ,summer 1993, p 179

وبغياب التهديد فإن الانعزاليين الجدد يتمسكون بأنه نادرا ما يكون الدفاع الوطني مبررا للتدخل خارج الحدود الأمريكية، فالولايات المتحدة ليست مسؤولة ولا تستطيع تحمل تكاليف الحفاظ على النظام الدولي.

ويعد بتريك بوكانان (Patrick J. Buchanan) المرشح السابق للرئاسة الأمريكية عامي 1992 و 1996 من أهم المنادين بهذه الأفكار الانعزالية، وبالنسبة له وكما جاء في كتابه : "A Republic, not an empire : Reclaiming America's Desting" فإن الولايات المتحدة ينبغي أن تكون منكفئة على نفسها، بحيث لا تؤذي أحدا قبل أن يهاجمها، كما لا يجب أن تلعب دور الفارس الذي يجب على العالم لإصلاح الأغلاط ومحاربة الشر، وليس من المقبول تبديد الثروة الأمريكية في تعميم الديمقراطية في العالم.¹

والملاحظ للسياسة الخارجية الأمريكية فترة إدارة الرئيس كلينتون، يجد أن الأمية الليبرالية التي سادت في تلك الفترة والتي شكلت الإيديولوجية الرسمية لإدارته، وقفت مع الانعزاليين في رفض التدخل العسكري خارج الحدود الأمريكية من أجل تحقيق المصالح العليا للولايات المتحدة، حيث لم تسجل في فترة إدارة كلينتون تدخلات من هذا النوع أو على الأقل كان الهدف الصريح أو المعلن منها هو الدفاع على المصالح الأمريكية في حين سجلت تدخلات أخرى اتخذت طابعا إنسانيا في كل من الصومال، هايتي وكوسوفو.

وخلافا لهذا التوجه الانعزالي فإن أصحاب النزعة التدخلية يرون بأن خروج الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة كدولة وحيدة تتمتع بكل الميزات العسكرية والدبلوماسية والسياسية والاقتصادية، فإن ذلك يسمح لها بالتدخل الفعال في كل الساحات الدولية. ولأن قوتها الاقتصادية تقوم على التبادل مع العالم فإن الولايات المتحدة هي بحاجة إلى بيئة عالمية مستقرة منفتحة ولهذا السبب لا يمكنها الانسحاب من التزاماتها إزاء محيطها الخارجي وهذه الأفكار التدخلية نجدها تتجسد بصفة خاصة من خلال فكر المحافظين الجدد.

الفرع الثاني: النزعة التدخلية

في كتابه " أمريكا على مفترق الطرق " "America at the crossroads" الصادر عام 2006 يوضح فوكوياما بأن الأصول الفكرية للمحافظين الجدد تعود إلى مجموعة من المفكرين

¹ السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الإشكالات الفكرية و الإستراتيجية ، المرجع السابق الذكر، ص 35.

اليهود الذين ظهوروا في حقبتى الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي وعرفوا بمجموعة سيتي كوليدج أوف نيويورك (City college of new york) من أمثال إيرفن كريستول (Irving kristol)، دانيال بال (Daniel Bell)، فيليب سيلزنيك (Philip selznick) وغيرهم من الأسماء التي ساهمت في تشكيل هذا التيار الإيديولوجي¹.

وفكر المحافظين الجدد هو فريد من نوعه بحيث يمزج بين كل من المثالية والواقعية وذلك ما يتضح من خلال الأفكار والتصورات المفتاحية للمحافظين الجدد وهي²:

- أهمية الأخلاق في العلاقات الدولية.
- الوطنية
- القيادة
- الأحادية و التعددية فقط إن كانت مفيدة أو فعالة (بمعنى إن كانت تحقق مصلحة أمريكية معينة)
- التدخل القوي في الساحة الدولية.

ولفكر المحافظين الجدد جيلين، الجيل الأول ساد أثناء فترة الحرب الباردة و الجيل الثاني برز بقوة بعد نهاية الحرب الباردة.

أما بالنسبة للجيل الأول من المحافظين الجدد فيرون بأن الشر هو ظاهرة واقعية، لا يمكن إنكارها وأن صعود هذه الظاهرة مرهون بتواني أعدائها عن مقاومتها. وبهذا فهم يرجعون السبب الرئيسي لصعود النازية وتفشي شرورها إلى عزلة أمريكا وانغلاقها على نفسها. ويؤكدون على دور القوة العسكرية كأداة أساسية لمواجهة الشر.

ويرفض المحافظون الجدد فكرة عزلة أمريكا أو تراجع دورها الدولي، بحيث يرون بأن لأمريكا دورا تاريخيا كقائدة للعالم الحر وكناشرة للديمقراطية والحرية عبر العالم ويجب على الأمريكيين القبول بهذا الدور وتحمل تكلفته. ولهذا نجد المحافظين الجدد في بحث دائم عن مشاريع وأهداف خارجية كبيرة لأمريكا كما يؤمن المحافظون الجدد بدور القيادة السياسية وسعيهم الدائم للعثور على قيادة سياسية حاسمة قادرة على

2 داليا عبد القادر عبد الوهاب، "فوكوياما و الانقلاب على المحافظين الجدد"، في:

[http://www.siironline.org/alabwab/desarat\(01\)/237.htm](http://www.siironline.org/alabwab/desarat(01)/237.htm)

²Jean-Frédéric legaré Tremblay, « L'idéologie néoconservatrice et la politique étrangère américaine sous george w.Bush », Montréal : Chaire Raoul-Dandurand en études stratégiques et diplomatiques, Université du Québec, no.9, 13/05/2005, p4, in : http://dandurand.uqam.ca/uploads/files/publications/études-raoul-dandurand/etude_rd_09_jflegare_c.pdf

صناعة التاريخ، فنجدهم يكرهون كارتر الذي ركز على دعاوي السلام والحد من الحروب. وبالنسبة لـ كريستول الملقب بالأب الروحي للمحافظين الجدد فإن المصلحة القومية لدولة عظمى لا تتحدد بالمعايير الجغرافية.

وفيما يخص الجيل الثاني من المحافظين الجدد فقد ظهر بصفة جلية في النقاشات العامة

سنة 1996 منذ نشر مقال لـ: روبرت كريستول (William kristol) وروبرت كاغان

(robert kagan) بعنوان "تحو سياسة خارجية ريغانية جديدة"

(toward a Neo- Reaganite foreign policy)

ويعد كل من كريستول، كاغان، ريتشارد بيرل (Richard Perl)، بول وولفويتز

(Paul wolfowitz)، جون بولتن (John Bolton)، فوكوياما¹، من أهم رواد هذا الجيل

وترجع إعادة دفع فكر المحافظين الجدد إلى عاملين أساسيين، الأول يتعلق بفكرة رئيسية لفوكوياما، وهي أن انتهاء الحرب الباردة وسقوط الإتحاد السوفييتي هو بمثابة إعلان واعتراف بانتصار الفكر الرأسمالي والليبرالي وكان لهما الأثر الكبير في تعزيز تيار المحافظين الجدد وإحياء الثقة في أفكاره، بحيث تولد الاعتقاد بأن الحكومات المستبدة قابلة للسقوط بسهولة وبدون أثار سلبية وأنه بمجرد سقوط النظام فإن الديمقراطية ستكون تحصيل حاصل.

وقد ترتب على هذا الاعتقاد اعتماد سياسة التدخل المباشر باستخدام القوة لإسقاط نظام

حكم صدام حسين في العراق 2003، فاعتبرت الحرب في العراق أكثر من أي شيء آخر هي التي أعادت عنوان المحافظين الجدد إلى التداول². والعامل الثاني يتعلق بالثورة التكنولوجية وظهور الأسلحة الذكية التي كان لها أكبر الأثر في دحر عقدة فيتنام والخوف من التورط في حروب إقليمية تعرض الجيش الأمريكي لخسائر في الأرواح وتستنزف معنويات المجتمع الأمريكي ككل³.

وينطلق الجيل الثاني من المحافظين الجدد من فكرة رئيسية مفادها أن العالم يبحث عن قائد

وأن أمريكا هي حتما هذا القائد، فسيطرة أمريكا وسيادتها المطلقة على العالم هي مصدر استقرار النظام الدولي، وأن فشلها في استغلال فرصة كونها الدولة العظمى والقوية بعد نهاية الحرب الباردة وعجزها عن قيادة العالم، سوف يؤدي إلى انهيار النظام العالمي الراهن وتصبح

¹ Jean-Frédéric Legaré Tremblay, « L'idéologie néoconservatrice et la politique étrangère américaine sous George w.Bush », op.cit., p 16.

² آدم ولفسن "المحافظون و المحافظون الجدد" في: إرون ستلزر، المحافظون الجدد، المرجع السابق الذكر، ص 331

³ داليا عبد القادر عبد الوهاب، "فوكوياما و الانقلاب على المحافظين الجدد"، المرجع السابق الذكر.

الفوضى هي البديل المحتمل لهذا الفشل. ومن أجل صناعة هذا النظام العالمي القائم على السيطرة الأمريكية يستوجب على الولايات المتحدة استخدام قوتها العسكرية لتحافظ على مكانتها و تنجح في مهمتها كقائد للعالم ومحافظ على السلام العالمي.

يمكن تلخيص فكر المحافظين الجدد بجليليها الأول و الثاني من خلال الجدول (1) :

الجيل الثاني من المحافظين الجدد	الجيل الأول من المحافظين الجدد	السياق الدولي
بعد الحرب الباردة	الحرب الباردة	السياق الدولي
فوضوي، فرصة للولايات المتحدة، تهديدات جديدة محتملة (الدول المارقة والمنافسون الإستراتيجيون)	فوضى، صراع إستراتيجي وإيديولوجي بين الولايات المتحدة و الإتحاد السوفييتي	إدراك السياق الدولي
نفسها	الواقعية و المثالية	المقاربة النظرية
نفسها	ضمان الأمن القومي الأمريكي من خلال نشر القيم الديمقراطية في العالم	المصلحة الوطنية
نفسها	أهمية الأخلاق والإيديولوجيات في العلاقات الدولية الوطنية، القيادة، الأحادية والتعددية الفعالة، التدخل القوي	المفاهيم المفتاحية
هيمنة خيرة، ميزانية مرتفعة للدفاع، تغيير للأظمة، هجمات وقائية، مساعدة التنمية و بناء الأمة	الاحتواء العدواني، ميزانية مرتفعة للدفاع، مساندة الأنظمة الموالية للولايات المتحدة	نوع التدخل
William kristol Robert kagan Richard Perle Paul wolfowitz David frum	Irvin kristol norman podhoretz Jeane kirkpatrick Daniel patrick	الممثلين الرئيسيين

إذا كانت الأوساط الأكاديمية وصناع القرار في الولايات المتحدة قد انقسموا بعد نهاية الحرب الباردة بين مؤيد للتوجه الانعزالي والابتعاد عن الشؤون الدولية، وبين مؤيد للتدخل خارج الحدود الأمريكية.

وإن كانت فترة رئاسة كل من بوش الأب وكلينتون لم تشهد تدخلات خارج الأراضي الأمريكية جاءت صراحة من أجل تحقيق مصالح أمريكية أو الدفاع عن أمنها القومي، حيث كانت حرب العراق 1991 مركزة على فكرة النظام العالمي المبني على الشرعية الدولية والشراكة الشاملة و الهدف المعلن منها هو تخليص الكويت من قبضة صدام حسين، كذلك

التدخلات الدولية فترة الرئيس كلينتون كانت أهدافها المعلنة إنسانية. وإن كانت هذه التدخلات تترجم أحد أسس فكر المحافظين الجدد والمتمثل في الدور القيادي الذي يجب أن تلعبه الولايات المتحدة من أجل بسط الاستقرار العالمي، فإن أفكار المحافظين الجدد ترجمت كليا على أرض الواقع ووجدت فرصة لتطبيقها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

وما الرؤية الإستراتيجية الأمريكية الجديدة التي تبنتها إدارة الرئيس بوش بعد تلك الأحداث إلا تعبير عن فكر المحافظين الجدد وما يحتويه من نزعة تدخلية، هيمنة و قيادة أمريكية للعالم باستخدام الأداة العسكرية، وهو ما سيتم توضيحه من خلال عنواننا الموالي المضامين الجديدة للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

المبحث الثاني: المضامين الجديدة للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

لقد كانت إستراتيجية الاحتواء التي وضع أسسها جورج كينان (George Kennan) عام 1947، هي الإستراتيجية السائدة في فترة الحرب الباردة، وقد جاء في قوله:

"...وفي ظل هذه الظروف من الواضح أن العنصر الرئيسي في أي سياسة للولايات المتحدة تجاه الإتحاد السوفييتي يجب أن يكون طويل المدى، صبور، واحتواء حازم ويقظ للتوجهات التوسعية الروسية... الولايات المتحدة تدخل بقدر معقول من الثقة في سياسة الاحتواء الحازم بهدف مواجهة الروسيين بقوة مضادة غير قابلة للتغيير في أي موقع أين يظهرون علامات التعدي على مصالح السلام والعالم المستقر"¹.

هكذا كانت مواجهة الخطر السوفييتي ومنعه من التوسع وحماية مصادر الطاقة من سيطرة أية قوى شيوعية وحماية الأنظمة الحليفة ومساندتها هي لب الإستراتيجية الأمريكية أثناء الحرب الباردة .

ومع نهاية الحرب الباردة، خرجت الولايات المتحدة منتصرة على التحالف الشيوعي وظهرت كقوة كبرى وحيدة تمتلك إمكانية الحركة الفعالة للقيام بدور عالمي يهياً مزيداً من المكاسب و الفرص. وقد شهدت هذه المرحلة جدالاً فكرياً داخل الولايات المتحدة مرتبطاً أساساً بإعادة تعريف المصالح الأمريكية الحيوية في العالم ومصادر تهديد هذه المصالح وكما يقول ناي:

" تعريف المصلحة عند إستراتيجي ومنظري أي دولة يرتبط بمقدار قوتها"²

وحسب ناي، فلأن الولايات المتحدة خرجت من الحرب الباردة منفردة بالهيمنة العسكرية والاقتصادية، فإن هذا التفرد أتاح لها العمل على استثمار البيئة الدولية بعد الحرب الباردة وتوفير الشروط الملائمة لحماية المصالح الأمريكية وتشكيل البيئات المناسبة في مختلف مناطق العالم³.

وبالفعل بدأت الولايات المتحدة في ذلك من خلال حرب الخليج الثانية 1991 فترة إدارة جورج بوش الأب، أين حققت مجموعة من الأهداف أهمها السيطرة على منابع النفط الرئيسية في العالم والتخلص من قوة العراق التي كانت مقلقة لإسرائيل.

¹ X, « the sources of soviet conduct, foreignaffairs july 1947

<http://www.iaapush.org/documents/APUSH%20Unit%206/the%20sources%20of%20conductpdf>

*اول ما صدر مقال « the sources of soviet conduct » في مجلة foreign affairs عام 1947 لم يصدر باسم George kennan و انما تحت اسم X

² Joseph Nye, « Redefining the National interest », **Foreign Affairs** , july/August 1999 , p 24.

³Joseph Nye, « Redefining the National interest »,op.cit,p24.

ومع وصول الرئيس كلينتون إلى السلطة، كان شعاره الكبير:
"إنه الاقتصاد أيها الغبي".

لتظهر بعدها آلية السياسة المعلنة تحت شعار "التورط والتوسع"

"Strategy of engagement and enlargement"¹. وقد ركزت هذه الإستراتيجية على المصالح الأمريكية من حيث الانفتاح على الأسواق والاعتماد على التجارة الحرة. وقد ساهم في بلورة هذه الإستراتيجية انطوني لايك (Anthony lake) مستشار الأمن القومي للرئيس كلينتون بتقديمه في سبتمبر 1993 وثيقة اقترح فيها على الرئيس كلينتون أن تحول الإستراتيجية الأمريكية من الاحتواء إلى التوسع "From containment to enlargement"، وأفكار لايك هذه يمكن إيجادها متضمنة في وثيقة البيت الأبيض الصادرة في فيفري 1996.

وقد حدد لايك أربع مكونات رئيسية لهذه الإستراتيجية:²

1- ينبغي علينا تعزيز سوق الديمقراطيات الرئيسية بما فيها منطقتنا التي تشكل الجوهر لإجراءات التوسع.

2- ينبغي علينا أن نساعد في تعزيز وتوطيد اقتصاديات السوق والديمقراطيات الجديدة كلما كان ذلك ممكنا خاصة في الدول ذات الأهمية الخاصة والفرص.

3- لا بد لنا من مواجهة العدوان ودعم تحرير الدول المعادية للديمقراطية والأسواق.

4- نحن بحاجة إلى المواصلة في أجندتنا الإنسانية ليس فقط من خلال تقديم المساعدات ولكن أيضا من خلال العمل على مساعدة الديمقراطيات واقتصاديات السوق على التجدر في المناطق ذات الاهتمام الأكبر بالإنسانية.

غير أن إدارة كلينتون مثلها مثل إدارة بوش التي سبقتها فشلت في بناء إجماع سياسي داخلي يدعمها في رؤيتها الإستراتيجية، بالتالي فالنقاش حول إيجاد إستراتيجية بعد الحرب الباردة بقي مستمرا³.

وعندما أصبحت الإدارة الأمريكية بيد الجمهوريين بوصول جورج ولكر بوش إلى السلطة عام 2000، نشرت دراسة هامة قامت بصياغتها مستشارة الأمن القومي رايس جاءت بعنوان "Campain 2000: promoting the national interest"، إنطلقت فيها رايس من مرجعية

¹ إلياس حنا، في: سعد محيو و آخرون، "إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي"، شؤون الأوسط، ربيع 2003، العدد 110، ص 9.

² Anthony Lake, « from containment, to enlargement », the DISAM journal, winter 1993/1994, p 71

³ Barry R. posen, & Andrew L. Ross, « competing visions for U.S Grand strategy », op.cit., p 5

- أن السياسة الخارجية الأمريكية في الإدارة الجمهورية ينبغي أن تعيد تركيز الولايات المتحدة على مصالحها القومية، وتسعى لتحقيق أولوياتها الرئيسية، هذه المهام هي:¹
- ❖ ضمان قوة عسكرية أمريكية قادرة على ردع الحرب والقتال في الدفاع عن المصالح الأمريكية إذا فشل الردع.
 - ❖ تعزيز النمو الاقتصادي و الانفتاح السياسي من خلال توسيع التجارة الحرة و نظام نقد دولي مستقر لمن يلتزمون بهذه المبادئ.
 - ❖ تجديد علاقات قوية حميمة مع الحلفاء الذين يتقاسمون القيم الأمريكية و بالتالي يمكنهم تقاسم عبء تعزيز السلام و الازدهار و الحرية.
 - ❖ تركيز طاقات الولايات المتحدة على علاقات معقولة مع القوى الكبرى خاصة روسيا والصين مما سيمكن من صياغة شكل النظام السياسي الدولي.
 - ❖ التعامل بشكل حاسم مع خطر الأنظمة المارقة والقوى العدائية التي تتخذ على نحو متزايد أشكالاً محتملة للإرهاب وتطوير أسلحة الدمار الشامل.
- فبالنسبة لـ راييس وحسب ما جاء في الوثيقة، فإن:

"المرحلة الانتقالية التي تلت الحرب الباردة هي فرصة سانحة لبلورة شكل النظام الدولي الذي ترغب الولايات المتحدة في صياغته بحسب مصالحها و أهدافها الإستراتيجية. وإن كانت إدارة كلينتون قد استبدلت (المصلحة القومية) بـ (المصالح الإنسانية) أو مصالح (المجموعة الدولية) فإنه يتعين إعطاء الأولوية للمصالح القومية الأمريكية وأن أمريكا في سعيها لتحقيق مصلحتها القومية سوف تخلق شروطاً وظروفاً من شأنها تعزيز الحرية، الأسواق والسلام، فسعيها لتحقيق مصالحها القومية بعد الحرب العالمية الثانية أدى إلى عالم أكثر رخاء وديمقراطية وهذا يمكن أن يحدث مرة أخرى"².

لقد شكلت هذه الرؤية التي رسمتها راييس إطاراً لسياسة بوش الابن قبل أحداث 11 سبتمبر 2001، فتميزت سياسة إدارته في تلك الفترة بالانكفاء الحذر عن الأزمات الدولية الساخنة التي شغلت الجانب الأوفر من اهتمامات إدارة كلينتون، خاصة منها القضية الفلسطينية وانشغل إلى حد ما بالمشاكل الداخلية مثلما وعد أثناء حملته الانتخابية.

غير أن أحداث 11 سبتمبر 2001 شكلت صدمة رهيبية للعقل الإستراتيجي الأمريكي³. فإن كانت الإستراتيجية الأمريكية في عهد بوش الابن قبل أحداث سبتمبر تبدو متأثرة بما

¹ Condoleezza Rice, « campaign 2000 : promoting the national interest » , **foreign affairs**, january/february 2000,p2

² Ibid

³ السيد ولد أباه ، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الإشكالات الفكرية و الإستراتيجية ، المرجع السابق الذكر ، ص 40.

تضمنه مشروع القرن الأمريكي الجديد^(*) الذي وضعه مجموعة من المحافظين الجدد منهم ديك تشيني (Dick Cheney) ودونالد رامسفيلد (Donald Rumsfeld) ، فإن بصمة المحافظين الجدد أصبحت أكثر وضوحاً وأفكارهم أكثر تطبيقاً من خلال الحملة الأمريكية الواسعة على الإرهاب في العالم. وقد كشفت تصريحات بوش التي تلت الحدث الاتجاهات الجديدة للعقيدة الإستراتيجية الأمريكية المتمحورة حول -الحرب المقدسة ضد الإرهاب- بهدفها المعلن الذي هو نشر القيم الأمريكية والقضاء على الاستبداد وأداتها المحددة بالضربة الوقائية.¹

هذه الرؤية الإستراتيجية الجديدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تم طرحها وبلورتها من خلال وثيقتين إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية الأولى صدرت في 17 سبتمبر 2002 و الثانية في شهر مارس 2006.

المطلب الأول: قراءة في وثيقتي إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لعامي 2002 و 2006

الفرع الأول: وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية 17 سبتمبر 2002 سيتم التعرض من خلال هذا العنصر إلى أبرز الأفكار والمفاهيم التي تضمنتها وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة 2002، بحيث شكلت هذه الوثيقة المحور النظري لإستراتيجية الإدارة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

استهل جورج ولكر بوش الوثيقة بمقدمة تضمنت مجموعة من الأفكار، من بينها أن النضالات الكبرى في القرن العشرين كانت بين الحرية والاستبداد وقد انتهت هذه النضالات بانتصار حاسم لقوى الحرية، الديمقراطية والتجارة الحرة. وأن الولايات المتحدة أصبحت تتمتع بموقع لا نظير له من القوة العسكرية والاقتصادية و النفوذ السياسي، غير أن هذه العظمة لن تدفع الولايات المتحدة إلى العمل أحادي الجانب بل بدلاً من ذلك تبحث عن خلق توازن للقوى التي تفضل حرية الإنسان.²

^(*) مشروع القرن الأمريكي الجديد the project for the new american century أو ما يدعى PNAC صدر عن مجموعة فكرية سنة 1997 وفي سبتمبر سنة 2000 أعد وثيقة من 90 صفحة بعنوان "إعادة بناء الدفاعات الأمريكية، الإستراتيجية، القوى و الموارد من أجل قرن جديد، و أهم أهدافه هو الإبقاء على القيادة الأمريكية التي نجحت في تحقيق النصر للعالم الغربي أثناء الحرب الباردة و أن هذه القيادة تتطلب قوة عسكرية متلازمة مع المبادئ الأخلاقية

¹ نفس المرجع، ص 41.

² The National Security strategy of the United states of America, Washington D.C, September 2002, in : <http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/nsc/nss/2002/nss.pdf>

لكن الملاحظ لسياسات واشنطن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 سيجد أنها فعلا اتسمت بصفة الأحادية، فإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد حضت بنوع من التأييد شبه الكامل في حربها على الإرهاب وتدخلها في أفغانستان (في البداية فقط)، فإنه وبإعلانها عن نيتها بالتدخل في العراق عام 2003، فإنها لاقت الكثير من الرفض من المجموعة الدولية والقوى الكبرى وحتى الرفض الشعبي في الداخل الأمريكي، ولكن رغم ذلك استمرت في تنفيذ قرارها بغزو العراق وهذا إن دل على شيء فهو يدل على الفردية والأحادية وهو على عكس ما أورده الرئيس بوش في مستهل الوثيقة.

وقد تم تحديد الإرهاب بأنه هو عدو السلام الدولي الذي تقوم عليه المجتمعات والدول الحرة التي تؤمن بالقيم المشتركة من الانفتاح والحرية السياسية والاقتصادية، حيث جاءت عبارة "... سوف ندافع عن السلام من خلال محاربة الإرهابيين"،¹ وأنه إن كان الأعداء في الماضي يحتاجون جيوشا كبيرة لتهديد أمريكا فإن شبكات غامضة من الأفراد أصبح بإمكانها جلب الفوضى والمعاناة وتخرق بسهولة المجتمعات المنفتحة ومن أجل هزيمة هذا التهديد لابد من استعمال كل الوسائل بما فيها الترسانة العسكرية وكذلك محاسبة الدول الإرهابية وحتى الدول الآوية للإرهابيين، لأن حلفاء الإرهاب هم أعداء الحضارة.²

وفي ختام مقدمته أشار بوش إلى أن الولايات المتحدة ستستخدم هذه الفرصة من أجل توسيع فوائد الحرية عبر العالم وأنها ستعمل بنشاط لتحقيق الأمل في الديمقراطية، التنمية وحرية التجارة حتى لا ينتشر الإرهاب أكثر، خاصة وأنه تم إرجاع سبب انتشار الإرهاب في أفغانستان إلى الفقر وضعف المؤسسات وفشل الدول وهو ما يخلق إرهابيين يهددون المصلحة القومية الأمريكية.³

كما أشار إلى أن الحرية قد أصبحت مهددة من طرف الإرهاب ومخططات الطغاة وتصادم إرادات الدول القوية وأن الإنسانية حاليا تحمل في يدها فرصة تعزيز الحرية على كل أعدائها والولايات المتحدة ترحب بمسؤولية قيامها بدور قيادي في هذه المهمة العظيمة.⁴

¹ Ibid

² Ibid

³ Ibid

⁴ Ibid

إن نهاية هذه المقدمة بالإعلان عن قيام الولايات المتحدة بدور قيادي في العالم هو بمثابة ترجمة للهيمنة الأحادية الأمريكية وهو ما جعل الكثير من المراقبين يعتبرون هذه الوثيقة إعلاناً إمبراطورياً.

في الواقع وكما جاء في الوثيقة فإن الأهداف الأمريكية هي تحقيق الحرية الاقتصادية والسياسية وعلاقات سلمية مع الدول الأخرى واحترام لكرامة الإنسان ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فإن الولايات المتحدة ستعمل على:¹

- ✓ الدفاع عن كرامة الإنسان.
- ✓ تقوية التحالفات لمواجهة الإرهاب الدولي و العمل على منع الهجمات على الولايات المتحدة وأصدقائها.
- ✓ العمل مع الآخرين لنزع فتيل الصراعات الإقليمية.
- ✓ منع الأعداء من تهديد الولايات المتحدة وحلفائها وأصدقائها بأسلحة الدمار الشامل.
- ✓ إطلاق حقبة جديدة من النمو الاقتصادي العالمي من خلال الأسواق الحرة و التجارة الحرة.
- ✓ توسيع دائرة التنمية من خلال فتح المجتمعات البنية التحتية للديمقراطية.
- ✓ وضع أجندات للعمل التعاوني مع المراكز الرئيسية الأخرى للقوة في العالم.
- ✓ تحويل المؤسسات الأمريكية للأمن القومي لمواجهة تحديات وفرص القرن الواحد والعشرين.

1-الدفاع عن كرامة الإنسان:

من خلال هذا العنصر توضح الوثيقة بأن إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة يجب أن تنطلق وتبدأ من المعتقدات الأساسية المتمحورة حول الحرية، حقوق وكرامة الإنسان والعدالة

وتبحث عن فرص في الخارج من أجل توسيع نطاق هذه المعتقدات وذلك من خلال²:

- التحدث بصراحة عن انتهاكات لكرامة الإنسان غير قابلة للتفاوض و التصويت في المؤسسات الدولية لدفع عجلة الحرية.

¹ Ibid. p1-2

² The National Security strategy of the united state of America, September 2002,op.cit., p4

- استخدام المساعدات الخارجية لتعزيز الحرية، ومكافأة الدول التي تتخذ خطوات تجاه الديمقراطية.
- التعاون مع الديمقراطيات الأخرى للضغط على الحكومات الرافضة لحقوق الإنسان من أجل توجيهها نحو مستقبل أفضل.
- بذل جهود خاصة لتعزيز حرية الدين و الضمير و الدفاع عنها من انتهاكات الحكومات القمعية.

2- تقوية التحالفات لمواجهة الإرهاب الدولي والعمل على منع الهجمات على الولايات المتحدة وأصدقائها:

لقد حددت الولايات المتحدة أن عدوها هو الإرهاب وأن حربها ضد الإرهاب ليست فقط من أجل منعه من الوصول إلى العالمية بل هي في نهاية المطاف حرب من أجل القيم الديمقراطية والحرية وأن نهاية هذه الحرب لن تكون سهلة أو سريعة، وكما جاء في بداية هذا العنصر: " لقد بدأ النزاع بتوقيت ومفاهيم الآخرين (الإرهابيين) وسوف ينتهي بطريقتنا والتوقيت الذي نختاره نحن".¹

وقد تم التطرق إلى آليات محاربة وتدمير الإرهاب وهي²:

- العمل المباشر و المستمر باستخدام كافة عناصر القوة الوطنية و الدولية لمنع انتشار الإرهاب عبر العالم وكذلك منع الإرهابيين أو الدول الراعية للإرهاب من استخدام أسلحة الدمار الشامل.
- الدفاع عن الولايات المتحدة و الشعب الأمريكي و المصالح الأمريكية في الداخل والخارج من خلال تحديد الخطر قبل وصوله إلى الحدود الأمريكية ومع أن الولايات المتحدة ستسعى باستمرار لحشد دعم المجتمع الدولي فإنها لن تتردد في العمل منفردة إن لزم الأمر لممارسة حقها في الدفاع عن نفسها من خلال العمل بشكل استباقي ضد الإرهابيين.
- منع الدعم و الرعاية وتوفير الملاذ للإرهابيين من خلال إقناع أو إجبار الدول على قبول مسؤولياتهم السيادية.
- استخدام النفوذ الكامل للولايات المتحدة و العمل عن كثب مع الحلفاء و الأصدقاء لتوضيح أن جميع أعمال الإرهاب هي غير شرعية.

¹ Ibid.p 5

² Ibid.p6

- دعم الحكومات المعتدلة وخاصة في العالم المسلم للتأكد من عدم وجود أرضية خصبة للشروط و الإيديولوجيات المشجعة للإرهاب.
- التقليل من الشروط الأساسية التي تنتج الإرهاب من خلال تجنيد المجتمع الدولي ليركز جهوده وموارده على المناطق الأكثر تعرضا للخطر.
- استخدام الدبلوماسية العامة والفعالة لتعزيز التدفق الحر للمعلومات والأفكار على المجتمعات التي يحكمها رعاة الإرهاب العالمي.

3- العمل مع الآخرين لنزع فتيل الصراعات الإقليمية:

إن الاهتمام بالصراعات الإقليمية وحسب ما جاء في الوثيقة راجع لكون هذه الصراعات و الأزمات الإقليمية وفي ظل عالم يزداد ترابطاً، من الممكن أن تؤدي إلى توتر في العلاقات بين الحلفاء الغربيين وتحيي التنافس بين القوى الكبرى بالإضافة على ما تخلقه من إهانات للكرامة الإنسانية ولهذا السبب فالولايات المتحدة تستعمل مع أصدقائها وشركائها من أجل تخفيف المعاناة واستعادة الاستقرار.

4- منع الأعداء من تهديد الولايات المتحدة وحلفائها و أصدقائها بأسلحة الدمار الشامل:

في مقدمة هذا العنصر ذكر بأن:

" الخطر الأكبر الذي يهدد الحرية يكمن في الراديكالية والتكنولوجيا. فعند انتشار الأسلحة الكيميائية و البيولوجية والأسلحة النووية إلى جانب تكنولوجيا الصواريخ الباليستية، فحتى الدول الضعيفة والمجموعات الصغيرة يصبح بإمكانها الوصول إلى قوة كارثية لضرب الدول الكبرى وهذا ما أعلنه أعداؤنا فهم يريدون القدرة على ابتزازنا أو إلحاق الأذى بنا أو بأصدقائنا ونحن سنتصدى لهم بكل ما لدينا من قوة"¹.

فبعد أن كان الخطر الواجب مواجهته أثناء الحرب الباردة هو الإتحاد السوفييتي فإن الأمور تغيرت بعد نهاية الحرب، وبرزت تحديات جديدة يشكلها كل من الإرهاب والدول المارقة*، وما هناك من احتمال لاستخدامهما لأسلحة الدمار الشامل مما يجعل البيئة الأمنية أكثر خطورة وتعقيدا.

و الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة أسلحة الدمار الشامل تشتمل على ما يلي:²

¹ The National Security strategy of the united state of America, September 2002,op.cit., p 13

* ذكرت كل من العراق وكوريا الشمالية من بين تلك الدول المارقة

² Ibid. p 14-15

• جهود مكافحة الانتشار النووي الإستباقية حيث ينبغي الردع و الدفاع ضد التهديد قبل أن يحدث.

• تعزيز جهود منع الانتشار النووي لمنع الإرهابيين و الدول المارقة من الحصول على المواد و التقنيات و الخبرات اللازمة لأسلحة الدمار الشامل.

• الإدارة الفعالة من أجل الرد على الآثار الناجمة عن استعمال أسلحة الدمار الشامل سواء من قبل الإرهابيين أو الدول المعادية فالتقليل من شأن الآثار الناجمة عن استعمال أسلحة الدمار الشامل ضد الشعب الأمريكي يساعد في ردع الذين يملكون مثل هذه الأسلحة أو يسعون لامتلاكها ويجعلهم يدركون أنهم لا يستطيعون تحقيق غاياتهم المرجوة. كما يتوجب على الولايات المتحدة أن تكون على استعداد للاستجابة لآثار استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد قواتها في الخارج ومساعدة الأصدقاء والحلفاء إذا ما هوجموا.

5- إطلاق حقبة جديدة من النمو الاقتصادي العالمي من خلال الأسواق الحرة و التجارة الحرة :

جاء الاهتمام بتسطير إستراتيجيات من أجل النمو الاقتصادي العالمي انطلاقا من كون هذا سيعزز المصالح و الأمن القومي الأمريكي، لان النمو الاقتصادي ودعمه من خلال التجارة الحرة و الأسواق الحرة سيخلق فرص عمل جديدة ودخل أعلى مما سيسمح بانتشال الأفراد من الفقر ويعزز الحرية ويحفز على محاربة الفساد.

ولعل هذا يساهم في تعزيز الأمن القومي الأمريكي، انطلاقا من اعتبار الولايات المتحدة أن الفقر هو من أهم الأسباب التي تؤدي إلى خلق الإرهاب داخل الدول كما هو الحال بالنسبة لأفغانستان وبالتالي فإن تشجيع النمو الاقتصادي ودعمه في هذه البلدان الضعيفة يساهم في التخلص من الفقر ومنه ردع نشوء إرهابيين جدد يهددون الأمن الأمريكي بصفة خاصة والأمن العالمي بصفة عامة.

6- توسيع دائرة التنمية من خلال فتح المجتمعات و بناء البنية التحتية للديمقراطية:

يوضح هذا العنصر أن أحد أهم أولويات السياسة الدولية للولايات المتحدة هو خلق الفرص و التنمية عبر العالم وذلك من خلال إطلاق العنان للقدرة الإنتاجية للأفراد في جميع الأمم، إلا أن ذلك لا يتحقق بدون سياسات وطنية رشيدة ومن هنا ربطت الولايات المتحدة

مساعدتها بتنفيذ الحكومات لتغييرات سياسة حقيقية. وتقتصر الولايات المتحدة زيادة 50% في جوهر المساعدة الإنمائية تقدمها للدول المتوافرة على تحدي الإصلاح الوطني¹.

كما أن دائرة التنمية ستتوسع عن طريق بناء المجتمعات للبنية التحتية للديمقراطية وفي هذا الصدد وردت عبارة للرئيس بوش :

" في الحرب العالمية الثانية قاتلنا لجعل العالم أكثر أمنا وعملنا بعد ذلك في إعادة بنائه ونحن سنشن حربا للحفاظ على عالم في مأمن من الإرهاب، ويجب أن نعمل أيضا لجعل العالم مكانا أفضل لجميع المواطنين".²

هذا العالم حسب ما ورد في نص الوثيقة يتحقق بتشجيع الحرية الاقتصادية ومكافحة الفساد واحترام حقوق الإنسان الأساسية و متابعة المسؤولين السياسيين والاقتصاديين.

7- وضع أجندات للعمل التعاوني مع المراكز الرئيسية الأخرى للقوة في العالم:

إن أحداث 11 سبتمبر 2001 قد غيرت السياق العام للعلاقات بين الولايات المتحدة وباقي مراكز القوة الرئيسية في العالم وفتحت فرصا جديدة وواسعة من أجل تطوير برامج للتعاون بين هذه القوى مما يعزز توازن القوى المؤيدة للحرية. وقد تمت الإشارة إلى ثلاثة قوى عظمى محتملة هي حاليا تمر بمرحلة انتقالية وهذه القوى هي روسيا، الهند و الصين.

8- تحويل المؤسسات الأمريكية للأمن القومي لمواجهة تحديات وفرص القرن الواحد والعشرين:

من خلال هذا العنصر تم التأكيد على أن مؤسسات الأمن القومي الأمريكي قد صممت من أجل حقبات مختلفة و لتلبية مختلف المتطلبات وأن أحداث 11 سبتمبر 2001 قد أظهرت بأنه قد حان الوقت لإعادة تأكيد الدور الأساسي للقوة العسكرية الأمريكية فالأولوية العسكرية العليا هي الدفاع عن الولايات المتحدة و للقيام بذلك بفعالية لابد من:³

- ضمان حلفائنا وأصدقائنا.
- ردع أي منافسة عسكرية مستقبلية.
- ردع التهديدات ضد المصالح الأمريكية وحلفائها وأصدقائها.
- هزيمة حاسمة للخصم إذا فشل الردع.

¹ The National Security strategy of the united state of America, September 2002,op.cit., p 21

² Ibid. p 20

³ Ibid.p 29

بالإضافة إلى ذلك فقد تم التأكيد على مدى أهمية تواجد القوات الأمريكية في الخارج لأنها من خلال ذلك ستمكن من استعمال القوة لحماية نفسها وحماية الآخرين. وللتعامل مع التحديات الأمنية فإن الولايات المتحدة تحتاج إلى قواعد داخل وخارج أوروبا الغربية وشمال شرق آسيا، فضلا عن الترتيبات المؤقتة من أجل نشر القوات الأمريكية في مناطق أخرى.

الفرع الثاني: وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية 16 مارس 2006

بعد مضي أربع سنوات من الممارسة على ضوء ما جاء في وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لعام 2002، صدرت الوثيقة الجديدة في مارس 2006. بعدما اتضح أن الحوافز والبواعث على المضي قدما على نفس النهج أكبر كثيرا من المثبطات والدوافع للتباطؤ⁽¹⁾. ولعل هذا يؤكد مضمون الوثيقة الجديدة حيث لم تختلف كثيرا عن سابقتها فاحتوت على نفس العناصر مع إضافة عنصر جديد حول استغلال الفرص ومواجهة تحديات العولمة. أما الجديد الذي تميزت به هذه الوثيقة هو التفصيل الذي ألم بعناصرها وبنودها و الإكثار من سرد الأمثلة فيما يختص بأي منها.

وقد جاء في مقدمة هذه الوثيقة أن إستراتيجية الأمن القومي مبنية على دعامتين:

- تعزيز الحرية، العدالة، كرامة الإنسان والعمل على إنهاء الاستبداد وتعزيز ديمقراطية فعالة وتعزيز مسؤولية الحكومات أمام شعوبها وانتهاج سياسات اقتصادية تعود بالفائدة على المواطنين وتوسيع دائرة الازدهار من خلال تجارة حرة ونزاهة وسياسات تنمية حكيمة.

- مواجهة تحديات العصر من خلال قيادة مجتمع متنامي الديمقراطية وأن الجهود الفعالة لمختلف الجنسيات هي ضرورية لحل المشاكل ومواجهتها مثل الأمراض الوبائية، الإرهاب انتشار أسلحة الدمار الشامل، الكوارث الطبيعية. وبما أن التاريخ قد أظهر بأنه فقط عندما تقوم أمريكا بدورها يقوم به الآخريين، فإنه لا بد من أن تستمر الولايات المتحدة في القيادة.

سيتم التطرق إلى أهم ما تضمنته هذه الوثيقة انطلاقا مما احتوته عناصرها من أهداف

وإستراتيجيات إضافة إلى تلك التي جاءت في وثيقة 2002 وهذه العناصر هي:

(1) محمد عبد الحليم، "إستراتيجية الأمن القومي 2006 بارانويا أمريكية"، في :

http://www.islamonline.net/servlet/satellite?c=articleA_C&cid=116826558571

1- الدفاع عن كرامة الإنسان:

جاء من خلال هذا العنصر أن الولايات المتحدة من أجل حماية أمنها وقيمها، تسعى لتوسيع الحرية عبر أرجاء العالم من خلال قيادة الجهود الدولية لوضع حد للاستبداد وتعزيز ديمقراطية فعالة. و لتحقيق ذلك ستوظف الولايات المتحدة كل الأدوات والوسائل المتاحة لديها سواء كانت سياسية، اقتصادية أو دبلوماسية ومن ضمن الأدوات المذكورة ما يلي:¹

- التحدث علنا عن انتهاكات حقوق الإنسان ودعم الإصلاحيين في الدول القمعية.
- استخدام المساعدات الخارجية لدعم تنمية انتخابات حرة ونزيهة.
- تطبيق العقوبات ضد من يحكمون أنظمة قمعية.
- الشراكة مع الدول الديمقراطية الأخرى لتعزيز الحرية و الديمقراطية.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الخارجية للبلدان التي بها التزام بسيادة القانون ومحاربة الفساد والمساءلة الديمقراطية.

2- تقوية التحالفات لمواجهة الإرهاب الدولي و العمل على منع الهجمات على الولايات المتحدة وأصدقائها:

بالنسبة لمواجهة الإرهاب والقضاء عليه ورد من خلال هذا العنصر أن إرساء قيم الحرية والكرامة الإنسانية و الديمقراطية هو الحل لذلك ولكن على المدى الطويل. في حين أن مواجهة خطر الإرهاب الذي أصبح عابر للحدود تتطلب أربع خطوات على المدى القصير وهي:²

- منع الهجمات الإرهابية قبل حدوثها.
- منع الدول المارقة وحلفاء الإرهاب من حيازة أسلحة الدمار الشامل التي قد يستخدمونها دون تردد.
- رفض ومنع الدول المارقة من تدعيم الجماعات الإرهابية.
- منع سيطرة الإرهابيين على أي دولة واستخدامها كقاعدة و نقطة انطلاق للإرهاب.

¹ The National Security strategy of the United State of America ,march 2006, p 6-7, in : <http://www.presidentialrhetoric.com/speeches/nss2006.pdf>

² Ibid. p 12

3- العمل مع الآخرين لنزع فتيل الصراعات الإقليمية:

تم التوضيح من خلال هذا العنصر أن إستراتيجية الولايات المتحدة لمعالجة النزاعات الإقليمية تشتمل على ثلاث مستويات:¹

✓ **منع الصراعات وحلها:** والتدبير الأكثر فعالية من أجل ذلك هو تعزيز الديمقراطية بحيث تصبح الدول مجهزة لتسوية خلافاتها بطرق سلمية داخليا أو خارجيا.

✓ **التدخل في الصراع:** حيث هناك صراعات تشكل تهديدا خطيرا للمصالح والقيم مما يستدعي الحاجة إلى التدخل من أجل استعادة السلام و الاستقرار.

✓ **تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار بعد الصراع:** تحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع يبدأ بإعادة الإعمار كإنشاء المؤسسات المحلية الفعالة كالشرطة ونظام العقوبات واقتصاد السوق الحر الذي يوفر الاستقرار والازدهار على المدى الطويل.

4- منع الأعداء من تهديد الولايات المتحدة وحلفائها و أصدقائها بأسلحة الدمار الشامل:

وقد تم من خلال هذا العنصر التفصيل في نوعية الأسلحة وما تشكله من تهديد وخطورة على الأمن القومي الأمريكي وكيفية مواجهة هذا الخطر.

✓ **إنتشار الأسلحة النووية:** وهو ما يشكل أكبر تهديد للأمن القومي الأمريكي خاصة إذا تحصلت الدول المارقة والإرهابيين على هذه الأسلحة وأفضل طريقة لعدم حصول ذلك هي منعهم من الوصول إلى المواد الانشطارية وذلك من خلال:

• منع الدول من اكتساب القدرة على صناعة مواد انشطارية مناسبة لصناعة الأسلحة النووية.

• ردع ومنع انتقال هذه المواد من الدول التي لديها القدرة على صناعتها إلى الدول المارقة و التنظيمات الإرهابية.²

✓ **الأسلحة البيولوجية:** ما يميزها هو سهولة الحصول على البنية الأساسية أو المواد وهو ما يجعل السيطرة على انتشارها يشكل تحديا كبيرا ومكافحة انتشارها تتطلب إستراتيجية تركز على تحسين القدرة على اكتشاف ومواجهة الهجمات البيولوجية والحد من انتشار المواد المفيدة للأسلحة البيولوجية. وتشجيع الصناعة للتعجيل في تطوير أصناف جديدة

¹ The National Security strategy of the United State of America, march 2006,op.cit., p 15-16

² Ibid.p 20

من اللقاحات الطبية مما يعزز الاستجابة للوباء والأخطار الصحية العامة مثل أنفلونزا الطيور.¹

✓ **الأسلحة الكيميائية:** يشكل هذا النوع من الأسلحة مصدر قلق خطير الانتشار بحيث يسعى إليه الإرهابيون بمن فيهم تنظيم القاعدة لذلك فالولايات المتحدة تعمل على تحسين قدراتها الدفاعية في الداخل والخارج ضد هذا النوع من الأسلحة.

5- إطلاق حقبة جديدة من النمو الاقتصادي العالمي من خلال الأسواق الحرة و التجارة الحرة :

يوضح هذا العنصر أن مواصلة توسيع الحرية والازدهار ومواجهة التحديات القائمة يتطلب إستراتيجية تشتمل على العناصر التالية:²

✓ **فتح الأسواق وإدماج البلدان النامية:** بحيث ترحب الولايات المتحدة بجميع المشاركين في الاقتصاد العالمي وتشجع التبادل الطوعي للسلع والخدمات على أساس المنفعة المتبادلة وذلك عن طريق منظمة التجارة العالمية وكذلك من خلال اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية و الإقليمية.

✓ **فتح و دمج وتنويع أسواق الطاقة لضمان الاستقلال الطاقوي:** فلأن الولايات المتحدة تعتمد على مصادر دولية لتوريد أكثر من 50% من احتياجاتها النفطية ولأن عدد قليل من البلدان يقدم إسهامات كبيرة لإمدادات النفط في العالم و الاعتماد على هذه البلدان لن يكون دائماً على المدى الطويل، يصبح مفتاح ضمان الأمن الطاقوي الأمريكي هو التنويع في مناطق مصادر الطاقة.

✓ **إصلاح النظام المالي الدولي لضمان الإستقرار و النمو:** ففي عالم مترابط تعتبر الأسواق المالية المستقرة و المنفتحة أساسية من أجل اقتصاد عالمي مزدهر و أن انفتاح واستقرار هذه الأسواق يكون من خلال:

- وضع سياسات اقتصادية موجهة نحو النمو على مستوى العالم.
- تشجيع الاعتماد على أسعار صرف مرنة وفتح الأسواق أمام الخدمات المالية.
- تعزيز المؤسسات المالية الدولية.
- بناء أسواق رأس المال المحلية و الاقتصاد الرسمي في الدول النامية.

¹ The National Security strategy of the United State of America, march 2006,op.cit., p 22

² Ibid.p 27-28-29

- خلق المزيد من الشفافية والمساءلة وتأمين النظام المالي الدولي.

6- توسيع دائرة التنمية من خلال فتح المجتمعات وبناء البنية التحتية للديمقراطية:

جاء من خلال هذا العنصر أن المصالح الأمريكية وقيمها الأخلاقية تدفعها باتجاه واحد وهو مساعدة الدول الفقيرة والأقل نموا وإدماجها في الاقتصاد العالمي وهو ما يحد من التهديدات على المدى الطويل للأمن القومي الأمريكي من خلال المساعدة على بناء مجتمعات مستقرة و مزدهرة وسلمية وذلك يتم بواسطة:¹

✓ **الدبلوماسية التحويلية و الديمقراطية الفعالة:** و المقصود بالدبلوماسية التحويلية هو العمل مع العديد من الشركاء الدوليين و الدول ذات الحكم الجيد التي من شأنها أن تستجيب لاحتياجات مواطنيها والعمل من أجل بناء ودعم الديمقراطية.

✓ **جعل المساعدات الخارجية أكثر فعالية:** وذلك من خلال تشجيع ومكافأة الحكم الرشيد والإصلاح الاقتصادي سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال مؤسسات متعددة الأطراف مثل المؤسسات المالية الدولية ومجموعة الثمانية.

7- وضع أجندات للعمل التعاوني مع المراكز الرئيسية الأخرى للقوة في العالم:

في علاقاتها مع مراكز القوة الرئيسية في العالم يجب أن تراعي الإستراتيجية الأمريكية خمس مبادئ رئيسية هي:²

أولاً: لا بد من وضع هذه العلاقات في سياقها الصحيح، فالسياسات الثنائية التي تتجاهل الحقائق الإقليمية والعالمية من غير المرجح أن تنجح.

ثانياً: يجب دعم هذه العلاقات من قبل المؤسسات المختصة الإقليمية والعلمية لجعل التعاون أكثر ثباتاً وفعالية وعلى نطاق واسع المدى.

ثالثاً: لا يمكن التظاهر بأن المصالح الأمريكية لا تتأثر بكيفية تعامل الدول مع مواطنيها لذلك فمن مصلحة الولايات المتحدة تعزيز الديمقراطية الفعالة وتشجيع جميع شركائها على توسيع الحرية واحترام سيادة القانون وكرامة الفرد.

رابعاً: في حين أنه لا يمكن للولايات المتحدة أن تملّي على الدول الأخرى الخيارات التي تتخذها إلا أنها تسعى إلى التأثير في الحسابات التي على أساسها تتخذ هذه الدول خياراتها وفي نفس الوقت لا بد من الاحتياط المناسب في حال اختيارات الدول غير الحكيمة.

¹ The National Security strategy of the united state of America, march 2006?op.cit., p 33

² Ibid.p36-37

خامسا: يجب أن تكون الولايات المتحدة مستعدة للتصرف و العمل لوحدها إن لزم الأمر مع الاعتراف بأن النتائج المنجزة ستكون قليلة مقارنة مع تلك التي من الممكن إنجازها بالتعاون مع الحلفاء و الشركاء.

انطلاقا من هذه المبادئ تم وصف و تحديد علاقة الولايات المتحدة مع كل من نصف الكرة الغربي، إفريقيا، الشرق الأوسط أوروبا، روسيا، جنوب ووسط آسيا وشرق آسيا.

8- تحويل المؤسسات الأمريكية للأمن القومي لمواجهة تحديات وفرص القرن 21:

لأن مؤسسات الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية صممت من أجل حقبات مختلفة ولمواجهة مختلف التحديات فيجب توسيع وتعزيز تحويل هذه المؤسسات الرئيسية في الداخل والخارج على المستوى الداخلي بما يتناسب مع ثلاث أولويات رئيسية:¹

• الحفاظ على التحول الجاري في وزارات الدفاع والأمن الداخلي والعدل ومكتب التحقيقات الفيدرالي والاستخبارات.

• الاستمرار في إعادة توجيه وزارة الخارجية من أجل الدبلوماسية التحويلية التي تروج للديمقراطية الفعالة والسيادة المسؤولة.

• تحسين قدرة الوكالات على التخطيط، الإعداد، التنسيق والتكامل واستجابات تنفيذية تغطي حالات الطوارئ والأزمات والتحديات على المدى الطويل.

أما على المستوى الخارجي فسيتم العمل مع الحلفاء على ثلاث أولويات كذلك هي:

• التشجيع على إصلاح حقيقي للأمم المتحدة.

• تعزيز دور الديمقراطية والترويج لها من خلال المؤسسات الدولية والمتعددة الأطراف.

• إقامة شراكات موجهة نحو تحقيق النتائج على غرار نموذج PSI* لمواجهة التحديات والفرص بحيث تكون هذه الشراكات موجهة نحو العمل و النتائج بدلا من التشريعات أو وضع القواعد، فتعتمد على الالتزام الطوعي بدلا من المعاهدات الملزمة.

9- استغلال الفرص ومواجهة تحديات العولمة:

مضمون هذا العنصر تمحور بالأساس حول الأهمية المتزايدة لمجموعة من الفرص والتحديات التي تولدت عن العولمة، فمثلا أتاحت العولمة الكثير من الفرص التي حسنت

¹ The National Security strategy of the united state of America, march 2006, op.cit. , p 44-45

* PSI هي منظمة للصحة رائدة في العالم، تأسست عام 1970 لتحسين الانتاج الصحي باستخدام استراتيجيات التسويق التجاري، ولها برامج تستهدف الملاريا، حياة الطفل، فيروس نقص المناعة البشرية. تعمل هذه المنظمة من خلال شركات مع القطاعين الخاص و العام و تسخير قوة الاسواق من اجل تقديم منتجات منقذة للحياة و خدمات طبية. مقر هذه المنظمة هو واشنطن ولديها برامج في أكثر من 65 دولة، كما لديها مكتب اوروبي في امستردام.

مستويات المعيشة في الولايات المتحدة وبقية أرجاء المعمورة نتيجة لتوسع التجارة العالمية، المعلومات و التكنولوجيا وكذلك توسع الديمقراطية و المثل العليا للحرية، فان العولمة قد خلقت تحديات جديدة تمس المصالح والقيم الأمريكية وكذلك حسنت كثيرا من القدرة الأمريكية على الرد ومواجهة تلك التحديات.

ومن أمثلة التحديات التي خلقتها العولمة:¹

- التحديات في مجال الصحة العامة التي لا تعرف الحدود (فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز، أنفلونزا الطيور).
- الاتجار غير المشروع في المخدرات و البشر واستغلاله لسهولة النقل والتبادل في العصر الحديث مما يعزز الجريمة و الفساد ويفسد النظام الاجتماعي ويفوض الحكم الفعال.
- تدمير البيئة سواء بسبب السلوك البشري أو الكوارث الطبيعية مما يتطلب استجابة دولية أوسع.

كل هذه التحديات صحيح أنها ليست كتلك التقليدية مثل النزاعات المسلحة أو النزاعات الإيديولوجية، ولكنها إن لم تعالج فهي ستهدد الأمة القومية الأمريكية ومعالجتها تتطلب العمل الجماعي للديمقراطيات الفعالة ويجب على الولايات المتحدة قيادة الجهود الرامية إلى إصلاح المؤسسات القائمة وإنشاء مؤسسات جديدة وإقامة شراكات جديدة مع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية وكذلك مع المنظمات الدولية العابرة للحدود الوطنية لمواجهة التجارة غير المشروعة.²

وفي ختام الوثيقة ورد صراحة بأن الإستراتيجية الأمريكية للأمن القومي هي مثالية الأهداف ولكنها واقعية فيما يتعلق بوسائل تحقيق تلك الأهداف. وبعد أن كانت الولايات المتحدة ولفترة طويلة تعيش في عزلة إستراتيجية بدا فيها أن المحيطين يوفران لها الحماية ويجعلانها بعيدة عن المشاكل في الأراضي الأخرى إلا أنه تم التوصل إلى أن الولايات المتحدة لن تستطيع أن تعرف الأمن والسلام والازدهار إذا انسحبت من العالم فالولايات المتحدة ينبغي أن تقود بالعمل وكذلك كقدوة.

¹ The National Security strategy of the united state of America, march 2006,op.cit.,p 47

² Ibid.p 48

بعد هذه القراءة لأهم ما تضمنته وثيقتي إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لعامي 2002 و 2006 يمكننا استخلاص مضامين أو عناصر الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 .

فإن كانت الوثيقة الصادرة عام 2006 قد جاءت مفصلة أكثر مقارنة بالأولى كما أنها وسعت في عدد الدول الأعداء أو محور الشر بحيث كانت هذه الدول مقتصرة على إيران، العراق وكوريا الشمالية في الوثيقة الأولى أما في الوثيقة الثانية فقد تمت إضافة كل من سوريا، كوبا، روسيا البيضاء، بورما وزمبابوي كذلك نلاحظ تغير اللهجة نوعا ما فيما يخص روسيا والصين، فتمت الإشارة إلى روسيا من خلال: "إن الاتجاهات الحديثة تؤشر للأسف إلى تقلص الالتزام الروسي بالحريات و المؤسسات الديمقراطية" أما بالنسبة للصين فتم تحديدها بأنه: " يتعين عليها أن تتصرف كدولة مسؤولة تفي بالتزاماتها و تضمن الحرية السياسية والحرية الاقتصادية" و أن إستراتيجية الولايات المتحدة تسعى إلى: " تشجيع الصين على اتخاذ الاختيارات الإستراتيجية الصحيحة لشعبها مع قيام الولايات المتحدة في نفس الوقت بالاحتياط لكافة الإحتمالات الأخرى".

إلا انه و بالرغم من هذه الإضافات و التفاصيل في وثيقة عام 2006، فهي لا تختلف في جوهرها عن سابقتها وبالتالي فإن عناصر الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 الممكن استخلاصها من الوثيقة الأولى هي نفسها في الوثيقة الثانية سواء فيما يتعلق بالأهداف الأمريكية، مصادر تهديد هذه الأهداف أو آليات المواجهة للتهديدات الجديدة وسيتم مناقشة كل هذه العناصر من خلال العنوان الموالي: عناصر الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

المطلب الثاني: عناصر الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

الفرع الأول: من حيث الأهداف و المصالح

هناك نوعين من الأهداف للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 منها ما هو معلن و ورد صراحة في الوثيقتين ومنها ما هو خفي ولكن يمكن استخلاصه ولعل المعلن منها هو تلك الأهداف التي اعتبرت في الوثيقة بأنها مثالية غير أن تحقيقها قد يتطلب وسائل واقعية.

البند الأول: الأهداف المعلنة

- ✓ تحقيق السلام العالمي والذي يقوم وفق الرؤية الأمريكية على المجتمعات والدول الحرة المؤمنة بالقيم المشتركة من الانفتاح والحرية السياسية والاقتصادية ولهذا فإن هدف الإستراتيجية الأمريكية ليس في جعل العالم أكثر أمنا فحسب بل وجعله أفضل.
- ✓ تعزيز الحرية من أجل عالم مزدهر تتحقق فيه العدالة وكرامة الإنسان وأن السوق الحرة و التجارة الحرة هي الأخرى مظاهر لهذه الحرية.
- ✓ خلق عالم من الدول الديمقراطية ذات الحكم الجيد من أجل القضاء على الطغيان والاستبداد في العالم الذي بدوره يهدد المصلحة والأمن القومي الأمريكي.
- ✓ مواجهة التحديات التي أفرزتها العولمة من أمراض وأوبئة والإرهاب وغيرها من التحديات.

البند الثاني: الأهداف غير المعلنة

فيما يخص الأهداف الأمريكية التي لم تعلن عنها صراحة في خضم إستراتيجيتها المتبناة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 فهي أهداف ليست وليدة هذه الأحداث وإنما هي جوهر العقيدة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية منذ خروجها من عزلتها وانخراطها في الشؤون العالمية.

محور هذه الأهداف هو المزيد من التكريس للهيمنة الأمريكية وضمن استمرار الصدارة للغرب. فإن كانت الولايات المتحدة قد لعبت دور القيادي للغرب في مكافحتها للمد الشيوعي، فإنها وجدت نفسها بعد سقوط الإتحاد السوفييتي في مأزق البحث عن عدو إستراتيجي جديد تمارس من خلال محاربهته دورها القيادي في العالم، وقد جاءت أحداث 11 سبتمبر لتوفر لها فرصة القيام بذلك.

فأصبح الهدف الرئيسي للولايات المتحدة ليس مكافحة هذا العدو الجديد المعروف بالإرهاب بقدر ما هو سعي أكثر للهيمنة والسيطرة الأمريكية على السياسة الدولية وذلك بعيداً عن السعي الجدي لإقناع الحلفاء والأصدقاء بضرورة التعاون مع الولايات المتحدة في مواجهة التحديات الدولية. إذ تكرر في أكثر من مناسبة ضمن عناصر الوثيقتين لإستراتيجية الأمن القومي لعامي 2002 و 2006 أن الولايات المتحدة لن تتردد في العمل بمفردها إن لزم الأمر، وحتى عندما تتحدث الولايات المتحدة عن التعاون الدولي من أجل إرساء قيم الديمقراطية والحرية ومواجهة تحديات العولمة، فإنها دائماً تتصب نفسها القائد للمجموعة الغربية من أجل القيام بذلك.

وباعتبار أن ميزان القوى وعلى جميع الأصعدة السياسية، الاقتصادية والعسكرية أصبح بعد نهاية الحرب الباردة لمصلحة الولايات المتحدة فإن هذه الأخيرة لن تسمح بأن تصبح أي دولة أقوى منها أو تسبقها حتى في ميدان محاربة الإرهاب، لذلك فهي تسعى لتوسيع دائرة هيمنتها السياسية والاقتصادية والعسكرية للحيلولة دون بروز أي نظام إقليمي يمكنه تحدي الهيمنة الأمريكية.

كذلك هناك نقطة أخرى في غاية الأهمية وهي البعد الطاقوي الذي أصبح يميز الإستراتيجية الأمريكية بصورة واضحة بعد أحداث 11 سبتمبر، فالتدخل الأمريكي في أفغانستان بهدف محاربة الإرهاب كان له هدف إستراتيجي أساسي هو كون أفغانستان أصبحت ما يشبه الخيار الوحيد لمشروع أنابيب نفط بحر قزوين، فهي تتمتع بموقع جغرافي يجعلها ممر ترانزيت مهما لصادرات النفط والغاز الطبيعي من وسط آسيا إلى بحر العرب وهذا ما أكده تقرير معلومات عن الطاقة صادر عن الحكومة الأمريكية في سبتمبر 2000¹.

وبالتالي فقد أصبح الحفاظ على تواجد عسكري أمريكي في مختلف مناطق العالم ضامناً رئيسياً للسيطرة الأمريكية على مصادر الطاقة والتحكم بالأسعار وتحقيق فوائد اقتصادية كبيرة. هذا فيما يتعلق بالأهداف، أما العنصر الآخر فهو يرتبط بالتهديدات والمخاطر التي حددتها الولايات المتحدة وأعلنتها كتحديات تهدد الأمن القومي الأمريكي والدولي وتعرقل مسيرة الدول باتجاه عالم مزدهر وحر. ويمكن حصر هذه التهديدات أو المخاطر في أربعة عناصر رئيسية هي: الدول المارقة، الإرهاب، أسلحة الدمار الشامل والدولة الفاشلة.

¹ اسماعيل الشطي، " تحديات استراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من ايلول/سبتمبر"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 283، سبتمبر 2002، ص 45

الفرع الثاني: من حيث مصادر التهديد

البند الأول: الدول المارقة

إن مفهوم الدولة المارقة **Rogue states** يستخدم على نطاق واسع في الولايات المتحدة وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، أين أصبحت إدارة جورج ولكر بوش تستعمل مفهوم الدولة المارقة وتعتبرها من أبرز التحديات للأمن القومي الأمريكي، لما تشكله من تهديد لمصالح أمريكا وحلفائها وعلى مستوى القيم لما تحمله من قيم تتناقض مع قيم العالم الحر¹. وكثيرا ما استخدمت تسميات وعبارات مشابهة للدولة المارقة من أجل وصف بعض الدول التي لا يتفق سلوكها مع المعايير الدولية خاصة في سنوات الثمانينات، حيث أستعمل مصطلح الدولة الإرهابية والدولة الخارجة عن القانون حيث أطلق الرئيس رونالد ريغن (Ronald Reagan) عام 1986 صفة الدولة الخارجة عن القانون على ليبيا². أما بالنسبة لفترة حكم الرئيس كلينتون فقد تم استخدام مفهوم الدول المثيرة للاهتمام أو الفلق "State of concerns"³.

غير أن أحداث 11 سبتمبر 2001 جعلت إدارة بوش تستأنف استخدام مفهوم الدولة المارقة، وأضافت إليها كذلك تسمية "محور الشر" "Axis of evil"، الذي ضم في البداية كل من كوريا الشمالية، العراق وإيران ثم أضيفت إليه كل من سوريا وكوبا وغيرها من الدول التي أصبحت حسب الرؤية الأمريكية تشكل خطرا على الأمن الدولي وتهدد المصالح القومية الأمريكية ومصالح حلفائها الغربيين.

وقد حددت وثيقة إستراتيجية الأمن القومي لسبتمبر 2002 الصفات التي تشترك فيها الدول المارقة وهي:⁴

✓ تعامل شعوبها بوحشية وتستغل مواردها الوطنية من أجل تحقيق مكاسب شخصية للحكام.

¹ محمد سليمان، " مفاهيم رئيسية في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي " ، مجلة العصر ، 2003/05/19 ، في :

<http://www.alasr.ws/index.cfm?methed=home.cat&categoryID=32>

²Jean-François Rancourt, « Rogue states, un concept incompatible avec la politique étrangère », centre d'étude des politiques étrangère et de sécurité,UQAM,vol.6,no.1,19 janvier, in : <http://www.icim.uqam.ca/IMG/pdf/vol6no1.pdf>

³ Jean-François Rancourt,Ibid

⁴ The National Security strategy of the united state of America, september 2002, op.cit., p 14

✓ لا تضع اعتبارا للقانون الدولي، تهدد جيرانها وتنتهك المعاهدات الدولية التي هي طرف فيها.

✓ تصمم هذه الدول على الحصول على أسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيا العسكرية المتقدمة لتستعملها في التهديد أو الهجوم لتحقيق مخططاتها العدوانية.

✓ رعاية الإرهاب في أنحاء العالم.

✓ ترفض القيم الإنسانية الأساسية وتبغض الولايات المتحدة وكل ما تمثله.

فأي دولة تحمل أحد هذه الصفات أو كلها فهي تعتبر دولة مارقة لا بد من التصدي لها

ومنعها من حيازة أسلحة الدمار الشامل ومن تدعيم ورعاية الإرهاب، حتى لا تصبح مهددا حقيقيا للمصالح والقيم الأمريكية.

البند الثاني : الإرهاب

إن المطلع على وثيقتي إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لعامي 2002 و 2006 وكذلك على خطابات البيت الأبيض الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. سيجد أن الإرهاب قد أصبح العدو الإستراتيجي الأول للولايات المتحدة، بعد أن كان الإتحاد السوفييتي فترة الحرب الباردة وأنه إن كانت إستراتيجية الردع قد تناسبت مع الخطر الشيوعي، فإن محاربة الإرهاب تستوجب إستراتيجية أكثر صرامة وفاعلية باستخدام كل الوسائل الممكنة، حتى العسكرية منها من أجل القضاء عليه.

ولكن ما يؤخذ على الإستراتيجية الأمريكية هو أنها وضعت الإرهاب كعدو وأن الولايات المتحدة هي في حالة حرب ضد هذا العدو، لكنها لم تعط تعريفا محددًا لهذا العدو يضعه في السياق المناسب فأين هو هذا العدو؟ وممن تتكون الشبكات الإرهابية الواجب محاربتها؟

فوفقا لإستراتيجية الأمن القومي الجديدة، الشعب الأمريكي مهدد من قبل الإرهاب الذي يتغذى من فكر عدواني، لكن في الحقيقة الإرهاب ليس عدو بل هو تكتيك يمكن أن يكون دولة أو حركة سياسية¹، لذلك كان لابد من تحديد أي إرهاب على الولايات المتحدة محاربتة.*

¹Lawrence Kob & Caroline Wadbams, « A critique of the Bush administration's national security strategy », the stanley foundation , in : <http://ciponline.org/nationalsecurity/resources/pub/Bush%20admin%20critique.pdf>

* على عكس وثيقة إستراتيجية الأمن القومي في فترة ادلرة بوش الابن التي لم تعطي تعريفا تحديدا لاي ارهاب هي بصدد محاربتته، فان ادارة الرئيس باراك اوباما و في وثيقة استراتيجة الامن القومي الصادرة في ماي 2010 فقد تم حصر الارهاب في تنظيم القاعدة.

إن الحروب التقليدية تشنها دول ضد بعضها البعض، في حين أن الحرب ضد الإرهاب لا تندرج في إطار نزاع ثنائي أو متعدد بين الدول المتحاربة فهي حرب ضد عدو غير محدد في المكان ولا حتى الزمان، وهو ما أكدته وثيقة إستراتيجية الأمن القومي لـ 2002 :
" لقد بدأ النزاع بتوقيت ومفاهيم الآخرين وسوف ينتهي بطريقتنا و التوقيت الذي نختاره نحن".
ولكن مهما كان الاختلاف حول كون الإرهاب هو عدو مطاطي يصعب تحديده، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اتخذت منه عدوا إستراتيجيا ومصدر تهديد رئيسي للأمن القومي الأمريكي.

البند الثالث: أسلحة الدمار الشامل

إن خطر أسلحة الدمار الشامل يكمن في إمكانية حيازتها من قبل الإرهابيين أو الدول المارقة مما سيجعل البيئة الأمنية أكثر خطورة وتعقيدا.
وسواء كانت هذه الأسلحة نووية، بيولوجية أو كيميائية فهي كانت تعتبر الملاذ الأخير في فترة الحرب الباردة، غير أن الأمور قد تغيرت بعد نهاية الحرب الباردة فسهولة التبادل والتكنولوجيا الحديثة في عصر العولمة جعلت من أسلحة الدمار الشامل سهلة المنال بالنسبة للدول المارقة والإرهابيين لتستعمل من اجل التهريب والعدوان العسكري وكوسيلة لابتزاز الولايات المتحدة.¹

وقد اعتبرت العراق من أهم الدول التي كانت تشكل خطرا على الولايات المتحدة باعتبارها تمتلك أسلحة دمار شامل، استخدمتها في الداخل والخارج ضد الأكراد والشيعة وإيران.² ومن هنا جاءت الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 بهدف القضاء على هذا الخطر وردعه قبل أن يتحول إلى تهديد فعلي للأمن القومي للولايات المتحدة وحلفائها، خاصة منها إسرائيل التي لطالما هدد الرئيس العراقي صدام حسين بضررها.
ونفس الشيء ينطبق على إيران وكوريا الشمالية اللتان تعتبران من أكثر الدول المهددة للأمن القومي الأمريكي والأمن الدولي حسب الرؤية الأمريكية.

¹ The National Security strategy of the United State of America, september 2002, op.cit., p 15

² Robert G.Kaufman, **In defence of the Bush doctrine**, the university press of kentucky, 2007, p 132

البند الرابع: الدول الفاشلة

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإن العولمة مثلما وفرت فرصا لتحقيق الكثير من الازدهار وتحسين مستويات المعيشة نتيجة ازدياد التجارة العالمية والاستثمار والتكنولوجيا والمعلومات، فقد خلقت أيضا تحديات جديدة أو ما يمكن تسميته بالتهديدات الدولية الجديدة كالأوبئة والأمراض والهجرة غير الشرعية والاتجار بالمخدرات وتغلغل الإرهاب، وكل هذا يمكن إيجاده وتوفره بسهولة في ما يعرف بالدولة الفاشلة **Failed state**.

حيث أدركت الولايات المتحدة من خلال أحداث 11 سبتمبر 2001 أن الدول الضعيفة مثل أفغانستان قادرة على تشكيل خطر على مصالح الدول القوية، فالفقر والفساد والمؤسسات الضعيفة تسمح بقيام شبكات إرهابية وكراتيلات للمخدرات تعمل ضمن حدودها القومية.¹ ومن هنا أصبح مصطلح الدولة الفاشلة الذي طورته المؤسسات الأمريكية مرجعية نظرية رئيسية لكيفية التعاطي مع دول الجنوب وأصبحت هذه الدول وما تحتويه من مشاكل ومخاطر تشكل تحديا كبيرا للأمن القومي الأمريكي.

الفرع الثالث: من حيث آليات مواجهة التهديدات

فيما يخص الآليات أو الوسائل التي اعتبرتتها الولايات المتحدة ملائمة لمواجهة المخاطر التي تهددها، فهي قد اتخذت صبغة الصرامة لكونها بالدرجة الأولى تتمحور حول الآلية العسكرية الهجومية قبل الدفاعية.

وإن كانت قد تمت الإشارة بل وحتى العمل ميدانيا من خلال اعتماد الولايات المتحدة على سياسة معينة في المساعدات لتعزيز الحرية ودعم الذين يناضلون سلميا ودعم المؤسسات الديمقراطية والدول السائرة نحو الديمقراطية، وأنه على الدول التي تريد المساعدات أن تحكم نفسها بحكمة، وأنه على الولايات المتحدة أن توقع مبدأ محاسبة هذه الدول وفرضه كي تزدهر الحرية.

غير أن آلية المساعدات والدعم هذه ليست بالجديدة، وقد تم الاعتماد عليها سابقا سواء لتحقيق مآرب أمريكية أثناء الحرب الباردة متمثلة في عدم السماح لتوسع شيوعي أكثر في الدول التي تساعد وتضعها الولايات المتحدة، أو كانت هذه الآلية يعتمد عليها من أجل غايات

¹ محمد سليمان ، " مفاهيم رئيسية في استراتيجية الامن القومي الامريكي "، المرجع السابق الذكر.

إنسانية مثلما حدث في فترة حكم كلينتون ولو أنها كانت سياسة انتقائية، إذ لا تقدم المساعدات إلا للدول ذات الأولوية الإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة .

والذي تغير بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 هو أنه بالإضافة لكون هذه الآلية تهدف لتوسيع قيم الحرية والديمقراطية وتحقيق غايات إنسانية، فإنها كذلك تعتبر ضرورية لتحسين ظروف الحياة في الدول الهشة من أجل التقليل والحد على المدى الطويل من تولد الإرهابيين وبالتالي زعزعة البيئة الأمنية الدولية.

إذن فإن آليات المساعدات هذه ودعم الأنظمة وتشجيعها على تبني الديمقراطية، ليست بالجديدة، وأن ما استجد ضمن الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 هو اعتمادها على إستراتيجية الحرب الوقائية، التي حلت مكان مفهوم آخر وهو إستراتيجية الردع التي كانت سائدة أثناء الحرب الباردة، خاصة وأن هذه الأخيرة لم تعد تتناسب مع الأخطار الجديدة التي تحتاج إلى إستراتيجية الضربة الوقائية التي تتعامل مع التهديد وتحبطه قبل تحققه. وكما جاء في وثيقة الأمن القومي لعام 2002 فإن:

"زيادة المخاطر جعلت قضية اتخاذ عمل استباقي للدفاع عن أنفسنا أكثر إلحاحا حتى لو لا يزال هناك عدم يقين بوقت أو مكان هجوم العدو لإحباط أو منع مثل هذه الأعمال العدائية من قبل خصومنا"¹.

وفي نفس السياق جاء كذلك:

"نحن ندرك أن أفضل وسيلة للدفاع هي الهجوم الجيد"².

و في حقيقة الأمر هناك نوع من الخلط أو ربما الجدل حول إن كانت الإستراتيجية التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 هي إستراتيجية الحرب الوقائية أو الحرب الإستباقية، لأنه يوجد فرق بين المفهومين.

- الحرب الإستباقية

يشير مفهوم الحرب الاستباقية إلى الاستخدام الأول للقوة العسكرية عندما يكون هناك هجوم فعلي لعدو ما، أو على الأقل هو وشيك وهذا ما كان خلال الحرب الباردة، حيث اعتمدت كل من القوتين العظميتين على الاستباق باعتزام كل منها إطلاق قوتها النووية الإستراتيجية.³ فالهجوم الإستباقي إذن يبرر بكون التهديد وشيك ولا يترك مجالا لاختيار الوسائل أو متسعا من

¹ The National Security strategy of the United State of America, september 2002, op.cit., p15

² Ibid.p 6

³Colin S.Gray, « the implications of preeptive and preventive war doctrines :A reconsideration », strategic studies institute, july 2007, p 8, in : <http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdf/files/pub789.pdf>

الوقت للتخطيط. وبناء على هذا يعتبر المختصون في العلوم العسكرية، الهجوم الياباني على ميناء بيرل هابر الأمريكي سنة 1941 بمثابة ضربة إستباقية حيث وجهت اليابان للولايات المتحدة ضربة تستبق فيها أي هجوم أمريكي عليها.¹

- الحرب الوقائية

أما الحرب الوقائية فهي تعتمد على النوايا المحتملة لدى الخصم حيث لا يكون التهديد مؤكداً أو وشيكاً وإنما يبقى هناك احتمال لحدوثه مستقبلاً، لكن كم من الوقت مستقبلاً؟² فالفرق إذن بين الحربين الإستباقية والوقائية هو كون الأولى تحدث في حالة الحرب الحقيقية أين يكون العدو واضحاً ومحدداً ويبقى فقط من يبادر بالضربة الأولى أو يكون له الاستباق. أما الحرب الوقائية فهي تعتمد على فكرة أن حرباً أو على الأقل تغييراً سلبياً ما سيحدث في المستقبل وبالتالي يجب المبادرة بالضربة الأولى قبل حدوث ذلك وبناء على هذا فإن الحرب الإستباقية هي أكثر يقينية من نظيرتها الوقائية.

على خلفية هذا الفرق بين الإستراتيجيتين نطرح السؤال التالي: هل إستراتيجية الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 هي إستراتيجية الحرب الوقائية أم الإستباقية؟ و الإجابة هي إستراتيجية الحرب الوقائية .

فبالرغم من أن الإدارة الأمريكية تصر على أن إستراتيجيتها هي إستباقية اعتباراً بأن العدو واضح والتهديد موجود فعلاً، حيث نجدها تستعمل مصطلح الاستباقية في وثيقتي إستراتيجية الأمن القومي 2002 و 2006 وتعتبر حربها في أفغانستان 2001 وفي العراق في مارس 2003 هي حرب إستباقية. إلا أنه وفي حقيقة الأمر لا أفغانستان ولا العراق كانتا تمثلان العدو الواضح أو كانت هناك حالة نزاع فعلية بينهما وبين الولايات المتحدة مثلما كان شأن هذه الأخيرة مع الإتحاد السوفييتي فترة الحرب الباردة، إضافة إلى ذلك لم تقدم الولايات المتحدة أدلة فعلية عن قيام تنظيم القاعدة بهجمات إرهابية محتملة ووشيكه، كما لم يثبت وجود أسلحة دمار شامل في العراق تهدد بها الأمن القومي الأمريكي، وبالتالي فإن إستراتيجية الحرب

4 ياشر قطيشات، "الضربة الاستباقية كاستراتيجية جديدة في العلاقات الدولية"، صحيفة الوسط الإلكترونية، في:

<http://www.alwasatnews.com/2655/news/read/34117/1.html>

²Colin, S.Gray, « the implications of preemptive and preventive war doctrines :A reconsideration », op.cit., p 11

الوقائية تعتبر الآلية الجديدة التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر من أجل مواجهة مصادر تهديد أمنها القومي.

بعد أن تم تناول عناصر الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، انطلقا من القراءة في وثيقتي إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لعامي 2002 و 2006، يتضح بان هذه الإستراتيجية هي بمثابة التعبير الجوهرى عن إيديولوجية المحافظين الجدد، حيث تحمل العديد من المواضيع المرتبطة بهم فنجد: التفوق العسكري للولايات المتحدة، الدور القيادي الذي على الولايات المتحدة أن تلعبه في تعزيز الديمقراطية وقيم الحرية، اتخاذ الإجراءات الصارمة والوقائية إن استلزم الأمر ضد الدول المارقة وعملاء الإرهاب، إنشاء تحالفات مع الدول المفضلة للحرية، و أخيرا فإن إعلان الحرب على العراق في مارس 2003 و هدفها المتمثل في إسقاط صدام حسين يمثل تنفيذ التدبير الذي يروج له المحافظون الجدد لمدة طويلة.

كذلك، إن الملاحظ للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، سيجد بأن مضامين هذه الأخيرة قد مزجت من حيث إطارها الفكري والنظري بين المقاربات الثلاث الواقعية والليبرالية والبنائية، فهذه الإستراتيجية هي ليبرالية في أهدافها حيث تضع هدفها الرئيسي تعزيز قيم الحرية والديمقراطية ومحاربة كل من يهدد هذه القيم التي تعد الأساس الذي يقوم عليه المجتمع الأمريكي، وهو ما يظهر أهمية المقاربة البنائية في تحليل السياسة الخارجية الأمريكية ومدى مساهمة قيم المجتمع الأمريكي في تلك السياسة. وهي واقعية في تجسيد أهدافها حيث أصبح الاعتماد على القوة العسكرية والحرب الوقائية هي الوسيلة التي تجدها الولايات المتحدة مناسبة للوقوف في وجه الدول المارقة و الإرهابيين و عملاء الإرهاب، هذا من جهة و من جهة أخرى فإن الأفكار الواقعية تظهر من كون أن الهاجس الأمني أصبح المحرك الرئيسي للتوجهات الخارجية الأمريكية.

إن هذه التوجهات الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، هي في حقيقة الأمر لا تدل على أن الحدث قد خلق أهدافا جديدة ولا استراتيجيات جديدة، وإنما طور في التكتيك والأسلوب والمبررات، فقد منح الحدث الولايات المتحدة الطاقة النفسية والمعنوية والقانونية والسياسية التي تحتاجها محليا ودوليا لتسارع في تحقيقها لأهدافها المتمثلة بالأساس في تعزيز الهيمنة الأمريكية وحماية المصالح الأمريكية أينما كانت.

فبعد أن كان الخطر السوفييتي أثناء الحرب الباردة يوجّه السياسة الخارجية الأمريكية، ويحدّد أهدافها الإستراتيجية، أصبح خطر الإرهاب والدول المارقة موجها لهذه الأخيرة ومحددا لأهدافها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وأصبح التوسع جوهر العقيدة الإستراتيجية للولايات المتحدة من أجل تحقيق أهدافها، وإن كان التوسع الأمريكي ليس وليد أحداث 11 سبتمبر وإنما هو مرافق لمسيرة أمريكا تاريخياً، فالقوة مكون أساسي من مكونات النموذج الأمريكي، لكن هذا التوجه اكتسب أبعاداً أكثر خطورة منذ وقوع هذه الأحداث، التي مثلت فرصة ذهبية لتطبيق أفكار المحافظين الجدد الداعية إلى استخدام كل عناصر القوة المتاحة لفرض الهيمنة الأمريكية على العالم، وهو الأمر الذي عبر عنه رامسفيلد بوضوح قائلاً:

"إن الحادي عشر من سبتمبر أحدث ذلك النوع من الفرص التي وفرتها الحرب العالمية الثانية من أجل إعادة صياغة العالم، كما ساهمت تلك الأحداث في إضفاء نوع من المشروعية على عملية الاستفراد بالسياسة العالمية من قبل الولايات المتحدة، وتكريس نظام القطبية الأحادية الذي ولد فعلياً بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، لكنه بقي -بسبب افتقاره للشرعية- غير قادر على الإفصاح الحر عن نفسه حتى تاريخ الحادي عشر من سبتمبر".¹

ولأن إستراتيجيتها توسعية ولا تستثني منطقة أو إقليمًا تكون لها فيه مصالح قومية، أو تكون مصالحها الموجودة أصلاً في منطقة معينة مهددة من طرف الإرهابيين أو الدول المارقة أو أن تكون هناك منافسة من القوى الكبرى على المناطق الحيوية للمصالح الأمريكية. فإن القارة الإفريقية عموماً والساحل الإفريقي خصوصاً أصبح يستثير في الآونة الأخيرة اهتماماً أمريكياً لم يشهده من قبل في ظل المضامين الجديدة للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. و هذا ما سنحاول تحليل أبعاده وأسبابه ضمن الفصل الثاني من هذا البحث .

¹ نادية سعد معوض، قراءة في: شاهر إسماعيل شاهر، " أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 ايلول 2001"، في :

<http://islamtoday.net/nawafeth/artshow-95-130115.htm>

الفصل الثاني:

أبعاد الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

باعتبارها دولة عظمى واهم قوة دولية فاعلة في عالم ما بعد الحرب الباردة، فمن المتصور أن لا تنحصر المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية في مجالها الإقليمي وتتسع لباقي أرجاء العالم. فما تتسم به الإستراتيجية الأمريكية هو كونها كونية لا تقتصر على قارة أو إقليم أو منطقة بل تشمل كل العالم، غير أن هناك بعض المناطق تشكل لها مجالاً حيوياً أكثر من أخرى لما تتميز به من موقع إستراتيجي أو ثروات حالية أو محتملة أو لما تشكله هذه المناطق حالياً أو مستقبلاً من تهديد للأمن الأمريكي والدولي عموماً.

وبالنسبة للقارة الإفريقية فإن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاهها لم تكن على وتيرة واحدة من الاهتمام، بل ترددت بين الاهتمام والإهمال خاصة في النصف الأخير من القرن العشرين. ولعل هذا التردد أو التذبذب يعود إلى كثرة العوامل والاعتبارات التي تتحكم في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا، منها ما هو داخلي يتعلق بمصالح الولايات المتحدة الاقتصادية والسياسية والثقافية كما تراها الإدارة الأمريكية ومنها ما هو يتعلق بطبيعة النظام الدولي ومواقف الدول الصديقة والمنافسة والعوامل الإستراتيجية في تلك المنافسة.¹

فلوقت طويل ظلت إفريقيا على حافة أولويات الإستراتيجية الأمريكية، فاتسمت السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا ومنذ تأسيس الجمهورية عام 1789 وحتى سنوات الحرب الباردة بنوع من التهميش والإهمال ولعل ذلك هو بحكم وجود القوى الاستعمارية الغربية المسيطرة والمهيمنة على هذه القارة منذ مؤتمر برلين 1884-1885²، فاخترت الإدارات الأمريكية المتتالية الجمهورية منها والديمقراطية سياسة النيابة في التعامل مع الدول الإفريقية فتركزت المجال لحلفائها الأوروبيين في تسيير شؤون القارة. إلا أن هذا لا يعني بأن الولايات المتحدة الأمريكية أهملت القارة الإفريقية كلياً، حيث كان لها رؤى إستراتيجية في كيفية التعامل مع القارة بما يخدم مصالحها الكونية.

فكانت محاربة المد الشيوعي أساس السياسة الأمريكية في إفريقيا أثناء الحرب الباردة خاصة بعد أن حصلت العديد من دول القارة على استقلالها من القوى الاستعمارية الغربية وتبنت النظام الاشتراكي في حقبة الستينات. لهذا استحوذت اعتبارات الحرب الباردة على صانعي القرار الأمريكي فشكلت الولايات المتحدة الأمريكية في صراعها مع الإتحاد السوفييتي

¹ محمود ابو العينين و آخرون، التقرير الاستراتيجي الإفريقي (2001-2002)، القاهرة: معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، الطبعة الأولى، 2002، ص 324
² جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا و انعكاساتها الدولية، عمان: دار الجدلاوي، الطبعة الأولى، 2005، ص 7

تحالفا معاديا للسوفييت في القارة الإفريقية عن طريق تجنيد العملاء وتقديم المساعدات الاقتصادية و العسكرية لهذه الدول في محاولة لمواجهة التوسع السوفييتي.

وبعد انهيار الإتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة، فإن التغيرات الهيكلية التي عرفها النظام الدولي دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة تقويم وترتيب منظومة مصالحها وأولوياتها القومية. فعلى الرغم من أن إفريقيا بدأت تفقد أهميتها الجيوبوليتيكية بعد انتهاء الحرب الباردة مباشرة، حيث أن إدارة جورج بوش الأب لم تقدم رؤية إستراتيجية تخص القارة الإفريقية ضمن النظام العالمي الجديد الذي حاول تأسيسه. إلا أن ملامح سياسة أمريكية جديدة تجاه إفريقيا قد اتضحت مع بداية عام 1998 حيث سعت إدارة الرئيس كلينتون إلى تأسيس شراكة أمريكية إفريقية جديدة، من خلال التركيز على دبلوماسية التجارة كأداة للاختراق بالإضافة إلى دعم قادة أفارقة جدد¹، وما أفضى إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو إفريقيا ليس الاعتبار التي كانت سائدة فترة الحرب الباردة وإنما هو من منطلق الوضع الدولي الجديد السائر باتجاه العولمة وما أفرزه من عوامل ومتغيرات دفعت إلى عملية تقويم السياسة الإفريقية للولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب .

وقد جاء في رسالة لمساعدة وزيرة الخارجية في الشؤون الإفريقية لكتلة النواب السود في الكونجرس في 15/09/2000، أن:

" إدارة كلينتون قد نجحت في إعادة تعريف العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا، لقد تقدمنا خارج تلك السياسة القائمة على استغلال إفريقيا بسبب التنافس بين القوى العظمى وعقلية الراعي والعميل ليكون في النهاية إرساء شراكة مع إفريقيا قائمة على المصلحة والاحترام المتبادل".²

و يمكن لمس السياسة الأمريكية لإدارة الرئيس كلينتون تجاه القارة الإفريقية من خلال ثلاث مداخل رئيسية هي :

1- المدخل السياسي: حيث رفعت إدارة الرئيس كلينتون شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان في سياستها الجديدة تجاه القارة الإفريقية وقد جاء هذا واضحا في تصريح لوزير الخارجية وورن كريستوفر (Warren Christopher) يوم 21/05/1993 قبل المؤتمر الثالث

¹حمدي عبد الرحمان، "ابعد السياسة الامريكية الجديدة تجاه افريقيا"، في :

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1170877901097

² Mamadou Ka, « la politique africaine des Etats-Unis de 1947a 2005 :de l'engagement selectif a la politique de "Legacy", canada :collège universitaire de saint boniface,p 38, in :
<http://www.polis.sciencespobordeaux.fr/vol14n1/ka.pdf>

والعشرين للمعهد الأمريكي الإفريقي حيث صرح بأن إدارة كلينتون ستقدم دعما واضحا وكبيراً للحركة من أجل الحرية، الديمقراطية واقتصاد السوق ويضيف أيضا أنه في قلب هذه العلاقة الجديدة يوجد التزام غير مسبوق بالديمقراطية وحقوق الإنسان التي تمثل دعائم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا¹. كما جاء في تقرير الرئيس كلينتون إلى الكونجرس الأمريكي:

" أن الديمقراطية في إفريقيا كما هي في الأماكن الأخرى من العالم، أظهرت أنها الشريك الأكثر قوة وصلابة واستقرار ورفاهية دائمة، وسوف نعمل على مساعدة ودعم الخطوات المهمة التي تحققت ووصلت إليها الدول الإفريقية"².

2- المدخل الاقتصادي: حيث نلمس التحرك الاقتصادي الأمريكي في إفريقيا من خلال التقرير الذي وضع في منتصف عام 1997 تحت عنوان: " تطوير العلاقات الاقتصادية الأمريكية الإفريقية" و الذي يقوم على الاستفادة من الفرص الجديدة في القارة وتنمية التجارة والاستثمار وزيادة فرص النمو.

ولقد تم تحديد التوجهات الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة في إفريقيا في الميدان الاقتصادي في خطاب الرئيس كلينتون في 17 جوان 1997 الذي تضمن العناصر الخمسة الآتية:³

✓ توسيع وصول المنتجات الإفريقية إلى الأسواق الأمريكية وأن الدول التي أجرت إصلاحات* ستتمتع بامتيازات أفضل حيث ستفاوض معها الولايات المتحدة حول اتفاقيات للتبادل الحر.

✓ الزيادة في المساعدات الفنية إلى إفريقيا.

✓ زيادة الاستثمارات في إفريقيا، كما تم إنشاء صندوقين برصيد 150 مليون دولار، و500 مليون دولار مخصصة لتمويل البنية التحتية لإفريقيا السوداء.

¹ Warren, Christopher, « The united states and Africa :A new relationship » , address before the 23 rd african-American institute conference reston, may21,1993, virginia : US department of state dispatch, vol.4, no.21, may 24, 1999, p 365

² Steven, Metz, « refining american strategy in Africa », strategic studies institute, february, 2000, p 37 in : <http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/publs/display.cfm?pubID=199.pdf>

³ جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا و انعكاساتها الدولية، المرجع السابق الذكر، ص 67-68
*الإصلاحات المطلوبة من الدول الإفريقية: تدعيم الديمقراطية واقتصاد السوق، تخفيض الحواجز على التجارة و السماح بالاستثمارات الاجنبية، عدم السماح بأي قدر من التعدي على حقوق الملكية الفكرية، مهاجمة الفساد و التقليل من التدخل الحكومي في كل الاسواق، القضاء على الفقر و محاربة نشاطات الارهاب الدولي.

✓ تخفيض عبئ الديون وذلك بشطب الديون الثنائية للدول الأكثر فقرا التي تقوم بالإصلاحات وقد تم تخفيض ديون أوغندا، موريتانيا، موزمبيق، بنين، السنغال و تنزانيا.

✓ عقد اللقاءات الدورية السنوية بين مسؤولين رفيعي المستوى من الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الإفريقية التي تجري إصلاحات.

وقد عملت إدارة كلينتون على تحقيق إستراتيجيتها من خلال آليات أهمها:

- المبادرة الأمريكية لدعم التجارة و الاستثمار مع إفريقيا وذلك من خلال إقرار لجنة الإعتمادات بمجلس النواب الأمريكي بالإجماع تشريعا يعطي حرية الدخول بدون جمارك للمزيد من منتجات الدول الإفريقية إلى الأسواق الأمريكية وذلك عام 1998.¹
- في عام 1999 وافق الرئيس كلينتون أثناء المؤتمر الأمريكي الإفريقي بواشنطن على إسقاط 70 مليار دولار ديون مستحقة على الدول الإفريقية.²
- إنشاء صندوق لتمويل الاستثمارات في إفريقيا من قبل الهيئة الأمريكية للاستثمار الخاص (OPIC)* ويقوم هذا الصندوق بتمويل مشروعات الاتصالات والمنافع العامة والنقل والمياه والخدمات الصحية في إفريقيا وقد بدأ هذا الصندوق أعماله في منتصف عام 2000.³

وأصدر قانون يسمى بقانون "الفرص و النمو الإفريقي" African Growth and opportunity (AGO) يوم 2000/05/18، يهدف إلى تحرير التجارة الإفريقية وفتح الأبواب أمام الاستثمارات الأمريكية في القارة الإفريقية كما يشجع على دخول المنتجات الإفريقية إلى الأسواق الأمريكية ولكن وفق شروط أمريكية، منها احترام حقوق الإنسان والتعددية السياسية وممارسة الليبرالية الاقتصادية وخاصة الانفتاح على التجارة والاستثمارات الأمريكية وكذلك حماية الملكية الفكرية ومكافحة الفساد والفقير. وفي أكتوبر سنة 2000 وقع الرئيس كلينتون على إعلان يسمح لنحو 34 دولة إفريقية من جنوب الصحراء للاستفادة من مزايا تفضيلات التجارة الممنوحة للدول الإفريقية وفقا لقانون AGOA في بنده الأول "قانون التنمية والتجارة" و هذا الإعلان يسمح بدخول منتجات هذه الدول من الغزل و النسيج والملابس معفاة من الرسوم

¹شليبي مغاوري، "الصراع الرمادي على القارة السمراء"، في:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=Article_A_C&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout&cid=1177156230946

²نفس المرجع

* OPIC هي عبارة عن هيئة تابعة للحكومة الأمريكية تعمل في مجال الاستثمار فيما وراء البحار

³شليبي مغاوري، نفس المرجع

والحصص ومطابقة للمعايير التي وضعها النظام المعمم للأفضليات (Generalized GSP System of Preferences)¹.

ثالثا - المدخل الأمني : فالملاحظ والمتتبع للسياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية في جانبها الأمني يجد بأنه بعد التدخل في الصومال في ديسمبر 1992 فترة إدارة الرئيس جورج بوش الأب، الذي جاء تحت شعار "عملية إعادة الأمل" بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة من أجل إنقاذ الشعب الصومالي،² وبعد انتهاء العملية الإنسانية في الصومال وبدء مرحلة إعادة تأهيل البنية التحتية للدولة ، وجدت إدارة كلينتون نفسها في مواجهة عسكرية مع الجنرال "محمد فارح عيديد" الذي كان يعتبر التواجد الأمريكي والدولي في الصومال ما اسماه بـ " الاستعمار الإنساني"³. وقد أعلن الحرب على القوات الأمريكية مما جعل إدارة كلينتون تقرر سحب قوتها في مارس 1993. ولعل هذا الفشل الأمريكي في الصومال هو ما دفع الإدارة الأمريكية إلى تغيير سياستها تجاه الصراعات والمشاكل الإفريقية من أجل تطويقها وبالتالي حماية المصالح الإستراتيجية الأمريكية في القارة، فبرزت سياسة جديدة تقوم فيها الولايات المتحدة بدور الوسيط أو الداعم غير المباشر أو المؤثر والضابط عن طريق الحصار الاقتصادي مثلما حدث مع الزائير.*

وكوسيلة لتنفيذ إستراتيجيتها الجديدة سعت الولايات المتحدة منذ عام 1996 إلى إنشاء قوة إفريقية لمواجهة الأزمات (ACRI) وتتمثل الرؤية الأمريكية لهذه القوة في العمل من أجل تعزيز القدرة الإفريقية على مواجهة الأزمات الإنسانية وحفظ السلام.

و إن كانت سياسة الرئيس كلينتون تجاه إفريقيا انتقائية تركز على دول إفريقية معينة دون غيرها، على الأغلب لأنها ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة، إلا انه لا يمكن التغاضي عن التغيير الذي طرأ على شكل المعاملة الأمريكية لإفريقيا، فبعد أن كان التعامل مع هذه الأخيرة في فترة الحرب الباردة قائما على تقديم الدعم لمختلف الأطراف الإفريقية بغية منع

¹ محمود ابو العينين و آخرون، التقرير الاستراتيجي الإفريقي (2001-2002)، المرجع السابق الذكر، ص 334

² جون فاي نوت يوه، إفريقيا والعالم في القرن القادم، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، الطبعة الأولى، 1998، ص 40

³ نفس المرجع

* في الزائير كانت هناك حكومتان متنافستان احدهما لزعيم المعارضة اتيان تشيكيدى الذي شكل حكومته في 1993/04/24 و الاخرى موالية للرئيس موبوتو سيسيكو و قبل ان تصل الزائير الى هذا الوضع كانت الادارة الامريكية نجحت بالتنسيق مع فرنسا في اجبار الرئيس الزائيري على اجراء انتخابات حرة ، و هو ما حدث بالفعل في جانفي 1993، و لكن الضغوط لم تنتج الى اجبار موبوتو على التخلي عن السلطة الا ان ادارة كلينتون استطاعت عبر فرنسا و بلجيكا ان تجمد الحسابات المصرفية لحكومته في الخارج ، و بلغت مرحلة تعطل معها العمل في المؤسسات الحكومية كافة و في المحافظات باستثناء كينشاسا العاصمة ، و هكذا نجحت الضغوط الامريكية في الزائير

النفوذ الشيوعي إليها، فإنه قد حدث انتقال نسبي من سياسة المساعدات التي سادت طيلة فترة الحرب الباردة إلى سياسة التعاون أو الشراكة.

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بدأ التفكير الاستراتيجي الأمريكي يعطي إفريقيا أهمية كبرى على قائمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية حيث تزايدت الأهمية الإستراتيجية للقارة وفقا للرؤى الأمريكية الجديدة. وان كانت الاعتداءات على السفارات الأمريكية في كل من كينيا وتنزانيا سنة 1998 جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تدرك بأن عدم الاستقرار الإفريقي من الممكن أن ينشأ عنه فواعل غير دولية تهدد الاستقرار الإقليمي والدولي، فان أحداث 11 سبتمبر 2001 جاءت لتؤكد هذه الحقيقة وتجبر الولايات المتحدة على إعادة النظر في مكانة إفريقيا في سياستها الكونية وهذا ما جاء في التقريرين حول إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنتي 2002 و 2006.

والساحل الإفريقي كمنطقة فرعية من إفريقيا لم تكن في العادة تستثير اهتماما دوليا واسعا، أصبحت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تشكل أحد المجالات الجيوسياسية التي تثير اهتمام الفواعل الدولية خاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية التي أبدت في الآونة الأخيرة اهتماما ملحوظا بالمنطقة، هو في تزايد مستمر، مما يدفع بنا إلى التساؤل عن الأسباب والدوافع الأمريكية وراء الاهتمام بالساحل الإفريقي، خاصة في ظل المضامين الجديدة للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 .

المبحث الأول: واقع الساحل الإفريقي

كما سبق الذكر فإن منطقة الساحل الإفريقي أصبحت مؤخرا تثير اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من القوى الدولية بعد أن كانت ولوقت طويل منطقة مهمشة على كل المستويات، الإستراتيجية منها والاقتصادية والسياسية. إلا أنه وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بالتحديد، ظهر اهتمام أمريكي بالمنطقة وتغيرت الرؤية الأمريكية للساحل الإفريقي فأصبح أحد أهم المجالات الجيوسياسية التي دخلت في الحسابات الأمريكية.

وان كان المبرر لهذا الاهتمام ترجعه الولايات المتحدة إلى تآزم الوضع الأمني في الساحل الإفريقي وما يمكن أن يشكله من تهديد للأمن الدولي ككل، إلا أنه يجب طرح سؤال في غاية الأهمية ألا وهو: هل فعلا وصل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي إلى مرحلة متأزمة بإمكانها أن تتوسع خارج الإقليم وتضر بالمصالح و الأمن القومي الأمريكي بصفة خاصة والأمن الدولي بصفة عامة؟ أم أن هذا الاهتمام الأمريكي بالمنطقة لا يرجع فقط للأبعاد الأمنية وإنما يتعداها إلى أبعاد أخرى؟

على العموم إن الإجابة على هذا السؤال لن تكون ممكنة إلا بعد التعرف على واقع وخصوصية منطقة الساحل الإفريقي بما يشمله من واقع جيوسياسي، واقع أمني وواقع اقتصادي.

المطلب الأول: الواقع الجيوسياسي

الفرع الأول: المجال الجغرافي للساحل الإفريقي

إن تسمية الساحل تعني تقليديا الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء¹. والساحل الإفريقي يمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر فاصلا بين الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة السافانا جنوبا.

ولعل شساعة المجال الجغرافي للساحل الإفريقي خلقت نوعا من الاختلاف حول أي من الدول هي تنتمي إلى هذا المجال.

¹ Mehdi Taje, « Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain », college de defence de l'OTAN, NDC occasionel paper 19,decembre 2006, p 6

فسياسيا وبالرجوع إلى مجموع الدول التي ضمتها "اللجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف" و التي أنشئت سنة 1971، فإن دول الساحل الإفريقي هي: السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي النيجر، تشاد وبوركينا فاسو ثم أضيفت كل من غينيا بيساو و الرأس الأخضر ونظرا لزحف الصحراء تضاف كل من السودان، أثيوبيا، الصومال وكينيا.¹

كما يعرف الساحل الإفريقي انطلاقا من المشاكل والأزمات الإثنية التي يعرفها وهو بذلك يضم كل من السودان، مالي، النيجر، تشاد وموريتانيا وهو ما يعرف بقوس الأزمات.²

و لأنه تم الافتراض مسبقا بأن الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي يمكن أن يكون له أبعاد أخرى ولا ينحصر فقط في البعد الأمني فإنه لا يمكننا الاعتماد في هذه الدراسة على تعريف الساحل الإفريقي انطلاقا من كونه قوس أزمات، كما أن الاعتماد على عامل التصحر في تحديد المجال الجغرافي للساحل الإفريقي هو الآخر غير ممكن بحيث يجعل المجال شاسعا جدا مما يصعب دراسته. لذلك سيتم الاعتماد على التعريف الذي أجمعت عليه الكتابات المتعلقة بالمنطقة باعتبارها تضم ثماني دول هي: السنغال، موريتانيا، مالي، النيجر، بوركينا فاسو، تشاد السودان وشمال نيجيريا.

الفرع الثاني : طبيعة المجتمع في الساحل الإفريقي

إن ما يميز المجتمع في الساحل الإفريقي هو تعدد الإثنيات والعرقيات فيه مما يضعف التجانس الاجتماعي ويخلق مشاكل داخل الدولة الواحدة وحتى بين دول الإقليم ساهم التقسيم الاستعماري فيها بشكل كبيراً.

فمجموع الدول المشكلة للساحل الإفريقي تعرف تعددا للعرقيات داخلها، فنجد في مالي (البامبارا Bambara و السونغاي Songhai و البولس Peuls والكانوري Kanouri والتوارق Touareg والعرب). وفي النيجر (الهاوسا Haoussa، الجرما Djerma، السونغاي، البولس الكانوري، التوارق والعرب). أما في تشاد (العرب السودانيون 30,3%، الباقيرمي Bagmirmes الكريش Kreish، التيدا Tedas، ميوم Mboms، ماساليت Massalits تاما Tams، موبو Moubous كانوري، هاوسا، العرب). وفي السودان (العرب المسلمون في الشمال،

¹ Mehdi Taje, « Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain », op.cit., p6

³ امحمد برفوق، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية و الحسابات الخارجية"، العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008، ص 2

البانتو المسيحيين وأصحاب المعتقدات المحلية في الجنوب). وفي بوركينافاسو (موسي Mossi، بامبارا، مور More، البولس الديولا Dioula).¹

كل هذا التعدد الإثني ليس فقط من حيث العرف بل وكذلك في الجانب الديني بين مسلمين ومسيحيين وأصحاب المعتقدات المحلية وأيضا من حيث اللغة، حيث نجد اللغة العربية ولغة الدول المستعمرة سواء إنجليزية أو فرنسية بالإضافة إلى اللغة المحلية للقبائل.

هذه الطبيعة الاجتماعية المفككة اثنيا، قبليا وعرقيا جعلت من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا وحركات الاندماج المجتمعي صعبة خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة مما ينتج عنه أزمات داخلية، مثل أزمة دارفور في السودان والتوارق في مالي والنيجر والاضطرابات العرقية في موريتانيا والصدمات الإثنية وحتى القبلية في تشاد.²

الفرع الثالث: طبيعة الدولة في الساحل الإفريقي

من الناحية السياسية الدول الجديدة التي ورثت حدودها بعد التقسيم الاستعماري لها، فشلت في تحقيق سلطتها على أراضيها وخلق توليفة حديثة من الدول مبنية على أساس المساواة في الحقوق والواجبات وتوفير ضمانات المساواة للجميع.³ هذا الفشل هو نتيجة لتراكم مجموعة من العوامل من أهمها نظام القبائل والعشائر الذي لا يزال يهيمن على السياسة المحلية وكذلك التقسيم الاستعماري للحدود الذي لم يراع الحدود الأنثروبولوجية للمجتمعات المحلية⁴، فجعل المجموعات العرقية منفصلة ومفككة مما أدى إلى توتر دائم في الإقليم وأضعف من سيادة الدول في الساحل الإفريقي.

كما أدى غياب وضعف فلسفة المواطنة في هذه الدول مع انتشار الفساد السياسي وضعف الأداء المؤسساتي لاستحالة بناء آليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية ذات الفعالية والمصدقية مما يجعل من تدخل طرف أجنبي ثالث أمرا ضروريا.⁵

أما من الناحية الاقتصادية ففشل دول الساحل الإفريقي يظهر من كون اقتصاديات هذه الدول متدهورة، ففي الميدان الزراعي نجد أن الموارد الزراعية غير مستقرة في معظم دول

1 عمار جفال، "وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر"، العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008، ص 10

2 امحمد برفوق، "الساحل الافريقي بين التهديدات الامنية و الحسابات الخارجية"، المرجع السابق الذكر، ص 2

3 Mehdi Taje, « les vulérabilités du sahel », lettre du CEREM no.12, mai 2009, in :

http://cerems.defense.gouv.fr/etudes/publicatio/lettre%20du%20cerem/lettre-CEREM_12.pdf

⁴ نفس المرجع، ص 2

⁵ نفس المرجع

الساحل نتيجة الظروف المناخية الصعبة حيث كثيرا ما تجتاح موجات جفاف رهيبية دول الساحل الإفريقي، كذلك فإن الفقر والبطالة المتزايدة هي مصادر لفقدان الأمل مما يهيئ أرضية خصبة للتمرد والتطرف ومن ثمة العسكرة وهو ما يشكل أرضية غير مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر .

لكن ولأنه بدأت تظهر مؤشرات على مستوى الاستكشافات النفطية ومصادر الطاقة عموما فإن الاهتمام الدولي بالمنطقة قد بدأت تظهر بوادره .

المطلب الثاني: الواقع الأمني

إن عوامل كثيرة أبرزها طبيعة المناخ في الساحل الإفريقي وما نتج عنها من موجات جفاف متكررة أدت إلى حالات مجاعة خطيرة تسببت في وفاة أكثر من مليوني شخص في الثلاثين سنة الماضية، كذلك فشل الدولة السياسي والاقتصادي وفشلها في خلق نظام يضمن المساواة للجميع خاصة في ظل تعدد الأعراف في دول الساحل الإفريقي، هذه العوامل وعوامل أخرى متعلقة بالفقر وانتشار الأوبئة والكوارث الإنسانية الناتجة عن الحروب الداخلية جعلت الوضع الأمني في الساحل الإفريقي غير مستقر وفي توتر دائم، حيث أفرزت تلك العوامل مجموعة من المعضلات الأمنية الأساسية التي سوف نتفاهم في السنوات القادمة بحكم استمرار هذه الحركات السببية¹. وتتمحور هذه المعضلات بالأساس حول الإرهاب، الجريمة المنظمة والأزمات الداخلية.

الفرع الأول: الإرهاب

بالرغم من أن عدم الاستقرار الأمني في منطقة الساحل ليس بالأمر الجديد وأن الإرهاب ليس هو المشكلة الأولى في المنطقة حيث تعاني من الفساد، النزاعات الأهلية، التهريب، الاتجار بالمخدرات والأسلحة. إلا أن الحوادث الإرهابية الأخيرة قد رسمت المزيد من الاهتمام

¹ امحمد برفوق، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية و الحسابات الخارجية"، المرجع السابق الذكر، ص 2

بهذه المنطقة¹، فأصبح للساحل خصوصيته لكونه منطقة ممتدة يمكنها أن تشكل مئوى للإرهابيين الفارين من أفغانستان و العراق².

كما ظهر في الساحل تأثير المتطرفين الدينيين كالجماعة السلفية للدعوة والقتال والتي أصبحت تعرف بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وبالفعل فقد برزت مجموعة من المؤشرات بتنامي التطرف الديني عن طريق هذه التنظيمات في الساحل الإفريقي وكثير من الحوادث الإرهابية والتفجيرات في المنطقة قام بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بإعلان مسؤوليته عنها منها الهجمات الانتحارية في الدار البيضاء 2003 والسطو على الثكنة العسكرية بموريتانيا عام 2005، كذلك أقر نفس التنظيم مسؤوليته عن هجومين في موريتانيا عام 2008 أحدهما كان ضد دورية عسكرية بالقرب من زويرات نتج عنها 12 قتيلًا من الجنود و الهجوم الثاني كان ضد السفارة الإسرائيلية في نواكشوط. وفي سنة 2009 أعلن نفس التنظيم مسؤوليته عن مقتل أمريكي يعمل في موريتانيا وعن الهجوم الانتحاري الذي استهدف السفارة الفرنسية في نواكشوط.³

وقد تمكنت هذه الشبكات و التنظيمات الإرهابية من الاستفادة من انعدام الأمن في منطقة الساحل الإفريقي وفشل الدول فيه مما وفر لها الملاذ الآمن، كما أن حفاظها على علاقات تعاونية مع التوارق وباقي القبائل ساعدها على العمل في المنطقة خاصة وأن مصلحتهم واحدة في عدم تدخل أجهزة أمن الدولة، كذلك اتساع مساحة الساحل الإفريقي وهشاشة حدوده وعدم قدرة الدول على مراقبتها ساهم إلى حد كبير في تواجد الإرهابيين في المنطقة وسهولة تنقلهم عبر الإقليم الساحلي الصحراوي.

الفرع الثاني: الجريمة المنظمة

تعد الجريمة المنظمة من أخطر التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي حيث عرفت هذه الظاهرة تناميا كبيرا في السنوات الأخيرة بما أصبح لا يهدد فقط دول الساحل بل وحتى الدول

¹ Liane Kennedy Boudali, « examining U.S counterterrorism priorities and strategy across Africa's Sahel region », Rand corporation, november 2009, p 1, in : <http://foreign.senate.gov/testimony/2009/kennedy-boudalitestimony091117a.pdf>

² Cherif Dris, « Etats-unis et Afrique sahelo-saharienne : agenda energetique et securitaire », dans : abdenour Benantar, **les etats-unis et le maghreb regain d'interet**, alger :CREAD ,2007, p 54

³ Liane Kennedy Boudali, op.cit., p 5

المجاورة كالجائر والمغرب وحتى أن التهديد ينتقل إلى أوروبا خاصة وأن منطقة الساحل الإفريقي أصبحت منطقة عبور لمختلف أشكال الجريمة المنظمة.

وحسب تعريف الانتربول للجريمة المنظمة فهي: "جمعية أو مجموعة من الأشخاص يشتركون في نشاط غير مشروع ومستمر من أجل الهدف الأول المتمثل في تحقيق الأرباح بغض النظر عن الحدود الدولية"¹. وحسب معظم الخبراء والباحثين فإن الجريمة المنظمة تتخذ العديد من الأشكال: الاتجار في المخدرات، الأسلحة، المواد النووية، المعادن الثمينة، الآثار أنواع الحيوانات، سرقة السيارات، الاتجار بالبشر والأعضاء، الهجرة السرية.²

وفي الحقيقة فإن منطقة الساحل الإفريقي لا تكاد تخلو من معظم أشكال الجريمة المنظمة التي تم ذكرها، خاصة منها الاتجار بالمخدرات بحيث تحول الساحل إلى نقطة عبور للمخدرات الصلبة مثل " الهيروين، الكوكايين والكراك" من أمريكا اللاتينية لأوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي وعبر المغرب العربي³. وحسب إحصائيات قدمها مكتب الأمم المتحدة سنة 2007 فقد تم حجز 49 كلغ من الكوكايين بقيمة 10 ملايين دولار، كما تم حجز 4 أطنان من المخدرات الموجهة نحو شرق أوروبا عن طريق المغرب وتم حجز 75 كلغ من الكوكايين على الحدود الجزائرية المالية قدرت قيمتها بحوالي 45 مليون دولار بالقرب من منطقة تنزاوتي 500 كلم إلى الجنوب الغربي من مدينة تمنراست⁴. ومن خلال اجتماع لمجلس الأمن في إطار النقاش حول الاتجار بالمخدرات في إفريقيا عقد في ديسمبر 2009 صرح انطونيو ماريا كوستا (Antonio Maria costa) مدير مكتب الأمم المتحدة الخاص بالمخدرات والجريمة (ONUDC) بأن هناك أدلة حول تدفق نوعين من المخدرات، الهيروين في شرق إفريقيا والكوكايين في الغرب انضمت إليها الصحراء من خلال طرق جديدة عبر النيجر، مالي وتشاد.⁵

وخطر الاتجار بالمخدرات لا ينحصر فقط في كونه شكل من أشكال الجريمة المنظمة يهدد أمن الدولة والأمن الاجتماعي بصفة خاصة، وإنما يتعدى خطره إلى كونه أصبح ممولا رئيسيا للجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي وهذا حسب تصريح كوستا بقوله:

¹ Philippe Marchesin, les nouvelles menaces : les relation nord-sud des années 1980 a nos jours, paris :karthala,2001, p 43

² Ibid

³ أمحمد برفوق، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية و الحسابات الخارجية"، المرجع السابق الذكر، ص 2

⁴ أمحمد برفوق، "المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي و تداعياتها على الأمن الوطني الجزائري"، مجلة الجيش، الجزائر: العدد 534، جانفي 2008، ص

⁵ Bouchra Benyoussef, « sahel 2009-drogue,contreterrorism », in :

<http://www.tchadonline.com/sahel-2009-drogue-contrebande-terrorism>

" المخدرات لا تغني فقط الجريمة المنظمة، بل إن الإرهابيين و المنظمات التي هي ضد حكوماتها في الساحل الإفريقي تستعمل إيرادات الاتجار بالمخدرات في تمويل عملياتها وإشترائها التجهيزات والدفع لعناصرهم التي تقوم بالعمليات " ¹.

بالإضافة إلى الاتجار بالمخدرات نجد أيضا الأشكال الأخرى للجريمة المنظمة في المنطقة حيث تعتبر بمثابة السوق الكبير للأسلحة الخفيفة التي تستخدم بصفة كبيرة في النزاعات الداخلية وتستعملها القبائل الرحل لحماية قطعانهم وماشييتهم من قطاع الطرق، هذه الأسلحة تنتقل بسهولة من دولة إلى أخرى في الساحل الإفريقي، حيث أن الأسلحة من نوع M16 والتي استعملت في نزاعات داخلية في تشاد، تم العثور عليها في موريتانيا ². كذلك نجد تبييض الأموال والذي يتخذ من نيجيريا منطلقا له.

أما الشكل الآخر فهو الهجرة غير الشرعية التي تعد بمثابة الخطر ذو الحدين، الأول يتعلق بكونها تعد هجرة الموت حيث يذهب ضحيتها الآلاف كل سنة بالإضافة إلى ما ينتج عنها في مناطق العبور من جرائم منظمة "الدعارة، السرقة، التزوير و المخدرات... إلخ ³، أما الثاني فيتعلق بتهديد هذه الأخيرة للدول وجهة المهاجرين، خاصة منها دول جنوب أوروبا التي تعد الوجهة الأولى للمهاجرين غير الشرعيين من الساحل الإفريقي.

الفرع الثالث: الأزمات الداخلية

نتيجة للتعدد الإثني في منطقة الساحل الإفريقي فإن المنطقة تعرف العديد من التوترات والاضطرابات، هذا بالإضافة إلى تدخل أطراف خارجية في الأزمات الداخلية مما يجعل الوضع متأزما أكثر وتعتبر كل من دارفور، تشاد وأزمة التوارق من أهم الأزمات الداخلية في الساحل الإفريقي.

¹ Bouchra Benyoussef, « sahel 2009-droge,contreterrorism »,op.cit

² Mouna Izddine, « le sahel de tous les dangers,la filière des armes au sud sahara », in : http://www.maroc-hebdo.press.ma/MHinternet/archives_739/html_739/sahel.html

³ أمحمد برفوق، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية و الحسابات الخارجية"، المرجع السابق الذكر، ص 3

البند الاول : أزمة دارفور

يعد الصراع في دارفور بمثابة "الثقب الأسود" في السودان¹، كما يمثل إحدى أهم القضايا الدولية التي جذبت اهتمام العالم كله فتم تدويلها بشكل كبير من خلال وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني وكذلك الدول ذات المصالح وخاصة منها الولايات المتحدة.

ودارفور هي مقاطعة تقع في غرب السودان لها حدود مع ليبيا، تشاد وإفريقيا الوسطى تعرف بـ " ارض الفور"، لأنها تاريخيا شهدت قيام سلطة الفور منذ منتصف القرن السابع عشر. وتضم دارفور عددا كبيرا من القبائل والمجموعات الإثنية يقدرها البعض بحوالي مائة قبيلة وهي تقسم عادة إلى قبائل عربية وغير عربية أو السكان المحليين ويكاد هذا التقسيم أن يكون جغرافيا واقتصاديا أيضا².

يختزل البعض الصراع في دارفور بأنه نزاع حول الموارد الطبيعية الشحيحة، لكن ليس هذا هو السبب الوحيد، حيث يرى العديد من الباحثين أن الأزمة في دارفور هي عملية طويلة للصراع التقليدي بين الرعاة والمزارعين في الإقليم غير أن هذا الصراع يجيء الآن في ظروف سياسية مختلفة وضمن بيئة إقليمية ودولية معقدة وفي ظل وجود خلل في الحكم والإدارة و الاقتصاد مما أدى إلى تأزم الصراع القبلي التقليدي وتكرره مرارا، فأصبح يأخذ طابعا عرقيا وهذا هو المنحنى الخطير في أزمة دارفور والذي بدأ منذ ثمانينات القرن الماضي³، أين ظهرت تصنيفات تقسم الطرفين إلى عرب مقابل زرقا، وانتشرت فكرة وجود خطر على العنصر العربي وانه مهدد من قبل العناصر الزنجية. وقد أعلن التجمع العربي عن نفسه رسميا في مذكرة أرسلت للسيد الصادق المهدي رئيس الوزراء في تلك الفترة بتاريخ 1987/10/05 حملت الاحتجاجات المعهودة بالظلم وأنهم يمثلون 70% من سكان الإقليم ولكن لا يمثلون في الأجهزة التنفيذية والتشريعية حسب وزنهم⁴.

وقد استفاد التجمع العربي من الحرب الأهلية في الجنوب، إذ حاولت الحكومات المركزية توظيفهم في صد هجمات الحركة الشعبية لتحرير السودان. وكان الصادق المهدي أول من سمح بفكرة تسليح القبائل العربية ليكونوا جيشا شعبيا مساندا للقوات المسلحة السودانية⁵. وبعد فترة

¹Mehdi Taje, « Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain», op.cit., p 30

² حيدر ابراهيم علي، "أزمة دارفور: الأسباب و المستقبل"، البيت العربي، المعهد الدولي للدراسات العربية و العالم الاسلامي، ص 2، في : <http://www.en.casaarab-jeam.es/publication>

³ المرجع نفسه، ص 5

⁴ المرجع نفسه، ص 6

⁵ المرجع نفسه، ص 7

قصيرة من مطلع التسعينات ظهرت ميليشيا تسمى الجنجويد (Janjawid) الذين نشطوا في دارفور كبديل للدفاع الشعبي مما جعل الكثير من المواطنين يربط بين النظام والجنجويد. ومن هنا كان المنطلق الحقيقي لأزمة دارفور التي انفجرت منذ 2003، حيث بدأت المجموعات غير العربية تتحرك وتقوم بتنظيم نفسها، فجرى الحديث عن بناء دولة الزغاوة الكبرى التي تشمل فروع القبيلة الموجودة في تشاد والتي تعرضت لاعتداءات فظيعة من الجنجويد بين عامي 1994-1996 وبدأ الفور والزغاوة في تنظيم أنفسهم في عام 2001 ولكن الحكومة والجنجويد قاما بحملات ضدها خلال 2002.

و في 23 فيفري 2003 تكونت مجموعة أطلقت على نفسها "جبهة تحرير دارفور" ثم تحولت إلى "حركة تحرير السودان" (الاسم الحالي) وهي عبارة عن تحالف بين الفور والزغاوة¹. وشكلت حركة العدل و المساواة (JEM) المجموعة المعارضة و المسلحة الثانية وقد أسسها الزغاوة وهي ثاني أهم تشكيلة سياسية عسكرية في دارفور بعد حركة تحرير السودان، تتهم هذه الحركة حكومة الخرطوم بانحيازها إلى القبائل العربية في دارفور وإهمال تنمية الإقليم، فضلا عن اتهامها برعاية وتسليح ميليشيات الجنجويد.

بدأت الأوضاع تتفجر بصورة كبيرة بعد أحداث "الفاشر" في أبريل 2003 عندما استطاع المتمردين تدمير 6 طائرات عسكرية في مطار الخرطوم واختطاف قائد عسكري مما أدى إلى لفت انتباه العالم والرأي العام المحلي خارج السودان الذي لم يكن يعي بعد وجود التمرد المسلح على الرغم من أن المتمردين كانوا قد سيطروا على مناطق "جبل مرة" وأجزاء واسعة من مناطق الزغاوة في شمال الإقليم على الحدود الشمالية الغربية مع تشاد و ليبيا. وهكذا بدأت تتوالى العمليات والمواجهات بين الحكومة وميليشيات الجنجويد التي تستخدمها الحكومة كدرع عسكري للقتال في دارفور بين المتمردين في الجنوب وهو الأمر الذي أدى إلى وقوع الآلاف من الضحايا المدنيين ونزوح آخرين إلى الدول المجاورة خاصة منها تشاد. وبهذا دولت القضية الدارفورية باعتبارها كارثة إنسانية*. وكان كولن باول وزير الخارجية الأمريكي أول من أعلن أن الذي يجري في دارفور هو إبادة جماعية وذلك جراء زيارته للسودان في عام 2004، كما

¹ حيدر ابراهيم علي، "ازمة دارفور: الأسباب و المستقبل"، البيت العربي، المعهد الدولي للدراسات العربية و العالم الاسلامي، المرجع السابق الذكر، ص 7 * على خلفية الازمة الانسانية في دارفور و مزاعم اهتمامات الحكومات الغربية وصلت المجابهة بين السودان من جهة و المحكمة الجنائية الدولية من جانب اخر و التي كانت بدايتها منذ عام 2004، وصلت ذروتها في 14 جويلية 2008 حين طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بلاهاي "لويس مورينو اوكامبو" من قضاة المحكمة ان يصدروا امرا باعتقال الرئيس السوداني عمر البشير لاتهامه بالرتكابه جرائم دولية في دارفور (ابادة جماعية، جرائم ضد الانسانية)

أدان المجتمع الدولي وبالذات مجلس الأمن النظام السوداني وقام بإصدار عدد من القرارات التي تطورت من التركيز على الإغاثة والعمل الإنساني حتى المطالبة بالتدخل حسب الفصل الثاني وفقا للقرار 1706 في أوت 2006. وانتهى الأمر في الأمم المتحدة بقرارات إرسال قوات أممية إلى إقليم دارفور¹. غير أن الحكومة السودانية رفضت هذا القرار إلى أن استبدل بعد عام بقرار آخر (القرار 1769) يقضي بنشر ما عرف بـ " القوات الهجين " (المسماة يوناميد أو البعثة الأممية الإفريقية في دارفور) تكون الولاية عليها مشاركة بين الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة و تشكيل القوات فيها إفريقي خالص. وقد قامت كذلك محاولات عديدة لإيقاف الاقتتال منها إتفاق أبوجا في 5 ماي 2006 والذي احتوى على مبادئ يمكن أن تساعد في حل الأزمة. وكان التفاوض في أبوجا بين الحكومة و ثلاثة فصائل هي: مجموعة " مني أركو مناوي" التي وقعت مع الحكومة و فصيلتي حركة تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة اللتان عارضتا مبادئ الإتفاق ولم يوقعا مع الحكومة . وإن كانت حدة القتال قد خفت نوعا ما بعد اتفاق السلام في أبوجا بين الحكومة والمتمردين إلا أن أعمال العنف ازدادت سوءا في بعض المناطق بسبب الصدامات بين فصائل جيش تحرير السودان والعصابات والصراعات القبلية والوضع المضطرب على الحدود التشادية.

وفي 17 فيفري 2009 تم التوقيع على اتفاق " حسن النوايا وبناء الثقة" بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة لتسوية مشكلة دارفور برعاية الحكومة القطرية. إن أزمة دارفور عرفت اهتماما دوليا واسعا وتغطية إعلامية كبيرة ليس فقط لما نتج عن الأزمة من ضحايا وكوارث إنسانية وإنما كذلك لان منطقة دارفور هي غنية بالنفط تجتذب اهتمام وتنافس القوى الكبرى من أجل السيطرة على الإحتياطيات النفطية الضخمة فيها، خاصة مع ظهور الصين التي أصبحت المنافس الأول للولايات المتحدة في المنطقة فبعد أن وجد السودان نفسه يواجه صراعاته الداخلية بالإضافة إلى العزلة التي فرضتها عليه أمريكا، اتجه النظام شرقا إلى الصين وماليزيا و الهند و نجح في تكوين علاقات اقتصادية مع تلك الدول وبالذات الصين التي اعتمد عليها السودان كثيرا فيما يخص الفيتو الصيني وكذلك معارضتها لصياغات مشروعات القرارات قبل عرضها وفرض تعديلها والحد من شدتها².

¹حيدر ابراهيم علي، "أزمة دارفور: الأسباب و المستقبل"، البيت العربي، المعهد الدولي للدراسات العربية و العالم الاسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 8-9
²نفس المرجع، ص 9

ولعل تدخل القوى الكثير وتضارب مصالحها في المنطقة ساهم إلى حد كبير في فشل جهود التسوية. وإن كانت الأمور ربما ستحسم في السودان إذا انفصل الإقليمين الشمالي عن الجنوبي بموجب اتفاق السلام الموقع عام 2005 بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وبين الحكومة السودانية، الذي ينص على إجراء استفتاء لتقرير المصير في جانفي 2011 يختار فيه الجنوبيون بين الوحدة و الاستقلال. وقد تعهد الرئيس البشير خلال حفل تنصيبه وأدائه اليمين الدستورية في 27 ماي 2010 بأن الاستفتاء سيجري في موعده المحدد وأن الجنوبيين سيقولون كلمتهم دون إملاء أو إكراه ولا تزييف لإرادتهم، في جو يشهده مراقبون محليون ودوليون.

البند الثاني: الأزمة التشادية

ترتبط الأزمة السياسية التي تعاني منها تشاد حاليا بالصراع الممتد منذ عقود في هذه المنطقة بمحاورة الثلاث التي تجعله قابلا للاستغلال: المحور الأول يتعلق بالصراع الأمريكي الفرنسي على غرب إفريقيا منذ الانسحاب النهائي لبريطانيا من هذه المنطقة ويتعلق المحور الثاني بالصراع الإقليمي الذي تدخل على خطه ليبيا والسودان ونيجيريا. ويدور الصراع الثالث على المحور القبلي العرقي. هذه الصراعات تتداخل ويغذي بعضها بعضا حيث تختلط مصالح الدول الكبرى مع مصالح قبيلة الزغاوة مثلا وتلتقي مصالح القوى الدولية مع أحد اللاعبين الإقليميين وتفرق في أخرى¹.

وإن كان هناك تدخل واضح لقوى إقليمية كليبيا، حيث اندلعت مواجهات مسلحة بين النظام الليبي ونظام حسين حبري في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين أين تمكنت ليبيا من احتلال "شريط أوزو" الغني بالثروات. إلا أن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عادت إلى طبيعتها في أكتوبر 1988 وفي أوت 1989 وقعت الدولتان اتفاقا إطار لتسوية خلافتهما في الجزائر العاصمة. وفي سبتمبر 1990 تم عرض قضية شريط أوزو على محكمة العدل الدولية و التي قضت في فيفري 1994 بعودة الشريط إلى تشاد وهو ما قامت بتنفيذه ليبيا².

كذلك نجد في تشاد تدخلا لقوى دولية كبرى أهمها فرنسا صاحبة النفوذ التقليدي في تشاد حيث يرجع وجودها فيه إلى النصف الثاني من القرن 19 وإلى غاية 1960 أين تحصلت تشاد على استقلالها، غير أن ذلك لم يمنع فرنسا من الإبقاء على نفوذها في الدولة من خلال حفاظها على تواجدتها العسكري والاقتصادي والسياسي ودعمها للحكومات التي تحقق مصالحها فنجدها

¹ عبد الله صالح، "الأزمة التشادية.. إلى أين"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 172، المجلد 43، أفريل 2008، ص 166

² Mehdi Taje, « sécurité et stabilité dans le sahel africain », op.cit., p 48

دعمت حسين حبري ثم بعده الرئيس الحالي إدريس ديبي. وبالإضافة إلى فرنسا نجد ظهور الولايات المتحدة في الساحة بعد الاكتشافات النفطية في تشاد و أصبح التنافس الفرنسي الأمريكي يؤثر على الأمن التشادي خاصة في ظل التمزقات العرقية في البلاد. وبالرغم من هذه التدخلات من قبل القوى الإقليمية والدولية وما تشكله من تأثير على الأمن التشادي، إلا أن الأزمات الداخلية المتكررة في تشاد بين الشمال والجنوب وبين مختلف الفصائل تبقى هي الأخطر ويلعب الصراع بين القوى السياسية في تشاد دورا مهما في تصعيد الأزمة . و قد بدأت الأزمة في عام 1963 بعد ثلاث سنوات من الاستقلال ولم تهدأ بعدها بشكل دائم، فقامت سلطة دكتاتورية على أساس قبلي مثلها الرئيس تومبلباي الذي حظر الأحزاب المعارضة منذ 1962 ثم راح عملاؤه يبتزونه منذ العام 1963 مما أثار ضده حالات التمرد وهو ما جرى مع نظامي حبري و ديبي، حيث تخصص مغام السلطة لأبناء عشيرة الرئيس وشيئا فشيئا تعم البلاد ثورة تنهض بها الإثنيات المتمردة وتلك التي تعتبر نفسها بكل بساطة مستبعدة¹.

إن الرئيس ديبي يواجه منذ أواخر 2006 تمردا يستهدف الإطاحة بنظام حكمه، وقد وصل ديبي إلى السلطة عام 1990 بعد انقلاب عسكري، ثم اختير للرئاسة بعد ست سنوات في أول انتخابات تعددية تشهدها البلاد وأعيد انتخابه مرة ثانية عام 2001 وفي عام 2006 وافق الشعب في استفتاء عام على تعديل دستوري يلغي اقتصار الرئاسة على فترتين وهو ما سمح لديبي بالفوز بفترة ولاية ثالثة في انتخابات 3 ماي 2007². وهو ما أثار غليانا ضد نظام حكمه خاصة بعدما قاطعت المعارضة الانتخابات وحالة الفساد المتفشية في البلاد. مما دفع إلى التمرد على نظام ديبي بحيث يقوم التمرد التشادي على تحالف مكون من ثلاث مجموعات تشادية هي: إتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية أنشئ في نهاية 2006، تجمع القوى من أجل التغيير بقيادة **Tima Fedimi** ابن أخ الرئيس ديبي الذي انتقل إلى صف التمرد مع أخيه **Tom** في أكتوبر 2005 وإتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية الأساسية وهي متكونة من تشاديين من أصول عربية³.

¹ بيار كونيسا، "الازمات المتكررة في تشاد لامة و لادولة"، لوموند ديبلوماتيك، النشرة العربية، ماي 2001

² عبد الله صالح، "الازمة التشادية ..الى اين"، المرجع السابق الذكر، ص 168

³ يوسف شلبي، "المواجهات في تشاد..فرنسا مرة اخرى في المستنقع.."، مجلة العصر، 2008/02/05، في :

وقد كانت هذه المجموعات الثلاثة في أغلب الأحيان مختلفة فيما بينها ولا يجمعها سوى هدف واحد وهو الوصول إلى السلطة ومن أهم أسباب اختلافها هو صراعات الأجهزة والمصالح المتناقضة بين مختلف العرقيات الإقليمية التي تنتمي إليها (الزغاوة، العرب، التوبو). وقد تمكنت المعارضة من الوصول إلى أبواب العاصمة نجامينا في أبريل 2007 غير أن الجيش الحكومي تمكن من صدها بعد دعمه بجسر جوي فرنسي. ورغم أن الجانبين قد وقعا اتفاق سلام في 25 أكتوبر 2007 في سرت بليبيا إلا أن اشتباكات دامية اندلعت مجددا بين 26 نوفمبر و 4 ديسمبر 2007 ثم عادت الأمور إلى الهدوء بعد ذلك ولكن اشتباكات مسلحة عادت مرة أخرى منذ 31 جانفي 2008 بين القوات الحكومية والمتمردين الذين اقتحموا العاصمة نجامينا¹.

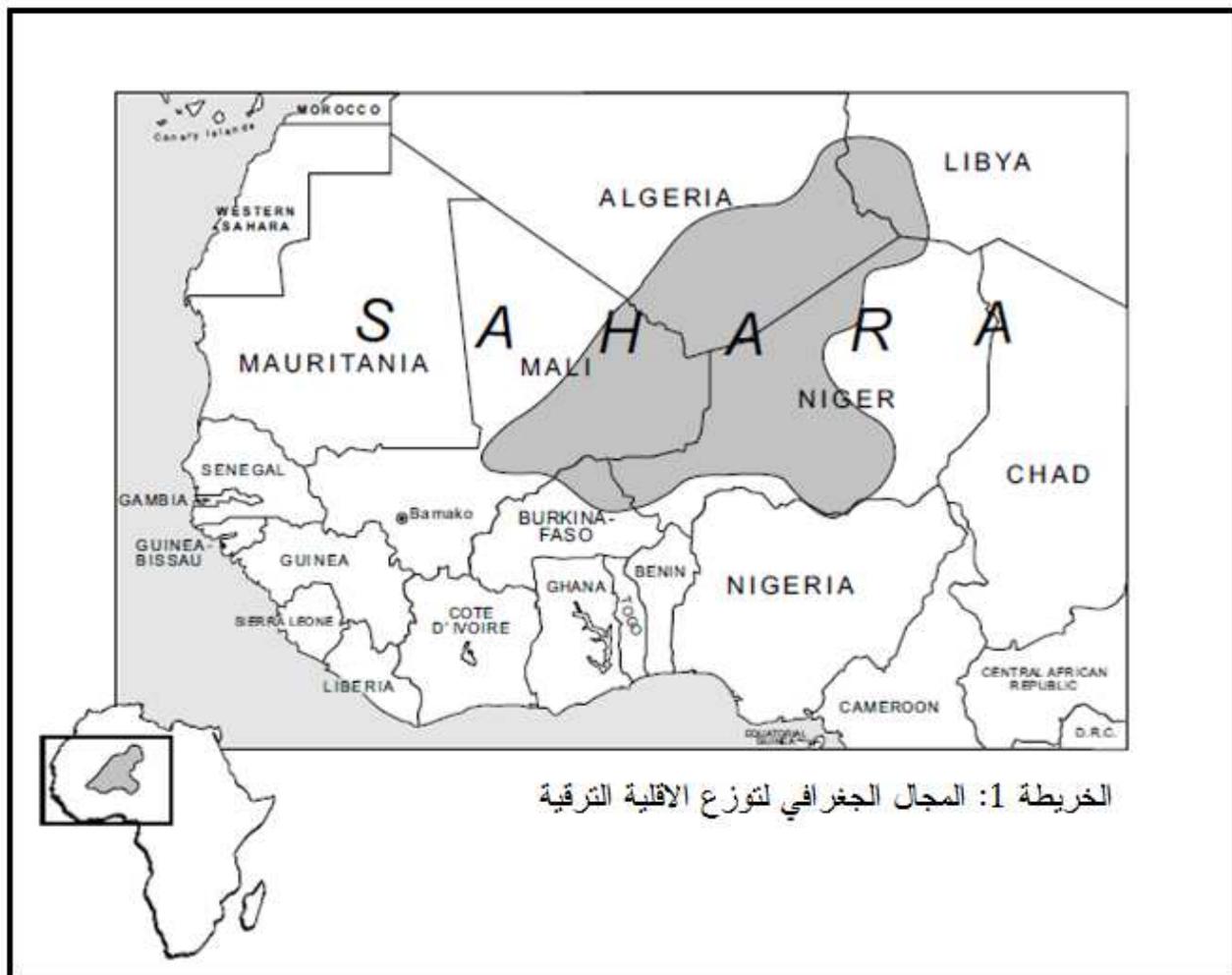
ومما ساهم في تردي وتدهور الأوضاع التشادية هو عدوى النزاع في دارفور خاصة وأن معظم القبائل الموجودة في السودان هي موجودة في تشاد و قبيلة الزغاوة بصفة كبيرة حيث ينتمي معظم قادة المتمردين في دارفور إلى قبيلة الزغاوة التي ينتمي إليها الرئيس التشادي إدريس ديبي. ولهذا نجد الخرطوم تنتهم قيادات سياسية وعسكرية في تشاد بدعم المتمردين في دارفور وفي الوقت نفسه توجه دوائر رسمية في تشاد الاتهام إلى الخرطوم بتشكيل تحالف معارض من القبائل لنظام الحكم في تشاد من أجل الإطاحة بالرئيس ديبي وقد تصاعدت الأزمة بين البلدين بصورة كبيرة عام 2005 عقب قيام تشاد بتقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي تنتهم فيها السودان بالتدخل في شؤونها الداخلية².

البند الثالث: الأزمة الترقية

إن الأزمة الترقية في الساحل الإفريقي تعد الأخطر والأكثر حساسية إذا ما قورنت بنظيرتها في دارفور وتشاد ولعل السبب الرئيس لذلك يرجع لكون الأقلية الترقية غير متمركزة في دولة واحدة وإنما هي منتشرة عبر خمس دول هي النيجر، مالي، بوركينافاسو، ليبيا والجزائر لتصبح الحركة عبر الوطنية للتوارق تساهم بشكل كبير في تعقيد الأزمة وصعوبة إيجاد حلول لها. والخريطة ادناه توضح تموقع التوارق و توزعهم عبر دول الساحل الإفريقي³.

¹ عبد الله صالح، "الأزمة التشادية.. إلى أين"، المرجع السابق الذكر، ص 168
² نفس المرجع

³ Kalifa Kaita, « conflict and conflict resolution in the sahel :the tuareg insurgency in mali », strategic studies institute ,may 1998, p7, in : <http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdf/files/pub200.pdf>



المصدر: <http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdf/files/pub200.pdf>

إن كانت الأقلية الترقية تتوزع بين الدول الخمسة المذكورة فهي تتركز أكثر في مالي والنيجر حيث تعتبر هاتين الدولتين "قلب عالم التوارق". أغلب المصادر تشير إلى أن عدد التوارق يتراوح بين مليون ومليون ونصف نسمة، يقيم نصف هذا العدد في النيجر أما البقية فيوجد منها ما يقارب 400000 نسمة بمالي، 50000 نسمة بليبيا، 35000 نسمة ببوركينا فاسو و25000 نسمة بالجزائر¹.

في حقيقة الأمر هناك اختلافات وتناقضات كبيرة حول أصل وجذور الأقلية الترقية، غير أنه تم التوصل وبالرجوع إلى الحجج التاريخية واللغوية إلى اعتبار التوارق جزءاً لا يتجزأ من

¹ حسين بوقارة، "مشكلة الأقلية الترقية و انعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي"، العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008، ص 6

السكان الأصليين لشمال إفريقيا ساهمت الغزوات المختلفة في إرغامهم على الهروب والهجرة إلى أعماق الصحراء¹.

ويشترك التوارق في مجموعة من الصفات هي:²

اللغة: يتحدث التوارق التماشكا، ويكتبون بخط أبجدية خاصة هي التيفيناغ.

الدين: التوارق هم مسلمون يمارسون شكلا معتدلا من الإسلام مكيف وفق نمط الحياة وخصوصيات المجتمع وهم يعطون أولوية للمرأة في المجتمع.

البنية الاجتماعية: تنظيم المجتمع هرمي على قمته الطبقة الأرستقراطية وعموما هناك أربع طبقات رئيسية في المجتمع الترقى:³

طبقة النبلاء أو الطبقة الأرستقراطية Imouhar imajeren: وهي الطبقة الأكثر هيمنة على النسيج الاجتماعي الترقى من الناحيتين المادية والمعنوية.

طبقة رجال الدين Ineslemen: أو الولي المسلم الذي يتمحور دوره في التنشئة و التكوين الديني وهي توجد بالجزائر و بدرجة أقل في ليبيا.

طبقة الأمراد Imrad: وهي تحتل موقعا وسطا في السلم الاجتماعي الترقى وهي متكونة في الأساس من الرحل المالكين للثروة الحيوانية أو القائمين على رعايتها لصالح طبقات أعلى.

طبقة العبيد Iklus: وهم مجموعة من الأجانب تم جلبهم إلى المنطقة للقيام بالأعمال الشاقة لصالح الطبقات الأخرى و لكنهم يمثلون أغلبية عددية لا يستهان بها داخل المجتمع الترقى.

وإن كانت هذه الأقليات الترقية تعرف نوعا من الاستقرار في كل من ليبيا والجزائر وبوركينا فاسو فإن عدم الاستقرار والعلاقات التنافسية هو ما يميز وضع هذه الأقليات في كل من مالي والنيجر، بما يمكن أن يؤثر على الاستقرار في الدول الثلاث الأخرى وخاصة منها الجزائر ذات الحدود الجغرافية الطويلة مع كلتا الدولتين.

وأصول المشكل الترقى في كل من مالي والنيجر ترجع إلى فترة الاستعمار الفرنسي وبدايات الاستقلال أين قام مجموعة من زعماء قبائل النيجر ومالي بمعارضة استقلال شمال الدولتين في إطار جمهورية النيجر أو جمهورية مالي وقد بعثوا برسالة إلى الجنرال

¹ حسين بوقارة، "مشكلة الاقلية الترقية و انعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الافريقي" أ المرجع السابق الذكر، نفس الصفحة

² Mehdi Taje, « sécurité et stabilité dans le sahel africain », op.cit.,p60

³ نفس المرجع، ص 7

De gaulle يطالبون فيها بضرورة فصل أو اقتطاع الأقاليم الصحراوية عن دول الساحل الإفريقي المستقلة من أجل التمهيد لقيام جمهورية ترقية¹.

غير أن الأجهزة السياسية في كل من مالي والنيجر وبعد حصولها على استقلالها حاولت إرغام الأقليات الترقية على الاندماج ضمن الهياكل الوطنية مما أدى إلى تأزم الأوضاع للتوارق باختلاف طبقاتهم الاجتماعية وأصبحوا يعانون من تهميش كبير ضمن حكوماتهم. ولأنهم رفضوا أن يكونوا مواطنين من الدرجة الثانية بدأ التوارق الكفاح المسلح ضد مترئسيهم الجدد منذ السنوات 1961-1963 في كل من مالي والنيجر غير أن محاولتهم هذه تم استيعابها بسرعة عن طريق القوة². وقد كان هذا بمثابة التمرد الأول للأقليات الترقية على الحكومة في مالي و النيجر.

أما التمرد الثاني فجاء بعد فترة الجفاف المدمر الذي عانت منه المنطقة بين عامي 1968-1974 وبعد ذلك مرة أخرى في عام 1980 و1985، مما قوض معيشة الشعوب الرعوية البدوية وأسفر عن مقتل نسبة عالية جدا من الثروة الحيوانية وإضطر العديد من البدو إلى البحث عن مناطق لجوء فأصبح طوفان من اللاجئين التوارق يتدفقون إلى الدول المجاورة³. وقد كانت الجزائر أكثر الدول التي استقبلت هؤلاء اللاجئين حيث أقامت السلطات الجزائرية بالتعاون مع الصليب الأحمر الدولي مراكز لاستقبال هؤلاء المهاجرين بمنطقة عين قزام⁴، استمر هذا الوضع لمدة عشر سنوات إلى أن تحسنت الظروف المناخية وعاد اللاجئون التوارق إلى مواطنهم الأصلية أين وجدوا ظروفًا اقتصادية واجتماعية قاسية، إضافة إلى رفض حكوماتهم لهم حيث أن كل من حكومتي مالي والنيجر نفيتا انتماء هؤلاء التوارق إليها وأصبح كل طرف يدعي بأنهم ينتمون إلى الطرف الآخر.

وهكذا أصبحت عوامل عديدة كالجفاف الحاد، الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة وما تولد عنها من بطالة وعدم استقرار بالإضافة إلى استغلال مشكلة التوارق من قبل الدول المجاورة، سببا وراء بروز حركات مسلحة في شمالي النيجر ومالي دخلت في مواجهات مسلحة مع بماكو ونيامي على امتداد سنوات التسعينات فكانت مذبحة **Tchin Tabaraden** التي

¹ حسين بوقارة، «مشكلة الاقلية الترقية و انعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الافريقي»، المرجع السابق الذكر، ص 8

² Mehdi Taje, « sécurité et stabilité dans le sahel africain », op.cit.,p63

³ Kalifa Kaita, « conflict and conflict resolution in the sahel :the tuareg insurgency in mali »,op.cit., p 12

⁴ نفس المرجع

ارتكبتها القوات العسكرية النيجيرية يوم 7 ماي 1990 ضد التوارق¹، إثر هجوم مجموعة من الشبان التوارق على مقر الدرك لتقديم لائحة من المطالب تدور في مجملها حول ضرورة التوزيع العادل للمساعدات الدولية الموجهة للمنطقة والتوقف الفوري عن المعاملات القمعية للقبائل الترقية من طرف أفراد الجيش النيجيري². وفي 29 جوان من نفس السنة وانطلاقا من ميناكا المالية قام توارق مالي كذلك بسلسلة من الهجمات على مراكز الجيش المالي.

تأزم الأوضاع هذا أدى إلى محاولة البحث عن صيغ للتسوية والتهدئة بين الأقليات الترقية وحكومتها المالية والنيجيرية وإيجاد قنوات للتفاوض والوساطة بينهما. وقد قبل الرئيس المالي **Traore** الوساطة الجزائرية وتم التوقيع يوم 6 جانفي 1991 على اتفاقية تمناست بين الحكومة المالية والقادة العسكريين التوارق³، كما تم التوصل وبواسطة جزائرية إلى معاهدة السلام بين الحركات الترقية والحكومة النيجيرية في 24 افريل 1995.⁴

غير أنه و بعد هذه الاتفاقيات والاتفاقات الأخرى التي تلتها، ظل الوضع الترقى غير يستقر خاصة في شمال مالي أين وجدت بعض التنظيمات الإرهابية ذات الطبيعة الدولية والإقليمية في العلاقة المتذبذبة بين السلطات المالية والحركات الترقية، البيئة الملائمة لتحقيق مآربها.⁵ ونتيجة للظروف المعيشية القاسية التي يعاني منها التوارق أصبح العديد منهم يعمل في إطار الجريمة المنظمة والتعامل مع الإرهابيين الوافدين إلى الإقليم، ليس هذا فحسب بل إن للتدخلات الخارجية سواء كانت إقليمية من دول الجوار أو دولية من الدول أصحاب المصالح المتضاربة في المنطقة، دور كبير في استمرار اللاإستقرار وتأزم الوضع الترقى.

المطلب الثالث: الواقع الاقتصادي

إن ما يميز الواقع الاقتصادي في الساحل الإفريقي هو هشاشة وتدهور اقتصاديات دوله بحيث أن معظم دول الساحل الإفريقي تصنف ضمن فئة البلدان الأقل نموا.

وحسب إحصائيات ندوة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية سنة 2009، فإن الناتج المحلي الإجمالي لتشاد قدر فقط بـ 8.914 مليون دولار، السودان 68.530 مليون دولار، مالي

¹ Mahdi Taje, « sécurité et stabilité dans le sahel africain », op.cit. p64

² حسين بوقارة، "مشكلة الاقلية الترقية و انعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الافريقي"، المرجع السابق الذكر، ص 8

³ Kalifa Kaita, « conflict and conflict resolution in the sahel : the tuareg insurgency in mali », op.cit., p 16

⁴ نفس المرجع

⁵ نفس المرجع

8.273 مليون دولار، النيجر 4.905 مليون دولار، موريتانيا 3.201 مليون دولار، السينغال 13.333 مليون دولار، بوركينا فاسو 8.431 مليون دولار، أما نيجيريا ولأنها أول منتج للنفط في إفريقيا فإن إنتاجها المحلي مرتفع نوعا ما بحيث يقدر بـ 222.867 مليون دولار¹.

هذا بالإضافة إلى الديون الخارجية الكبيرة التي تعاني منها هذه الدول فحسب إحصائيات 2009 للحولية الاقتصادية الإفريقية التي قدمتها المؤسسات الثلاث: مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، الإتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا فقد قدر حجم الديون الخارجية لبوركينا فاسو بـ 1751 مليون دولار، تشاد 2134 مليون دولار، مالي 1863 مليون دولار النيجر 795 مليون دولار، نيجيريا 3761 مليون دولار، السينغال 5551 مليون دولار، موريتانيا 2134 مليون دولار والسودان 34360 مليون دولار².

ويعد ضعف الأداء الاقتصادي والفساد المنتشر في الأجهزة السياسية والاقتصادية في دول الساحل الإفريقي بالإضافة إلى الظروف المناخية الصعبة التي تعاني منها المنطقة، خاصة منها الجفاف الذي اضعف وأدى إلى انعدام الإنتاج الزراعي في بعض مناطق الساحل الإفريقي الذي كانت تعتمد عليه بقوة اقتصاديات دول المنطقة، من العوامل التي أدت إلى انتشار الفقر في دول الساحل الإفريقي وجعل دوله الأقل نموا في العالم بل إن دولة كالنيجر تعتبر تحت خط الفقر. غير أن اكتشاف مؤشرات ثروة نفطية هامة في الساحل الإفريقي³، و في حال الإدارة الجيدة لها من قبل حكومات المنطقة فإنه من الممكن أن تتحسن الظروف المعيشية للسكان في الساحل الإفريقي.

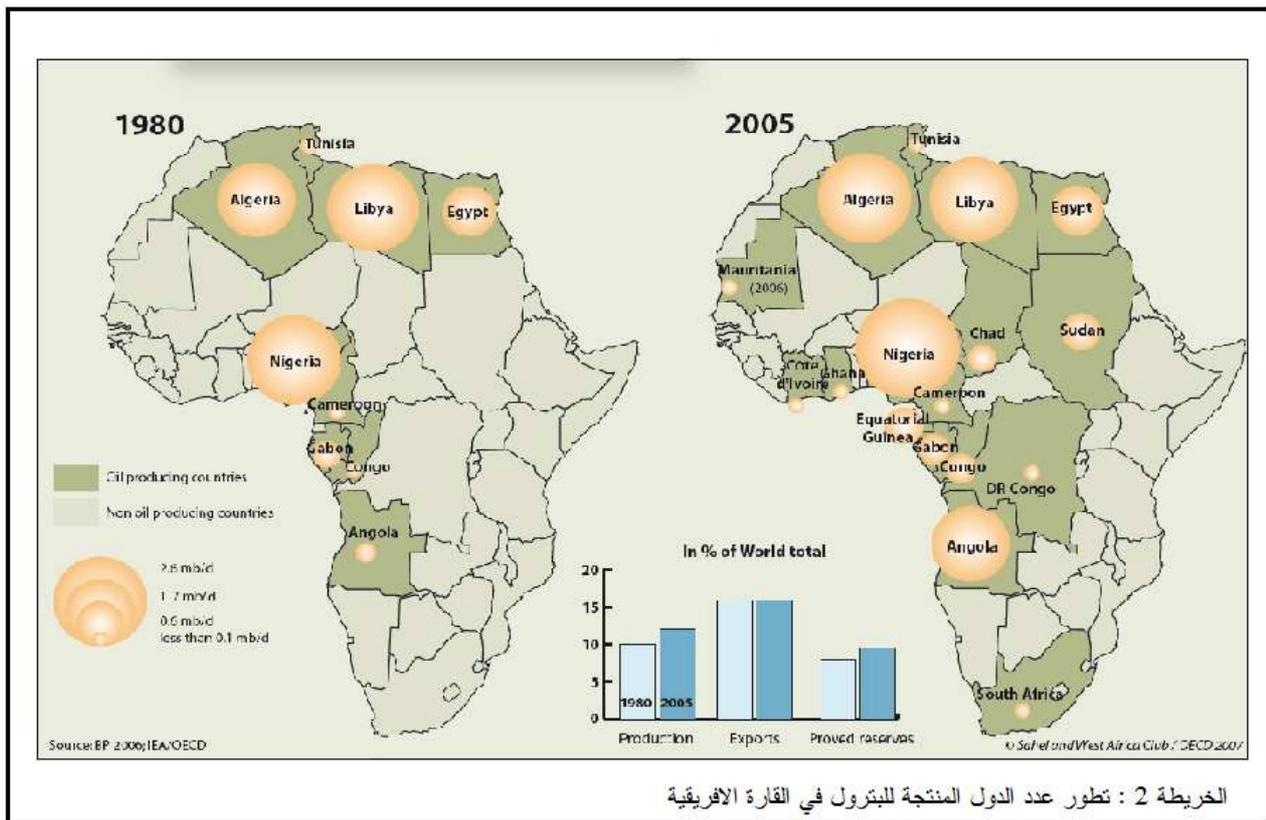
ومن أهم الدول التي تم اكتشاف تلك المؤشرات فيها، نجد تشاد وموريتانيا إضافة إلى السودان. والخريطة المرفقة توضح كيف أن دولاً كالسودان وتشاد وموريتانيا لم تكن من الدول المنتجة للبتروول في فترة الثمانينات ولكنها أصبحت كذلك، كما أن الدول المنتجة القديمة كنيجيريا و الجزائر وأنغولا قد ارتفع إنتاجها بشكل واضح⁴.

¹ United nations conference on trade and development, « Unctad hanbook of statistics 2009 », New York and Geneva : United Nations publication, p 412

² African statistical yearbook 2009, p 100,130,256,262,292,298,316,346, in : <http://www.africa-union.org/root/UA/Annonces/African%20Statistical%20Yearbook%202009%20-%202000.%20Full%20Volume.pdf>

³ السيد ولد اباه، " المعادلة الجديدة في الساحل الإفريقي " ، الشرق الأوسط، العدد 10671، الجمعة 15 فيفري 2008

⁴ Oil and gaz, Atlas on regional integration in west Africa, energy series, p 9 in : <http://www.oecd.org/dataoecd/28/43/38903590.pdf>



وقد وصل إنتاج السودان من النفط عام 2006 إلى 500 ألف برميل يوميا، أما تشاد فقد بدأت في الإنتاج في شهر جويلية 2003 من حوض دوبا (Doba) وبلغ الإنتاج التشادي من النفط 225 ألف برميل عام 2006.¹

و يشحن البترول التشادي عبر خط أنابيب يمتد من تشاد إلى الكاميرون ويبلغ طوله 1070 كيلومتر يصب في مرفأ كربي الكاميروني في ساحل خليج غينيا.²

و بالإضافة إلى النفط هناك مواد أخرى تزرخ بها دول الساحل الإفريقي، حيث تحتل النيجر المرتبة الأولى إفريقيا في إنتاج اليورانيوم (3434 طن في عام 2006) بزيادة قدرها 11% عن العام السابق و المرتبة الرابعة عالميا بعد كندا، أستراليا و كازاكوستان³. كما تم اكتشاف وجود اليورانيوم في منطقتي جبال النوبة و حفرة النحاس بالسودان⁴.

¹ محمود ابو العينين و آخرون، التقرير الاستراتيجي الإفريقي (2006-2007)، القاهرة: معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، الطبعة الأولى، 2006، ص 116
² عبد الله صالح، "الازمة التشادية.. إلى أين"، المرجع السابق الذكر، ص 129
³ محمود ابو العينين و آخرون، نفس المرجع، ص 129
⁴ نفس المرجع، ص 132

إن مصادر الطاقة هذه التي تتوفر عليها دول الساحل الإفريقي هي مهمة من أجل تنفيذ برامج التنمية في هذه الدول، غير أن الفشل السياسي والاقتصادي والفساد الإداري الذي يطغى على أجهزة الدولة في الساحل الإفريقي يحول دون ذلك، فتصبح هذه المواد الطاقوية ذات أهمية أكبر بالنسبة للدول الكبرى خاصة منها الصين، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت ترى في منطقة الساحل الإفريقي منطقة إستراتيجية لما تتمتع به من مواد خام لم تستغل بعد فأصبحت تلك الدول تتسابق من أجل أخذ النصيب الأكبر منها وتأمين مستقبلها الطاقوي.

وإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية محور دراستنا تهتم بالمواد الطاقوية في الساحل الإفريقي فهل هذا هو الدافع الوحيد لاهتمامها بالمنطقة؟ أم أن الوضع الأمني غير المستقر والمتأزم في الساحل الإفريقي هو الآخر يدفعها للاهتمام بالإقليم في إطار إستراتيجيتها الكونية لمحاربة الإرهاب ومواجهة تحديات العولمة؟ أم أن الأمر يتعدى إلى أكثر من ذلك وأنه يرتبط باهتمام أمريكي بالقارة الإفريقية ككل؟

إن محاولة الإجابة على هذه التساؤلات هي مضمون العنوان الموالي " المنطلقات الموجهة للاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي " .

المبحث الثاني: المنطلقات الموجهة للاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي

من خلال ما تمت دراسته في الفصل الأول من هذا البحث حول مضامين الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، خاصة بعد القراءة في وثيقتي إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لعامي 2002 و 2006، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج فيما يخص عناصر هذه الإستراتيجية، تمحورت بالأساس حول تعزيز قيم الحرية والديمقراطية والحفاظ على تكريس الهيمنة والقيادة الأمريكية ومحاربة ما يشكله الإرهاب والدول المارقة الداعمة له من تهديد للأمن الأمريكي والدولي عموماً، خاصة في ظل إمكانية استخدام أسلحة الدمار الشامل من قبل الإرهابيين، لذلك فمحاربتهم ضرورية حتى ولو كانت بوسائل عسكرية. هذا بالإضافة إلى التحديات الجديدة التي أفرزتها العولمة والمتجسدة في الدولة الفاشلة أكثر من غيرها.

وبعد ما تمت دراسته حول واقع الساحل الإفريقي، واقعا جيوسياسيا، امنيا واقتصاديا أصبح بالإمكان تحليل أبعاد التوجه الاستراتيجي الأمريكي نحو منطقة الساحل الإفريقي. فهل يتوفر الساحل الإفريقي على احد أو كل من المعطيات الأمنية والاقتصادية والجيوسراتيجية التي أصبحت موجهة ومحددة للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ؟

المطلب الأول : المنطلق الأمني

من خلال دراستنا للواقع الأمني للساحل الإفريقي اتضح بأن هذه المنطقة تعاني من العديد من المشاكل التي تجعل من الوضع الأمني فيها غير مستقر، حيث تنتشر الجريمة المنظمة بكل أشكالها، الأزمات الداخلية ومشاكل الأقليات، إضافة إلى التنظيمات الإرهابية التي لجأت في الآونة الأخيرة إلى منطقة الساحل الإفريقي، فنجد الحركة الجزائرية المعروفة بالجماعة السلفية للدعوة و القتال (GSPC) قد حاولت تجنيد وتدريب أتباع لها من بين دول الساحل المجاورة، والاستفادة من طرق التهريب عبر الصحراء والمساحات الواسعة للمنطقة غير الخاضعة للحكومة¹.

¹ Anthony Lake & Christine Whitman « More than humanitarian : A strategic U.S approach toward Africa », new york : report of an indenpendent task force, council on foreign policy, 2006, p 79

لهذا أصبحت واشنطن تعتبر منطقة الساحل الإفريقي جبهة جديدة في حربها العالمية على الإرهاب، فأصبح تسهيل التعاون بين الحكومات في المنطقة وتعزيز قدرتها من أجل مكافحة التنظيمات الإرهابية ومنع تلك التنظيمات من إقامة قواعد في هذه المنطقة هدفا رئيسيا للولايات المتحدة.

من هنا تظهر أهمية الساحل الإفريقي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن الاهتمام به يدخل في إطار الحرب العالمية الأمريكية على الإرهاب. فإن كانت العمليات الإرهابية الحالية في المنطقة تستهدف خطف الأجانب أو المنشآت الحكومية لدول المنطقة، أو بعض العمليات في الدول المجاورة كتفجيرات الدار البيضاء، فإن صانع القرار الأمريكي يخشى من تطور نشاط الجماعات الإرهابية إلى خارج الحدود الإقليمية ويتعداها إلى الدول الغربية، كما يخشى من تهديد مصالحه في المنطقة في حد ذاتها، كما حدث في دلتا النيجر حيث ومنذ سنة 2003 تكررت الاضطرابات في حقول النفط في المنطقة، خاصة في الحقول النيجيرية وهو ما يشكل تهديدا للمصالح الأمريكية في تأمين واستقرار التنقيب عن النفط والمعادن .

وتعتبر الولايات المتحدة أن الدول الفاشلة هي أرضية خصبة لتنامي الجماعات الإرهابية، و إن كانت الخصائص الأساسية للدولة الفاشلة، أو فشل الدولة تبدو من خلال:¹

- فقدان الدولة القدرة على أداء الوظائف الأساسية للحكم
- فقدان الحكم في الدولة لشرعيته
- عدم قدرة المؤسسات السياسية لتلبية المهام الأساسية للحكم الشرعي
- الانهيار الاقتصادي

فإن دول الساحل الإفريقي وباعتبارها تتوفر على هذه الخصائص، فإن هذا ما يجعلها محورا للاهتمام الأمريكي، خاصة في ظل ما يتولد عن فشل هذه الدول من انتشار لمختلف أشكال الجريمة المنظمة، حيث يؤكد صناع القرار الأمريكي أن الجماعات الإرهابية المحلية منها والدولية، خاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تركز نفسها لأعمال التهريب على أنواعها بما في ذلك الأسلحة و تجنيد الأعضاء الجدد من السكان المحليين،² خاصة وأن

¹ Robert H.Dorff, « Responding to the failed state :the need for strategy », **small wars and insurgencies**, vol.10,no.3,1999,p 63-64

² Yahia H.Zoubir, « la politique étrangère américaine au maghreb :constances et adaptation », **journal d'étude des relations internationales au moyen orient**, vol.1,no.1,juillet 2006,p 125

هؤلاء يعانون من البطالة وسوء المعيشة والاضطهاد في حكوماتهم. وحسب ما جاء في وثيقة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب لعام 2006 فان:

" الولايات المتحدة ستستمر في منع الإرهابيين من استغلال المناطق غير الخاضعة للحكم كملاجئ لهم، وتأمين هذه المساحات التي تسمح لأعدائنا بالتخطيط والتنظيم والتدريب والتحضير للعمليات، سوف نقضي على هذه الملاذات تماما"¹.

وعلى هذا الأساس جاءت المبادرة الأمريكية المعروفة بـ: "بان الساحل (PSI)" لتقوية دول الساحل الفاشلة والأفقر على مستوى العالم، المبادرة التي ارتأت الولايات المتحدة بأنها ضرورية، خاصة بعد قيام الجماعة السلفية للدعوة والقتال GSPC بقيادة عماري صايفي المعروف بـ: "البارا EL-PARA" * باختطاف 31 سائحا أوروبيا في الصحراء كانوا قد هربوا من الجزائر إلى مالي وقد أطلق البارا صراحهم مقابل 5000000 يورو دفعتها له الحكومة الألمانية في مطلع عام 2004.²

وأصبحت الولايات المتحدة ترى انه من الضرورة التواجد في الساحل الإفريقي أكثر من أي وقت مضى، خاصة بعدما أعلنت الجماعة السلفية للدعوة والقتال ولاءها لأسامة بن لادن في سبتمبر 2006، وغيرت من اسمها إلى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM)"، وهو ما أدى إلى التكهن بأن القاعدة في المغرب الإسلامي قد تصبح أكثر الفرق خطورة وقادرة على تهديد مصالح الولايات المتحدة وشن هجمات في أوروبا.³

لكن هل بالفعل وصلت التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي وخاصة منها الإرهاب، إلى الدرجة أو المرحلة التي تسمح لها بالوصول والتهديد خارج المنطقة الساحلية، أم أن هذا التهويل الكبير من قبل الولايات المتحدة وباقي الدول الغربية وبالأخص فرنسا، هو من أجل غايات أخرى، قد يكون النفط أولها؟. خاصة و

أن هناك من التقارير الدولية التي ذهبت إلى خلاف ما ذهبت إليه واشنطن، ففي تقرير لجنة الأزمات الدولية الصادرة يوم 31 ماي 2005 بعنوان "الإرهاب الإسلامي في الساحل: حقيقة أم وهم"، جاء بأن منطقة الساحل الإفريقي لا تشكل خطرا بالدرجة التي تصورها الولايات

¹ National strategy for combating terrorism, september 2006, p 16 in : <http://www.cbsnews.com/htdocs/pdf/NSCT0906.pdf>

² Robert G.Berschinski, « Africom's dilemma :The global war on terrorism,capacity building,humanitarianism,and the future of U.S security policy in Africa » , november 2007 ,p 24 in : <http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub827.pdf>

³Lianne Kennedy-Boudali, « Examining U.S.counterterrorism priorities and strategy across africa's sahel region », op.cit., p3

المتحدة، إلا أن التصور الخاطئ والتعامل الخاطئ يؤديان إلى نتائج غير مرجوة. واعتبر التقرير أن الإسلام في المنطقة هو جيد ومعتدل، وأنه ليس هناك تهديدات حقيقية في الوقت الحالي، ومع ذلك لا بد من الحذر في المبالغة في تقدير أهميتها، خاصة في ظل توافد ممن هم إسلاميين أصوليين إلى المنطقة.

حسب ما جاء في التقرير فإن الحفاظ على الأمن والاستقرار في الساحل الإفريقي لا يكون بالوسيلة العسكرية وإنما لا بد من التعامل مع التهديدات الأمنية في المنطقة بأفق واسع من خلال المساعدات التنموية أكثر من المساعدات العسكرية. ولذلك فقد ثمن التقرير " مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCT) " عن سابقتها "بان الساحل"، لأن هذه الأخيرة ركزت فقط على المساعدات في المجال العسكري، في حين أن مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء قد وسعت مجال المساعدات إلى المساعدات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.¹

إذا كان الوضع الأمني في الساحل الإفريقي، لم يصل بعد إلى مرحلة تهديد المصالح الأمريكية سواء خارج الإقليم أو داخله، أو حتى على المستوى الإفريقي بصفة عامة، فنجد ان الولايات المتحدة لم تقم إلى حد الساعة بعمليات عسكرية مباشرة تستهدف الإرهابيين في المنطقة باعتبارهم مهددين لأمنها والأمن الدولي عموماً، بل اكتفت الولايات المتحدة بتقديم المساعدات فقط وخاصة منها العسكرية. فإن هذا ما يدفعنا إلى طرح دافع آخر قد يكون هو الآخر وراء هذا الاهتمام الأمريكي بالساحل الأفريقي، يرتبط هذا الأخير بالمؤشرات النفطية التي تم اكتشافها مؤخراً في المنطقة.

¹International crisis group, « Islamic terrorism in the sahel :fact or fiction ? », Africa report ,no.92,31 march 2005,p 35 ,in : <http://allafrica.com/peaceafrica/resources/view/00010608.pdf>

المطلب الثاني: المنطق الطاقوي

يعد استهلاك الطاقة قضية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها قوة اقتصادية وعسكرية كبيرة، فتعتبر هذه الأخيرة أن أي توقف للإمدادات النفطية سيشكل تهديدا لأمنها القومي.¹ وقد عبر الرئيس الأمريكي جورج بوش عن العلاقة بين الأمن القومي الأمريكي و الطاقة بقوله:

" الأمن الطاقوي هو الأمن القومي ونحن يجب أن نعمل وفقا لذلك".²

و ضمن وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لعام 2006، تحت عنوان: "إطلاق حقبة جديدة من النمو الاقتصادي العالمي من خلال الأسواق الحرة و التجارة الحرة " تم التأكيد على ضرورة فتح ودمج والتنويع في أسواق الطاقة لضمان الاستقلال الطاقوي، حيث جاء فيه:

" إن الولايات المتحدة هي ثالث أكبر منتج للنفط في العالم، ولكننا نعتمد على مصادر دولية لتوريد أكثر من 50% من احتياجاتنا، و فقط عدد قليل من الدول يقدم الإسهامات الكبيرة للنفط في العالم والمفتاح لضمان امن الطاقة لدينا هو التنويع في مناطق موارد الطاقة".³

وإن كانت الولايات المتحدة تسعى إلى التنويع في مناطق وارداتها النفطية فهي في الوقت ذاته تسعى إلى تقليص اعتمادها على نفط الشرق الأوسط ويرجع ذلك إلى النزاعات الحالية والمحتملة في هذا الأخير وما يمكن أن تحدثه من تأثيرات جيوبوليتيكية على أكبر الموردين للنفط للولايات المتحدة في المنطقة. ونفس الأمر بالنسبة لفرنزويلا التي تعاني من استمرار عدم الاستقرار السياسي.⁴

هذا ما دفع الولايات المتحدة إلى البحث عن بدائل حدها تقرير وكالة الطاقة الأمريكية الصادر في ماي 2001 بمنطقتين رئيسيتين يرى ضرورة الاهتمام بهما وهما بحر قزوين والقارة الإفريقية، غير أن الاستكشاف والاستخراج من بحر قزوين لا زالت تتخلله العديد من الصعوبات والعراقيل والصعوبة الأكبر تكمن في نقل النفط القزويني، حيث تبذل الولايات المتحدة مجهودات كبيرة من اجل مد خطوط أنابيب نفط جديدة برية مما يسمح بالاستمرار في

¹Chrif Dris, « Etats-unis et Afrique sahel-saharienne : Agenda énergétique et sécuritaire », op.cit., p 58

² Ibid

³ The National Security Strategy of the united states of America ,March 2006 ,op.cit., p 28

⁴ Africa oil policy initiative group, « African oil : A priority for U.S national security and African development », institute for advanced strategic&political studies symposium, january 25, 2002, p 8,in :

<http://www.iasps.org/strategic/africawhitepaper.pdf>

توسيع الإنتاج والتصدير و يساعد أيضا في تخفيف المخاطر البحرية الناتجة عن الازدحام في مضيق بوسبوروس (bosporus)¹، كذلك تعد الحرب التي لازالت دائرة في أفغانستان والاضطرابات المتكررة في القوقاز من أهم العراقيل التي تصعب على الولايات المتحدة الاستفادة من نفط بحر قزوين بصفة كبيرة.

لذلك تبقى إفريقيا البديل الأنسب بالدرجة الأولى. وحسب ما جاء في تقرير لـ: مجموعة مبادرة السياسة النفطية الإفريقية (african oil policy initiative group)، فإن أهمية إفريقيا بالنسبة للاحتياجات النفطية الأمريكية هي في ارتفاع متزايد و بصفة خاصة غرب إفريقيا، حيث هناك توقعات بان يصل أكثر من 2.5 مليون برميل من النفط الإفريقي إلى الأسواق الأمريكية بحلول عام 2015²، أي ما يعادل 25% من الواردات الأمريكية من النفط. وقد اعتبر التقرير أن هذا التنوع في موارد النفط هو مسألة تتعلق بالأمن القومي الأمريكي وأنه شرط أساسي لحرية العمل في السياسة الخارجية الأمريكية، وعلاوة على ذلك فان غرب إفريقيا يوفر السرعة، أمنا أكثر، وتعقيدات اقل.³

ودول الساحل الإفريقي باعتبارها تصنف ضمن دول غرب إفريقيا فهي حضيت بهذا الاهتمام الأمريكي في مجال الطاقة، خاصة بعدما أصبح الدور الصيني في المنطقة بارزا، وهو ما شكل مصدر قلق للعقل الاستراتيجي الأمريكي الذي ليس من صالحه السماح للصين بالهيمنة والسيطرة على نفط القارة الإفريقية، مما سيؤثر على ميزان القوى الحالي الذي هو في مصلحة الولايات المتحدة، فالصين تخطط لاستثمار أكثر من 7 مليارات دولار من اجل اكتشافات نفطية في نيجيريا، وتعد لتطوير الاستثمارات على طول الحدود التشادية النيجيرية.⁴ كما أن الصين تحصل على 60% من البترول السوداني.

وبالنسبة للاهتمام الأمريكي بنفط الساحل الإفريقي فهو يظهر جليا من خلال حجم الاستثمارات الأمريكية في المنطقة، فنجد ثلاث شركات أمريكية هي: "اكسون موبيل"، "بتروناس" و"شيفرون"، لها نحو 95% من استثمارات النفط التشادي و تخطط هذه الشركات إلى مد خط بترول من الخليج العربي يمر من ميناء "ينبع" السعودي إلى ميناء عروس

¹ National energy policy development group, « National Energy Policy, may 2001 », chapter8,p 12 in : <http://www.wtrg.com/EnergyReport/National-Energy-Policy.pdf>

² Africa oil policy initiative group, « African oil : A priority for U.S national security and African development », op.cit., p 6

³ Ibid,p 8

⁴ Chrif Dris, « Etats-unis et Afrique sahel-saharienne :Agenda énergétique et sécuritaire »,op.cit., p 60

السوداني، مخترقا دارفور إلى تشاد، ليلحق بالأنبوب الحالي الذي يبدأ من حقول "دوبا" التشادية ليصب في المحيط الأطلسي.¹

وفي نيجيريا فإن 58% من النفط النيجيري يذهب إلى الولايات المتحدة، أي حوالي 8% من الواردات النفطية الأمريكية.²

أما فيما يخص السودان فكانت لشركة "شيفرون" الأمريكية استثمارات بما قيمته 1 بليون دولار أمريكي في الاكتشافات النفطية التي أكدت وجود احتياطي نفطي يقدر بأكثر من بليون برميل، غير أن الشركة باعت أسهمها للحكومة السودانية³، وخرجت من السودان عام 1992 لتترك المجال مفتوحا للدول الآسيوية، أهمها ماليزيا والهند وبصفة اكبر الصين التي أصبحت تحصل على 7% من وارداتها النفطية من السودان.⁴ وشركة "شيفرون" الآن تسعى جاهدة لاستعادة عقودها للتقيب على البترول في السودان، لذلك نجد أن العديد من الخبراء يرجعون الاهتمام الأمريكي بدارفور، ليس للمشكلة الإنسانية المتفاقمة فيها وإنما للتنافس الدولي الشديد على بترول القارة الإفريقية، حيث جاء في دراسة للمجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية (CFR) أن الاهتمام الأمريكي بدارفور يتخطى مسألة الاعتبار الإنسانية حيث تدرك الولايات المتحدة الموقع الاستراتيجي لدافور المحاذي لبحيرة بترول تمتد من إقليم بحر الغزال مرورا بالتشاد والنيجر وموريتانيا ومالي والكاميرون، كما أن دارفور تمثل المدخل الرئيسي لغرب إفريقيا وتلاصق دارفور حدودا مفتوحة على مناطق النفوذ الفرنسي في تشاد وإفريقيا الوسطى.⁵

ولو انه يبدو بأن الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي دفعته مصالح أمريكية متمثلة في الاستحواذ على النفط في المنطقة، إلا انه في حقيقة الأمر، وإن كانت فعلا هناك اكتشافات نفطية في تشاد وموريتانيا وأن هناك إنتاج فعلي للنفط في هذه الدول، إلا أن ما تنتجه دول الساحل الإفريقي وما تتوفر عليه من إحتياطات كبيرة لا يقارن مع ما تتوفر عليه دول افريقية أخرى خاصة تلك التابعة لخليج غينيا، وهو ما يدفعنا إلى طرح هذا التساؤل :

¹ عبد الله صالح، "الازمة النشادية .. الى اين"، المرجع السابق الذكر، ص 129

² Danielle Longton, « U.S. trade and investment relationship with sub-saharan Africa :The African growth and opportunity act and beyond », **CRS report for congress**, january 25,2008, p 7

³ Anthony Lake &Christine Whitman, « More than humanitarian :A strategic U.S approach toward Africa »,op.cit., p43

⁴ Ibid

⁵ محمود ماضي، " الاهتمام الامريكي بدارفور مرتبط بتوجه استراتيجي نحو افريقيا " ، سويس انفو ، 3 ماي 2007 ، في :

<http://www.swissinfo.ch/ara/detail/index.html?cid=5863302>

إذا كان نطف الساحل الإفريقي ليس بالأهمية التي تسد احتياجات الولايات المتحدة النفطية على الأقل في الوقت الحالي، حيث لا تزال الاستكشافات مستمرة، لماذا إذن هذا الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي؟

خاصة وأنه من خلال العنصر المتعلق بالمنطق الأمني للاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي، تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي لم تصل بعد إلى الخطورة التي تصورها الولايات المتحدة مع إمكانية حدوث ذلك في المستقبل. فمن الواضح إذن أنه لا يمكن الاعتماد على البعد الأمني لوحده، أو على البعد الطاقوي لوحده، أو حتى على كليهما فقط من أجل تفسير الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

من هنا يمكننا الاعتماد على بعد آخر هو البعد الجيوستراتيجي كمنطلق للاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي، حيث تظهر أهمية الساحل الإفريقي من خلال ما يتمتع به من موقع استراتيجي محاذي لاثنتين من أهم المناطق التي أصبحت تعرف تنافسا دوليا كبيرا عليهما في الآونة الأخيرة وهما المغرب العربي وخليج غينيا.

المطلب الثالث: المنطق الجيوستراتيجي

إذا كانت الولايات المتحدة تبرر اهتمامها بالساحل الإفريقي انطلاقا من التهديدات الأمنية الموجودة فيه، فإنه لا يمكن التغاضي عن البعد الجيوستراتيجي * للساحل الإفريقي وما يشكله من أهمية بالنسبة للسياسة الأمريكية تجاه مناطق معينة في القارة الإفريقية لها مصالح إستراتيجية فيها.

و تبرز الأهمية الجيوستراتيجية للساحل الإفريقي، من كون المجال الجغرافي لهذا الأخير هو قريب من منطقتين إفريقيتين لهما أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة و هما كما سبق الذكر المغرب العربي وخليج غينيا.

* الجيوستراتيجية: هي التخطيط السياسي و الاقتصادي و العسكري الذي يهتم بكل مكونات العامل الجغرافي لمنطقة اقليمية معينة، و دورها من حيث إمكانية استخدامها في تحليل او تفهم المشكلات السياسية او الاقتصادية ذات الصلة الدولية

الفرع الأول : أهمية المغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة

إن منطقة المغرب العربي التي كانت إلى حد قريب مركز نفوذ أوروبي وفرنسي على الأخص، أصبحت الولايات المتحدة تبرز اهتماما غير مسبوق بها، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وقد تمحور هذا الاهتمام حول الجانبين الاقتصادي والأمني.

قبل أحداث 11 سبتمبر 2001، كان الاهتمام الأمريكي اقتصاديا في المقام الأول، ويعد التحالف الاقتصادي بين الولايات المتحدة وشمال إفريقيا أوضح مؤشر على ذلك وهو يعرف أيضا باسم "مبادرة ايزنستات (Eizenstat)" التي أنشئت عام 1999 وسميت لاحقا بالبرنامج الاقتصادي الأمريكي لشمال إفريقيا، كان هدفه تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة و بلدان المغرب العربي الثلاث (تونس، الجزائر، لمغرب) في مجال التجارة والاستثمار¹. أصبح هذا البرنامج جزءا من مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط الكبير، حيث هدفت الولايات المتحدة من خلال اهتمامها بالمغرب العربي إلى ربط هذا الأخير بالشرق الأوسط، فطرحته عام 2004 مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يمتد من موريتانيا إلى باكستان وهو ما يبرز الأهمية الجيوستراتيجية للمغرب العربي.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أصبحت الولايات المتحدة تهدف إلى تطوير التعاون الوثيق مع دول المغرب العربي في المجالين الاقتصادي والأمني.

أولا- المجال الاقتصادي

باعتبار دول المغرب العربي وخاصة الجزائر وليبيا تتوفر على ثروة من النفط والغاز الطبيعي، فإن هذا اكسبها أهمية اقتصادية كبيرة عند الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، خاصة في ظل الاستقرار الذي أصبحت تعرفه الجزائر بعد العشرية السوداء التي عانت فيها من ويلات الإرهاب وتحسن العلاقات الليبية الأمريكية بعد اتفاق عام 2003 بشأن قضية لوكيربي، ثم بعدها إعلان ليبيا في أواخر ديسمبر 2003 قرارها بالتخلي عن برنامجها لأسلحة الدمار الشامل²، وهو الأمر الذي أصبح يسمح بانخراط أكبر للولايات المتحدة في هذه الدولة وتكثيف استثماراتها فيها.

ويتضح حجم العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة و مختلف دول المغرب العربي من خلال النقاط الآتية:

¹Yahia H.Zoubir, « la politique étrangère américaine au maghreb :constances et adaptation »,op.cit., p 116

² Ibid. p 121

- بالنسبة للجزائر، بعد توقيعها مع الولايات المتحدة للاتفاق الإطار حول التجارة والاستثمار في جويلية 2001، الهادف إلى مضاعفة حجم التجارة والسماح للشركات الأمريكية بكسب حصة أكبر من السوق الجزائرية خاصة في المواد الهيدروكربونية¹. زاد حجم الاستثمارات الأمريكية في قطاعي النفط والغاز بالجزائر، وأصبحت بذلك الولايات المتحدة أول المستثمرين، فبلغ حجم استثماراتها 2.7 مليار دولار، في حين أن فرنسا الشريك الاقتصادي الأول للجزائر تستثمر فقط 500 مليون يورو حسب إحصائيات لسنة 2003². وقد بدأت الاستثمارات الأمريكية في الجزائر تتجه نحو القطاعات الأخرى في السنوات الأخيرة، ولم تبق منحصرة فقط في قطاع الطاقة مثل الصناعات الدوائية والاتصالات والإعلام الآلي، إلا أن قطاع الطاقة يبقى القطاع رقم واحد من حيث الحجم الإجمالي للاستثمارات الأمريكية.
- أما ليبيا، فبعد تحسن علاقاتها مع الولايات المتحدة منذ عام 2003، بدأت الاستثمارات الأمريكية تتوجه نحوها من جديد، ففي ديسمبر 2005 وقعت شركة "اكسون موبيل" اتفاقات للتنقيب وإنتاج النفط مع شركة النفط الوطنية الليبية³. ولأن ليبيا تتوفر على أكبر احتياطي للنفط في إفريقيا فان هذا يجعل أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة في تعاضم مستمر.
- أما في ما يخص المغرب، فعلاقته مع الولايات المتحدة تعتبر الأقدم والأوثق، سواء من حيث المساعدات أو من حيث المبادلات التجارية، فقدرت قيمة المساعدات الأمريكية للمغرب سنة 2002 ب 72% من حجم المساعدات إلى دول المغرب الثلاث (تونس، الجزائر، المغرب)، وفي سنة 2005 ارتفعت هذه النسبة إلى 81.8% بما يعادل 58 مليون دولار⁴، في حين قدرت قيمة المبادلات التجارية بين الطرفين سنة 2004 بـ 1093 مليون دولار.

¹Yahia H.Zoubir, « la politique étrangère américaine au maghreb :constances et adaptation »,op.cit.,p 119-120

²Alex Lefebvre, « Chirac promotes French interests in Algeria », 15 march 2003 , in : http://www.wsws.org/articles/2003/mar2003/alge_m15.shtml

³ « Exxonmobil signs PSA with Libya national oil », in : <http://www.offshore-mag.com/index/article-display/243177/articles/offshore/top-stories-general-interest/exxonmobil-signs-psa-with-libya-national-oil.html>

⁴ Yahia H.Zoubir, ibid. p 118

• أما بالنسبة إلى تونس فإن كانت تحظى بمكانة خاصة في قائمة الدول المفضلة للولايات المتحدة، فتعتبرها نموذجا ناجحا فيما يخص الإصلاحات، تحرير الأسواق، العلمنة والترقيات المتعلقة بوضع المرأة¹. إلا أن العلاقات الاقتصادية لتونس مع الولايات المتحدة تعتبر ضئيلة مقارنة مع فرنسا، ففي سنة 2002 قدر حجم الاستثمار الأمريكي في تونس 84 مليون دولار فقط واغلب الشركات الأمريكية في تونس هي مختصة في مجال الاستيراد والتصدير.

من الواضح أن أهم الدول بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في الجانب الاقتصادي هي ليبيا والجزائر، باعتبار أن قطاع الطاقة في المغرب العربي هو عامل الجذب الأول للاهتمام الأمريكي بالمنطقة.

ثانيا- المجال الأمني

منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، أصبح الهدف الرئيسي للولايات المتحدة في المغرب العربي هو تطوير التعاون الوثيق بين الطرفين في المجال الأمني والعسكري، وهذا بسبب تفاقم التهديدات الأمنية في المنطقة، خاصة الإرهاب الذي أضحى يشكل احد أهم العوامل المهددة لأمن الدول ومصالحها، حيث ساهمت أحداث 11 سبتمبر 2001 بشكل كبير في توطيد العلاقات الأمريكية المغربية في المجال الأمني، خاصة وأن المغرب العربي هو مجال حيوي بالنسبة للمصالح الأمريكية وبالتالي فإن الحفاظ على الاستقرار فيه تعتبره الولايات المتحدة ضروريا حتى لا تتهدد مصالحها في المنطقة .

وإذا كان المغرب العربي قد جذب الاهتمام الأمريكي لما يتوفر عليه من موارد الطاقة أو لعدم استقراره الأمني خاصة في ظل الحرب الأمريكية العالمية على الإرهاب، فإن تطور سياسات الولايات المتحدة تجاه المغرب العربي لا يمكن فصلها عن طبيعة العلاقات التنافسية بين الولايات المتحدة والقوى الدولية الساعية لتكريس نفوذها في المنطقة، حيث يظهر جليا التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الأسواق المغربية.

¹ Yahia H.Zoubir, « la politique étrangère américaine au maghreb :constances et adaptation »,op.cit. , p 120

الفرع الثاني: أهمية خليج غينيا بالنسبة للولايات المتحدة

إن أهمية خليج غينيا بالنسبة للولايات المتحدة، ترجع إلى ما تتوفر عليه هذه المنطقة من ثروات نفطية، ففي تقرير لمؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) صدر في عام 2001، قدر احتياطي النفط في إفريقيا بـ 80 مليار برميل، واحتياطي الغاز بـ 6 ترليون متر مكعب موزعة بين ليبيا، الجزائر، تونس، المغرب، مصر، غينيا الاستوائية، نيجيريا، الغابون، الكونغو وانغولا¹. والخمس دول الأخيرة هي دول من خليج غينيا، وثلاثة منها تعتبر الرائدة في إنتاج النفط على المستوى الإفريقي، فتأتي نيجيريا في المرتبة الأولى ثم انغولا وغينيا الاستوائية في المرتبة الثالثة². والجدول (2) يوضح حجم إنتاج النفط لأهم الدول المنتجة له في خليج غينيا وذلك حسب إحصائيات 2005، مع تقديم تنبؤات لسنة 2030.

الخمس دول الأولى المنتجة للنفط في خليج غينيا 2030/2005 (برميل في اليوم)

الدول	2005	تنبؤات 2030
نيجيريا	2.719.000	4.422.000
انغولا	1.098.000	3.288.000
غينيا الاستوائية	313.000	724.000
جمهورية الكونغو	285.000	327.000
الغابون	303.000	269.000
كل افريقيا	9.936.000	16.242.000

المصدر: <http://www.bmlv3gv.at/pdf-pool/publikationen/sorting-out-the-mess-external-interest-west-africa-m-pabset.pdf>

فخليج غينيا يحتوي على ما يقرب 7% من الاحتياطي العالمي للنفط وهي نسبة لا تقل أهمية عن نسب كل من إيران، فنزويلا، والمكسيك مجتمعة³. ولأن الشرق الأوسط يعد المورد

¹ Ali Rastbeen, « L'Afrique, terre de rivalités », *géostrategique*, no.25, Octobre 2009, p 20

² Martin Pabst, « External interests in west Africa », p 57, in :

<http://www.bmlv3gv.at/pdf-pool/publikationen/sorting-out-the-mess-external-interest-west-africa-m-pabset.pdf>

³ Bruno Hardy, « les Etats-Unis et l'Afrique : perspective de sécurité », groupe d'étude et de recherche sur la sécurité internationale ; p 3 in :

<http://www.cepsi.umontreal.ca/uploads/gersi-publications.filename/chronique%20du%20CEPSI%20v1n4.pdf>

الأول للنفط للولايات المتحدة يعاني من عدم استقرار سياسي و أمني، ولأنها أكبر مستهلك للنفط في العالم اضطرت الولايات المتحدة إلى البحث عن شركاء جدد في قطاع الطاقة ولان خليج غينيا يتوفر على إمكانيات طاوقية كبيرة، أصبحت له أهمية بالغة بالنسبة للولايات المتحدة فنجد الشركات الأمريكية وضعت خطة لاستثمار 50 مليار دولار أمريكي في قطاع الطاقة في خليج غينيا.

إن ما أصبحت تشكله كل من منطقتي المغرب العربي وخليج غينيا من أهمية بالنسبة للولايات المتحدة، جعلت من منطقة الساحل الإفريقي تكتسب هي الأخرى أهميتها عند الولايات المتحدة . ويتعلق ذلك خاصة بما يمكن أن تشكله التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي من خطر على المصالح الأمريكية في هاتين المنطقتين، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فانه في حالة تمكن الولايات المتحدة من إقامة قاعدة عسكرية في إحدى دول الساحل الإفريقي فإن ذلك سوف يسمح لها ذلك بالمراقبة والسيطرة على المنطقتين، باعتبار أن الساحل الإفريقي يتوسطهما فصحراء المغرب العربي الغنية بموارد الطاقة تقع شماله، ونيجيريا التي يعتبر شمالها يصنف ضمن دول الساحل الإفريقي تعتبر بوابة خليج غينيا.

إن القول بأهمية البعد الجيوستراتيجي كمنطلق للاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي بحيث يخدم هذا الأخير المصالح الأمريكية في كل من المغرب العربي وخليج غينيا، لا يعني بالضرورة أن الساحل الإفريقي في حد ذاته لا يتوفر على المعطيات التي تجعله يدخل ضمن أولويات الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

فلئن هذه الإستراتيجية وبعد تلك الأحداث أصبحت تحركها بالدرجة الأولى حربها العالمية على الإرهاب، فإن الساحل الإفريقي كان له نصيبه من هذه الحرب وإن لم تصل إلى درجة التدخل العسكري المباشر كما حدث في أفغانستان، إلا أن المبادرات الأمريكية المتواصلة والمتجددة في الميدان العسكري والتي تطورت إلى ميادين أخرى تتم على أن هذه التهديدات الأمنية في المنطقة وبالأخص الإرهاب تشكل خطرا و تهديدا للمصالح الأمريكية في الساحل الإفريقي أو في الدول المجاورة له.

كذلك الاستثمارات الأمريكية النفطية في تشاد والتي تقدر ب 95%، إضافة إلى بداية تغلغلها الاستثماري في النيجر وموريتانيا في المجال الطاقوي أيضا، وخط الأنابيب الناقل للنفط

التشادي عبر الكاميرون إلى غاية ميناء بخليج غينيا، هي كلها مصالح أمريكية يهتما أن لا تصبح مهددة جراء عدم الاستقرار الداخلي والإرهاب الذي بدأ ينتشر في الشريط الساحلي .
ولو أن التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي لم تصل بعد إلى مرحلة معينة من النضج تسمح لها بالتأثير بصفة كبيرة خارج حدود دول الساحل، إلا أن إمكانية تفاقم هذه التهديدات في المستقبل وارد جدا، خاصة في ظل هشاشة دول المنطقة والضعف والفقر الاقتصادي، إضافة إلى التنافس الدولي الذي قد يساهم بشكل كبير في تأزم الأوضاع بالمنطقة.

وإن كانت الموارد الطاقوية في الساحل الإفريقي ليست بالقدر الذي يتوفر عليه خليج غينيا، إلا أن هذا لا يمنع بأن تكون للولايات المتحدة استثمارات في الدول التي أظهرت مؤخرا مؤشرات بوجود احتياطي نفطي فيها، فتكون الولايات المتحدة هي السبابة في ذلك وبالتالي لا تترك مجالا لمنافسيها في القارة وأولهم الصين التي تبدي هي الأخرى اهتماما كبيرا بالساحل الإفريقي. وبدأت تربطها علاقات قوية مع دول المنطقة، فالصين تحصل على 60% من النفط السوداني، وهي الآن تتجه للاستثمار أكثر في دول الساحل الأخرى، حتى أن تشاد قد قطعت علاقاتها بتايوان مقابل توثيق العلاقات مع الصين. وغير الصين نجد فرنسا صاحبة النفوذ التقليدي في المنطقة، والتي ساهمت هي الأخرى بشكل كبير في تهويل الأوضاع الأمنية في الساحل الإفريقي لإيجاد الفرصة للتدخل فيه، خاصة عندما بدأت تشعر بالزحف الأمريكي وغير الأمريكي الذي تعتبره مهددا لنفوذها ومصالحها في المنطقة.

نتوصل إذن إلى أن الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، مصدرها هو المنطلقات الثلاث التي تم تناولها من خلال هذا المبحث، ولكن بدرجات متفاوتة، وفي نفس الوقت هي مرتبطة مع بعضها البعض ولا يمكن الاعتماد على احدها لوحده لتفسير التوجه الأمريكي نحو منطقة الساحل الإفريقي.

وفي الحقيقة، هناك منطلق آخر للاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي في غاية الأهمية وإن كان لا يرتبط بصفة مباشرة بالساحل الإفريقي كالمنطلقات الثلاث السابقة الذكر، إلا أنه يمكن الاستناد إليه هو الآخر من أجل فهم وتفسير هذا الاهتمام الأمريكي بالمنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

هذا المنطلق يتعلق بالاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية ككل، وهو اهتمام ظهر بواره أثناء إدارة الرئيس كلينتون وتجسد أكثر مع الرئيس جورج وولكر بوش بعد أحداث الحادي عشر

من سبتمبر 2001. من هنا يصبح بإمكاننا أن نرجع المكانة التي أصبح يحظى بها الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى التوجه الاستراتيجي الأمريكي نحو القارة الإفريقية، بحيث يصبح كل جزء من القارة مهما في ظل هذا التوجه الجديد، خاصة إذا كان يتوفر على العناصر التي أصبحت بمثابة المحدد والموجه للسياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

وبالتالي يصبح الاعتماد على منطلق تطور السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 مهما لفهم الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي بعد تلك الأحداث.

المطلب الرابع: منطلق تطور السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية

عند وصوله إلى السلطة وضع جورج ولكر بوش إفريقيا على الرف ضمن علاقات الولايات المتحدة بالمجتمع الدولي، حيث لم يتوارى أثناء حملته الانتخابية عن التصريح بان القارة الإفريقية ليس لها أولوية بالنسبة للولايات المتحدة خلافا عن أوروبا، آسيا، الشرق الأوسط والأمريكيتين نوات الأهمية الإستراتيجية.

غير أن هذه الرؤية لإفريقيا قد صححت من خلال الجولة الإفريقية لوزير الخارجية كولن باول في أواخر ماي 2001، حيث عكست هذه الزيارة نمطا جديدا للحكومة الأمريكية¹. وفي إطار المضامين الجديدة للإستراتيجية الأمريكية التي تبلورت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 دخلت إفريقيا قائمة الأولويات الأمريكية بصورة واضحة، ولعل المطلع على ما جاء في وثيقتي إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لسبتمبر 2021 ومارس 2006، سيجد أنه وأكثر من أي وقت مضى أصبح للقارة الإفريقية أهمية إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة وأهم ما تضمنته الوثيقتين فيما يخص إفريقيا ما يلي:

1- بالنسبة لوثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لعام 2002

تحت العنوان: " تعزيز التحالفات من أجل إلحاق الهزيمة بالإرهاب العالمي والعمل على منع الهجمات ضدنا وضد أصدقائنا"²، أدرجت إفريقيا ضمن المناطق الإقليمية التي تعرف وجودا

¹ Ka, Mamadou, «la politique africaine des états unis de 1947 a 2005 :de l'engagement sélectif a la politique de "LEGACY" », op.cit., p 41

² The National Security strategy of the United states of America, september 2002, op.cit., p 5

للجماعات الإرهابية. وان الأولوية الإستراتيجية للولايات المتحدة في إفريقيا تتمثل في مكافحة الإرهاب العالمي.

كذلك نجد الاهتمام بالقارة الإفريقية حاضرا ضمن عنوان " العمل مع الآخرين لنزع فتيل الصراعات الإقليمية"¹ حيث تمت الإشارة إلى إمكانية انتشار الحروب الأهلية في إفريقيا عبر الحدود مما يخلق مناطق حروب إقليمية وبالتالي فلا بد من مواجهة هذه التهديدات العبر وطنية الناشئة غير أن اتساع المساحة والتنوع في إفريقيا يحتاج إلى إستراتيجية أمنية تركز على العمل الثنائي وعلى بناء تحالفات بين الراغبين من الدول. وفي هذا الجانب تركز الولايات المتحدة على الدول الإفريقية المحورية التي تشكل مرتكزا للتعامل الإقليمي مثل جنوب إفريقيا كينيا، أثيوبيا ونيجيريا.

وضمن نفس العنوان أي، " العمل مع الآخرين لنزع فتيل الصراعات الإقليمية " تعد الولايات المتحدة بالعمل جنب إلى جنب مع حلفائها الأوروبيين من أجل قارة إفريقيا تعيش في حرية وسلام وأمن وكذلك العمل من أجل مساعدة الدول الإفريقية الهشة على بناء القدرات المحلية وتأمين الثغرات في الحدود والمساعدة في بناء القانون والبنية التحتية للاستخبارات من أجل حرمان الإرهابيين من الملاذ الأمن.²

2- بالنسبة لوثيقة "إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لعام 2006": أهم

ما جاء في هذه الوثيقة فيما يخص القارة الإفريقية يمكن إدراجه ضمن النقاط الآتية:³

- أن إفريقيا تعرف تنامي أهميتها الجيوإستراتيجية ولها أولوية عالية بالنسبة للإدارة الأمريكية. وأنها مكان للفرص وهي ترتبط بالولايات المتحدة تاريخيا وثقافيا وتجاريا. ويبقى الهدف الأمريكي في إفريقيا هو أن تعرف هذه الأخيرة الحرية، السلام، الاستقرار وزيادة الرخاء.
- أن أمن الولايات المتحدة متوقف على الشراكة مع الأفارقة من أجل تعزيز الدول الهشة و الفاشلة وجذب المناطق غير الخاضعة للديمقراطية الفعالة.

¹ Ibid.p 9

² Ibid.p 10-11

³ The National Security strategy of the United states of America, march 2006, op.cit., p 37-38

• أن التغلب على التحديات التي تواجهها إفريقيا يتطلب الشراكة، وأن إستراتيجية الولايات المتحدة هي من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية وتوسيع نطاق فعالية الحكم الديمقراطي حتى تتمكن الدول الإفريقية من التصدي للتحديات التي تواجهها.

• من خلال تحسين إدارة الحكم وتقليل الفساد وإصلاحات السوق، الدول الإفريقية تستطيع انتشال نفسها نحو مستقبل أفضل وأن الولايات المتحدة ملزمة بالعمل مع الدول الإفريقية لتعزيز قدراتها المحلية والإقليمية للإتحاد الإفريقي لدعم التحولات في مرحلة ما بعد النزاع وتوطيد التحولات الديمقراطية وتحسين حفظ السلام والاستجابة للكوارث.

وفي دراسة صدرت عام 2006 برعاية المجلس حول العلاقات الخارجية CFR جاءت تحت عنوان " أكثر من نزعة إنسانية: مقارنة إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه إفريقيا" خلصت لجنة العمل المستقلة القائمة بالدراسة إلى أن إفريقيا اكتسبت أهمية إستراتيجية متزايدة بالنسبة للولايات المتحدة بالإضافة إلى كونها مصدر قلق إنساني مهم.¹

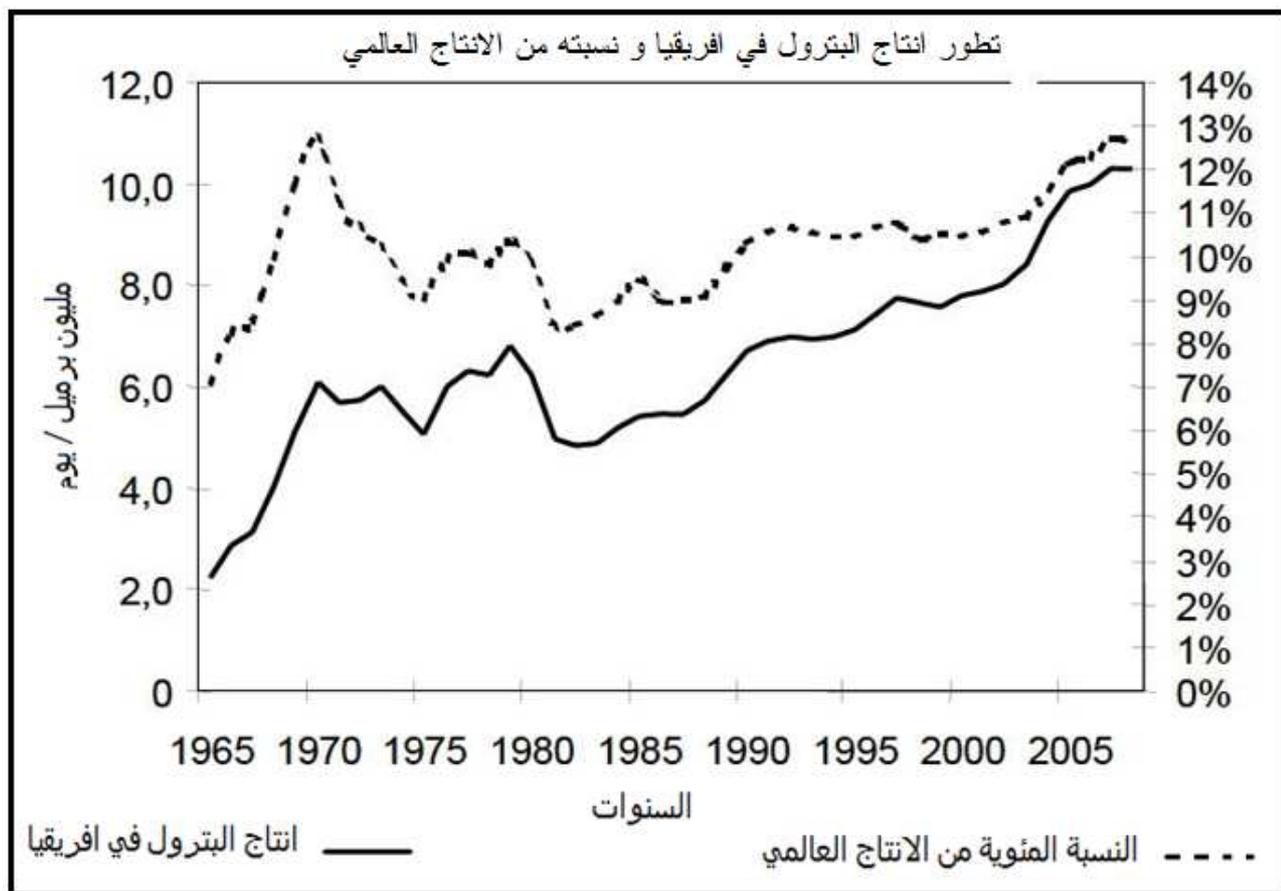
وإن كانت إدارة أوباما لا تزال حديثة العصر إلا أنه وفي الفترة القصيرة منذ توليها السلطة، أظهرت هذه الإدارة اهتمامها بالقارة الإفريقية وهو ما يتضح من خلال الزيارة التي قام بها الرئيس باراك أوباما إلى غانا يوم 2009/07/11 حيث اختيرت غانا لمخاطبة القارة الإفريقية بأسرها. ثم جاءت بعدها بأقل من شهر جولة وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون التي بدأت يوم 2009/08/05 واستمرت 11 يوما وهي جولة قامت فيها كلينتون بزيارة 7 دول إفريقية هي كينيا، جنوب إفريقيا، أنغولا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، نيجيريا، ليبيريا والرأس الأخضر وذكرت وزارة الخارجية الأمريكية أن الهدف من وراء هذه الجولة هو تعزيز التعاون بين الولايات المتحدة والإدارات الديمقراطية في إفريقيا ودفع التنمية المستدامة للاقتصاد الإفريقي.

وعموما يمكن إيجاز الأهداف الأمريكية في القارة الإفريقية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في العناصر التالية:

¹حمدي عبد الرحمان، إفريقيا و تحديات عصر الهيمنة أي مستقبل؟، القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الاولى، 2007، ص99

الفرع الأول : تأمين مصادر الطاقة

اكتسبت إفريقيا أهميتها لكونها أصبح لها دور هام في تزويد العالم بالنفط والغاز، فهي تزود الولايات المتحدة بنسبة 15% من وارداتها النفطية.¹ ومن المخطط أن ترتفع واردات الولايات المتحدة من البترول الإفريقي إلى نسبة 25% عام 2015 خاصة وأن الإنتاج الإفريقي للبترول قد ارتفع مقارنة مع السنوات الماضية، حيث أنتجت إفريقيا 10,3 مليون برميل في اليوم في عام 2008 مقارنة مع إنتاج 5,7 مليون برميل عام 1988.² وقد وصل الإنتاج الإفريقي سنة 2008 إلى نسبة 12,6% من الإنتاج العالمي مقارنة بـ 9% منذ 20 سنة³، وهذا ما يوضحه الشكل (1) الذي يبين تطور إنتاج البترول في إفريقيا ونسبته من الإنتاج العالمي.



المصدر: http://www.strategicsinternational.com/25_02.pdf

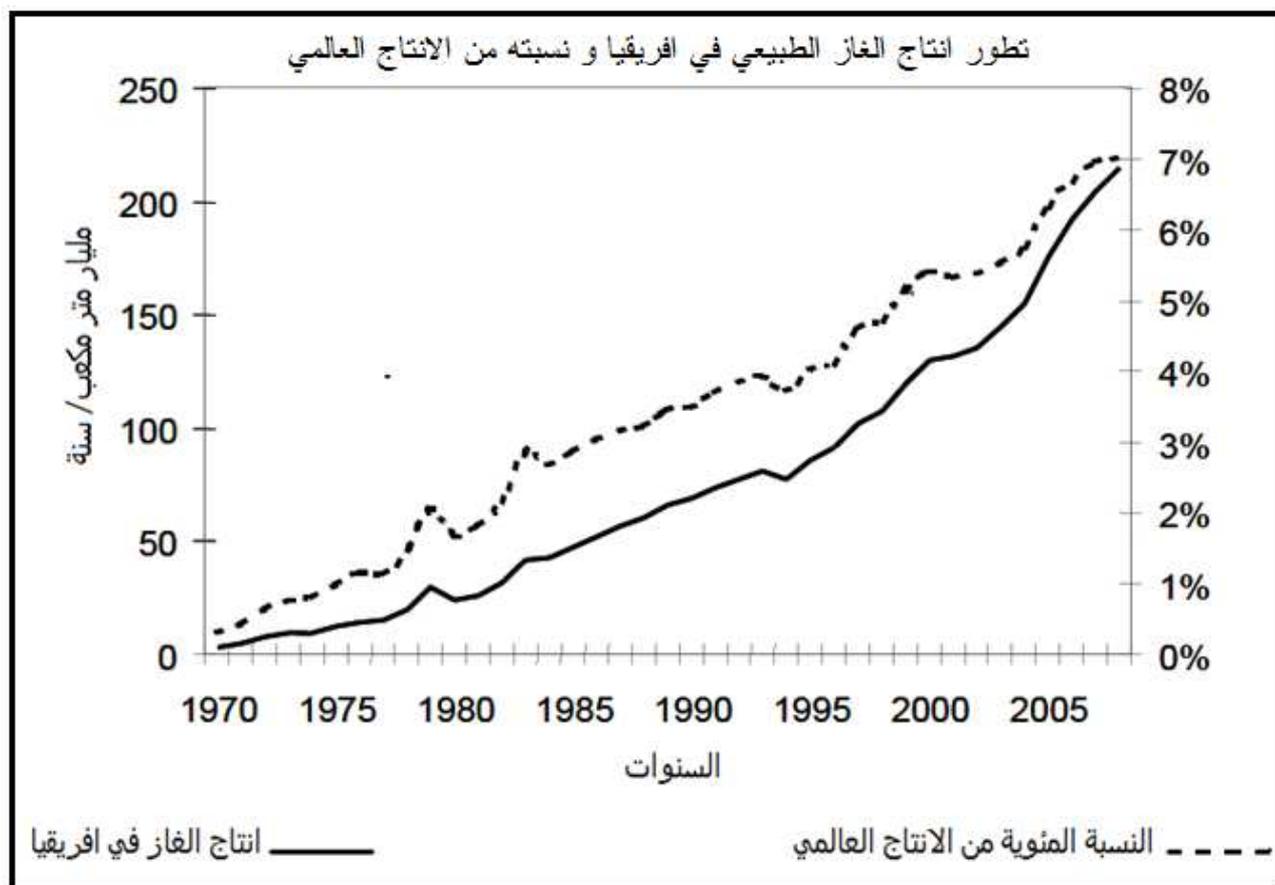
الشكل (1)

¹ Anthony Lake & Christine Whitman, « More than humanitarianism : A strategic U.S approach toward Africa », op.cit., p 9

² Honoré Le leuch « le petrole et le gaz naturel en afrique : une part croissante dans l'approvisionnement énergétique mondial », *Géostrategie*, no.25, octobre 2009, p 27

³ Ibid. p 28

وكذلك بالنسبة للغاز حيث ارتفع الإنتاج الإفريقي للغاز إلى 215 مليار م³/ السنة عام 2008 مقارنة بـ 60 مليار م³/ سنة عام 1988، بمتوسط معدل نمو 6% في السنة الواحدة وهذا ما زاد من نسبة الإنتاج الإفريقي داخل الإنتاج العالمي للغاز حيث قفزت من 3% عام 1988 إلى 7% سنة 2008. وأربع دول رئيسية هي الجزائر، مصر، نيجيريا وليبيا تنتج 86% من الإنتاج الإفريقي للغاز¹، والشكل (2) الموالي يوضح تطور إنتاج الغاز الطبيعي في إفريقيا ونسبته من الإنتاج العالمي.



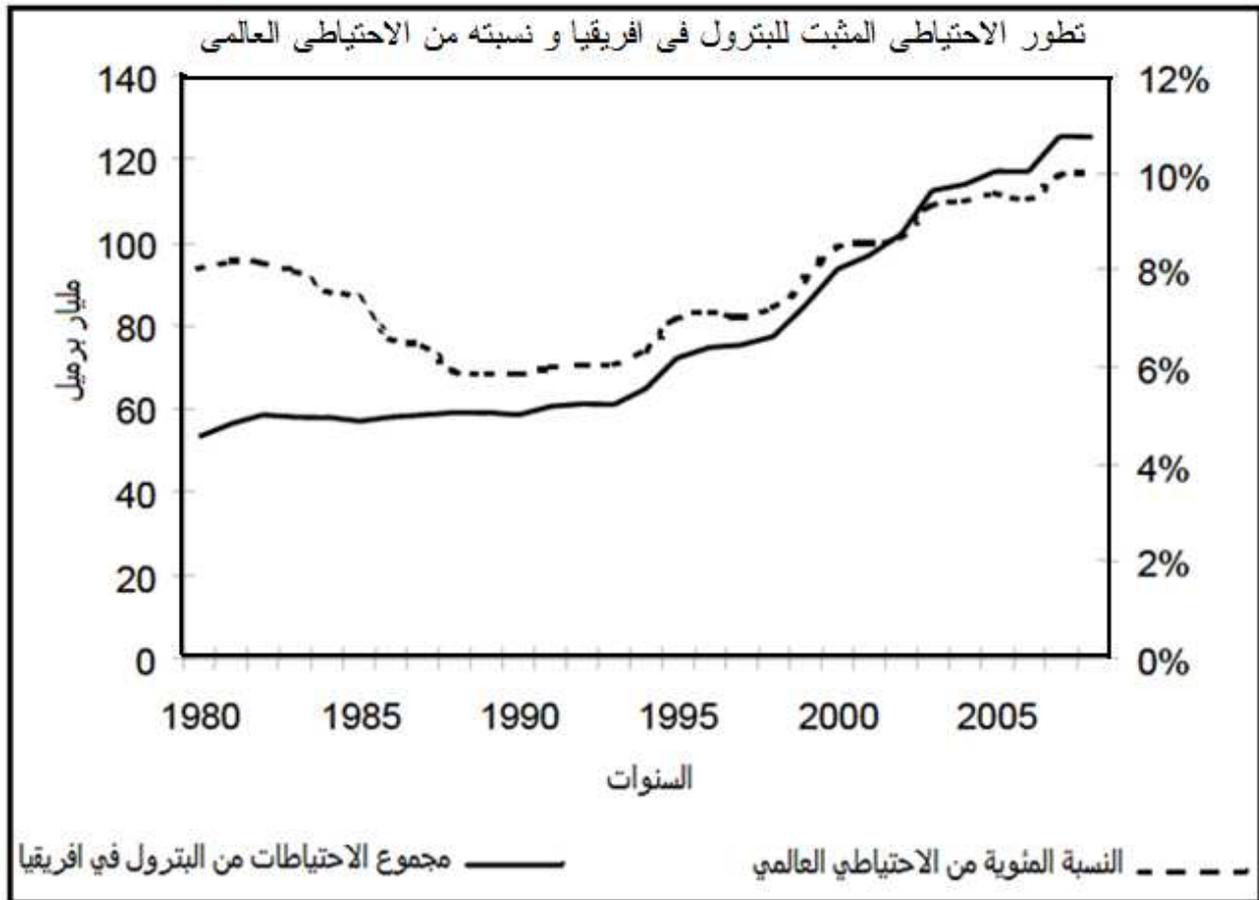
المصدر: http://www.strategicsinternational.com/25_02.pdf

الشكل (2)

وبالنسبة للاحتياطي الإفريقي من البترول والغاز الطبيعي فهو الآخر عرف نموا قويا مما أدى إلى زيادة إحتياطيات القارة الإفريقية في العالم، ففي مدة 10 سنوات ازدادت الإحتياطيات من البترول الإفريقي بمعدل 6% سنويا من 72 إلى 126 مليار برميل وهو ما يمثل زيادة

¹Ibid. p 33

إجمالية قدرها 75%، في حين أن الإحتياطيات العالمية زادت بنسبة 18% فقط خلال نفس الفترة وهكذا زادت حصة إحتياطي البترول الإفريقي في الإحتياطي العالمي بنسبة 25%¹. وهو ما تم توضيحه من خلال الشكل (3).

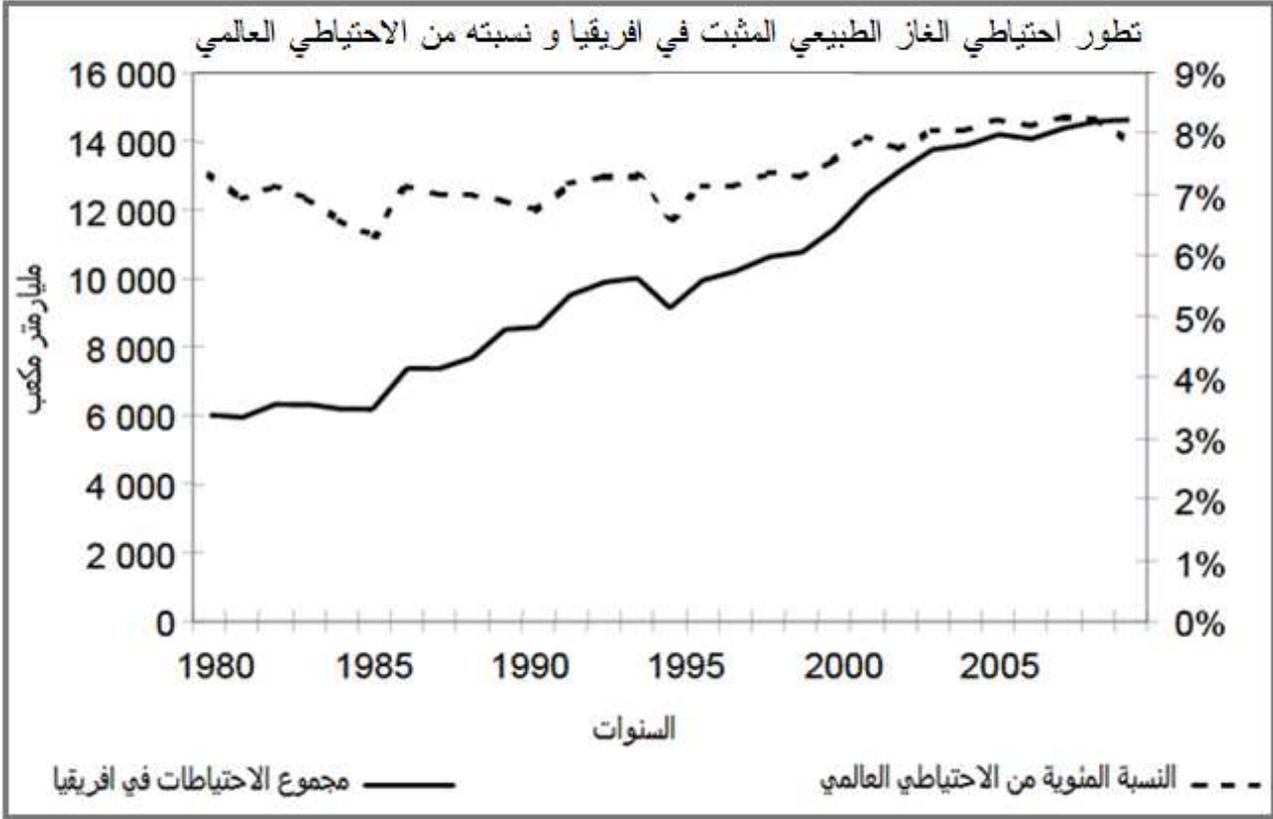


الشكل (3)

أما فيما يخص الإحتياطي الإفريقي من الغاز الطبيعي فقد قدر سنة 2008 بمجموع 314650م³ وتقدر حصته بـ 8% من الإحتياطي العالمي للغاز الطبيعي². وهذا ما يتوضح من خلال الشكل (4).

¹Ibid. p 35

²Ibid. p 36



الشكل (4)

إن هذا النمو الطاقوي الإفريقي المتزايد يفسر الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية والذي بدأت بوادره تظهر في الأفق منذ صدور تقرير وكالة الطاقة الأمريكية بإشراف مباشر من نائب الرئيس ديك تشيني الذي حدد لائحة من الأولويات والأهداف وإستراتيجيات واشنطن في مجال أمن الطاقة القومي. ويحمل التقرير أن الولايات المتحدة سوف تعرف في العشرين سنة المقبلة ارتفاعا كبيرا في استهلاك البترول بنسبة 33% بينما سترتفع في قطاع الغاز بنسبة 50% مما يطرح على عاتق واشنطن مهمة جديدة تتمثل في البحث عن إمكانية تنويع مصادر الحصول على البترول من مناطق جغرافية مختلفة.

وفي ملخص التوصيات للتقرير والذي جاء بعنوان " تعزيز التحالفات العالمية: تعزيز الأمن القومي الطاقوي و العلاقات الدولية"، أوصت المجموعة القائمة بالتقرير بتنشيط منتدى لوزراء الدولة في الطاقة والتجارة لتقوية التجارة والتعاون الاقتصادي بين الولايات المتحدة وإفريقيا كما أوصوا بوجود دعم لمزيد من الشفافية والمساءلة والاستعمال المسؤول

للمصادر النفطية في الدول الإفريقية المنتجة من أجل تعزيز استقرار وامن التجارة والبيئة الاستثمارية.¹

وما يعلل هذا الاهتمام الجديد هو تميز البترول الإفريقي في نظر الولايات المتحدة بالمزايا التالية:²

✓ إذا كانت تكلفة استخراج النفط أعلى مما هي عليه في الشرق الأوسط فان هذه الحقول تبقى أقرب إلى الولايات المتحدة، إذ لا تستغرق ناقلة نفط ضخمة أكثر من أسبوع للوصول إلى نيويورك.

✓ إن ميزة نفط خليج غينيا هي أنه من نوع الخام الخفيف (Bonny light) الذي يقدم نسبة عالية من البنزين الممتاز وهو المنتج الأكثر طلبا في السوق الأمريكية (تستهلك الولايات المتحدة نسبة 25% من النفط الخام و50% من مجموع ما ينتج من البنزين عالميا).

✓ نسبة الكبريت المنخفضة التي يتميز بها النفط الإفريقي تقلل من تكلفة عملية التكرير.

الفرع الثاني : محاربة الإرهاب

منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 أصبحت مكافحة الإرهاب تشكل حجر الزاوية في العلاقات الأمريكية الإفريقية. فبعد الأحداث الإرهابية التي شهدتها منطقة شرق إفريقيا من تفجير لسفارتي الولايات المتحدة في تنزانيا وكينيا عام 1998 ومن بعدهما تفجير السفينة الحربية الأمريكية كول في خليج عدن عام 2000 وتزايد نشاط تنظيم القاعدة في القرن الإفريقي، تنبتهت الولايات المتحدة إلى ضرورة التواجد العسكري والاستخباراتي المكثف في المنطقة.³

غير أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد عمقت من التوجه الأمني للولايات المتحدة في إفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب وقد تم التركيز على منطقتين إفريقيتين، سواء من حيث وجود الحركات الإرهابية أو من حيث إمكانية إيواء الإرهابيين وهما: منطقة القرن الإفريقي

¹National energy policy development group, « National Energy Policy, may 2001 », chapter8,op.cit., p 8-19

² خيرى عبد الرازق جاسم، "قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية و محنة إفريقية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 21، شتاء 2009، ص 99

³ يحيى عبد المبدى، "إفريقيوم: قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا"، معهد الامام الشرازي الدولي للدراسات، في : [http://www.siironline.org/alabwab/maqalat&mohadarat\(12\)/873.htm](http://www.siironline.org/alabwab/maqalat&mohadarat(12)/873.htm)

ومنطقة الساحل الإفريقي.¹ بحيث أصبح هاجس تنظيم القاعدة في هاتين المنطقتين يشغل بال الاستراتيجيين الأمريكيين خوفا مما يشكله هذا التنظيم من محاولات لضرب المصالح الأمريكية في المنطقة. وبناء على هذا طرحت الولايات المتحدة العديد من المبادرات لردع خطر الإرهاب أبرزها : مبادرة " بان الساحل " (Pan-Sahel) ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTI (Trans-Sahara counter terrorism initiative) التي قامت على مبادرة " بان الساحل" الناجحة التي تمت في بدايات عام 2004 .

وبالتالي فإن محاربة الإرهاب أدخلت إفريقيا دائرة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية وعودة الاهتمام الأمريكي بالقارة في هذا الجانب تتجسد أكثر في الدول المنهارة التي يمكن أن تمثل ملاذا آمنا للتنظيمات و التي تضعها الولايات المتحدة على قائمة الإرهاب.

الفرع الثالث: تطويق الدور الصيني المتنامي في القارة الإفريقية

ترقى العلاقات بين الصين ودول القارة الإفريقية إلى أكثر من نصف قرن²، حيث أن قارة إفريقيا سبقت معظم مناطق العالم في الالتقاء مع الصين في إطار مؤتمر باندونج عام 1955. وهو أول لقاء آسيوي إفريقي تأسست من خلاله منظمة تضامن الشعوب الآفروآسيوية التي لعبت فيه الصين دورا قياديا³.

وإن لم تكن العلاقات الصينية الإفريقية على نفس الوتيرة منذ مؤتمر باندونج، حيث شهدت نوعا من الفتور في إطار أجواء الحرب الباردة، فإنه ومع نهاية التسعينات عادت العلاقات الصينية الإفريقية إلى الانتعاش مرة أخرى وقد ترسخت أكثر مع انطلاق منتدى التعاون الصيني الإفريقي الذي تأسس في أكتوبر سنة 2000 وشكل آلية فعالة للحوار والتعاون الصيني الإفريقي، فوجد الصين قد قامت تحت إطار المنتدى بإلغاء جزء من الديون المستحقة على الدول الإفريقية بما يعادل 1,5 مليار دولار، ومنحت الصين أيضا 29 دولة إفريقية من الدول الأقل نموا والمرتبطة بعلاقات دبلوماسية مع الصين 190 نوعا من المنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية⁴.

¹محمود ابو العينين و آخرون، التقرير الاستراتيجي الإفريقي (2006-2007)، المرجع السابق الذكر، ص 70
²جورج ثروت فهمي، " العلاقات الصينية الإفريقية. شراكة اقتصادية دون مشروطية سياسية"، السياسة الدولية، القاهرة: العدد 167، يناير 2007، ص 89
³محمود ابو العينين و آخرون، التقرير الاستراتيجي الإفريقي (2001-2002)، المرجع السابق الذكر، ص 338
⁴جورج ثروت فهمي، نفس المرجع

هذا بالإضافة إلى المساعدات غير المشروطة التي تقدمها الصين للعديد من الدول الإفريقية التي أصبحت تفضل التوجه شرقا للتخلص من قيود المشروطة السياسية والاقتصادية التي تفرضها الدول الأوروبية والولايات المتحدة.

وبالإضافة إلى منتدى التعاون الصيني الإفريقي فإن هناك العديد من المؤشرات عن زيادة الاهتمام الصيني بالقارة الإفريقية وتنامي دورها فيها، مما أصبح يثير قلق الولايات المتحدة وجعلها تهتم أكثر بالشؤون الإفريقية.

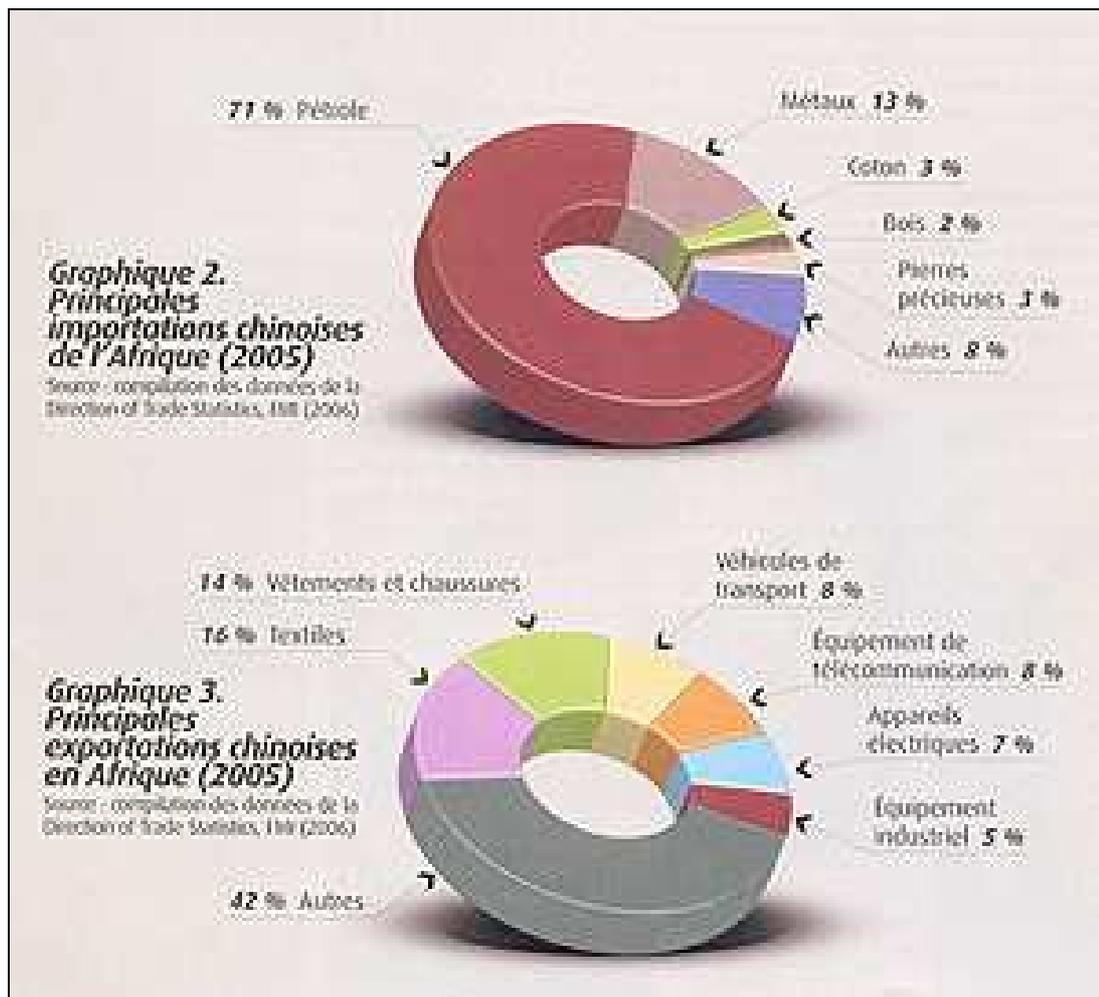
و يمكن إيجاز هذه المؤشرات في النقاط الآتية:

- إستنادا إلى الإحصائيات ما بين 2000 و 2007 فإنه سجلت أكثر من 100 زيارة لقادة أفارقة إلى الصين وبالمقابل فقد قام القادة في الصين بزيارة 35 دولة أفريقية¹.
 - زيادة عدد الصينيين في مختلف الدول الإفريقية وهذا لكون العمالة الصينية لا تحتاج إلى امتيازات كبيرة و في نفس الوقت هي أكثر استغلالا مقارنة بالعمالة الغربية.
 - خروج الصين عن لعبة البنك الدولي بتقديمها تسهيلات في القروض للدول الإفريقية حيث التزمت الصين في عام 2006 بتقديم أكثر من 8 مليارات دولار إلى نيجيريا وأنغولا وموزمبيق مقابل 2,3 مليار دولار مقدمة من البنك الدولي لكل دول إفريقيا.
 - زيادة الاستثمارات والمبادلات التجارية بين الصين ومختلف دول القارة الإفريقية سواء كان في مجال النفط الذي يحظى بالاهتمام الأكبر من الجانب الصيني مما دفع واشنطن إلى اتهام بكين بأنها تسعى إلى تأمين النفط في مصادره، أو غيره من المجالات حتى الثقافية منها حيث يوجد حاليا الآلاف من الطلاب الأفارقة يدرسون في الصين².
- وإن كان السبب الأول للسياسة الصينية تجاه إفريقيا هو النفط وهو ما تفسره وتعلله الإحصائيات حول حجم ونوعية الواردات والصادرات الصينية من وإلى القارة الإفريقية، فإن هذا لا يمنع دخول منتجات أخرى مجال المصالح الاقتصادية الصينية في إفريقيا، خاصة وأن هذه الأخيرة تعتبر سوقا واعدة من ناحية إغراقها بالمنتجات الصينية الرخيصة السعر بصفة اخص³. والشكل (5) يوضح حجم ونوعية أهم الواردات والصادرات الصينية مع القارة الإفريقية لسنة 2005 .

¹Anthony Lake&Christine Whitman, « More than humanitarianism :A strategic U.S approach toward Africa »,op.cit., p 42

² Ibid

³Mahdi Taje, « ,la percee geopolitique de la chine en Afrique : enjeux et defis »,reatesonline,22/05/2007, in :



المصدر: http://www.shanghai-institute.com/shanghai/francais/downloads/fra_070522_2.pdf

الشكل (5)

من خلال الشكل (5) يتضح بأن الحصة الأكبر من الواردات الصينية من القارة الإفريقية هي من نصيب البترول حيث تبلغ حصته 71% من حجم الواردات وهو ما يؤكد أن مصلحة الصين الأساسية في القارة هي الوصول إلى النفط وتأمينه وفي نفس الوقت فإن إفريقيا تزود النمو الاقتصادي الصيني بأسواق جديدة وهذا ما يحقق مصلحة الطرفين، حيث أن السلع الصينية باختلاف أنواعها أصبحت تغرق الأسواق الإفريقية ولو أن هذه السلع ليست ذات جودة عالية إلا أنها أصبحت تسد حاجيات الإنسان الإفريقي خاصة وأن أسعارها تتماشى مع القدرة الشرائية للأفارقة .

إن هذا الدور المتنامي للصين في القارة الإفريقية أصبح يشكل تحدياً للولايات المتحدة وحلفائها، خاصة فيما يتعلق بتوسيع نفوذها في القارة الإفريقية من أجل تأمين إمداداتها من الموارد الطبيعية. وهو الأمر الذي أثاره مجلس العلاقات الخارجية في السادس من ديسمبر 2005 حين أصدر تقريراً حذر فيه الولايات المتحدة من مواجهة ضارية من جانب الصين تتعلق بإمدادات النفط من إفريقيا، داعياً واشنطن إلى انتهاز أسلوب إستراتيجي تجاه القارة باستثمار المزيد من الموارد هناك وقال المجلس إن أهمية إفريقيا الإستراتيجية تتزايد خاصة بسبب إمدادات الطاقة وأنه يتعين على الولايات المتحدة تجاوز أسلوب التعامل مع القارة من منظور إنساني واعتبارها شريكاً.¹

إن تحجيم الدور الصيني في إفريقيا أصبح من أهم الزوايا المحددة للرؤية الإستراتيجية الأمريكية حيال القارة الإفريقية. ومن أهم الدوافع التي جعلت الولايات المتحدة تراجع سياساتها تجاه إفريقيا في الفترة ما بعد 11 سبتمبر 2001 في ظل التنافس الدولي على موارد النفط والغاز الطبيعي في إفريقيا. حيث لم يعد التنافس مقتصرًا على الشركات النفطية الغربية الكبرى وإنما دخلت الصين إلى حلبة التنافس بقوة. وإن كانت هناك دول آسيوية أخرى ذات نمو اقتصادي متسارع تنافس هي الأخرى على الموارد الطبيعية الإفريقية مثل الهند وماليزيا والكويتين الشمالية والجنوبية، إلا أن الصين تظل المنافس الأول باعتبارها أصبحت ثاني أكبر مستورد للطاقة في العالم بعد الولايات المتحدة.

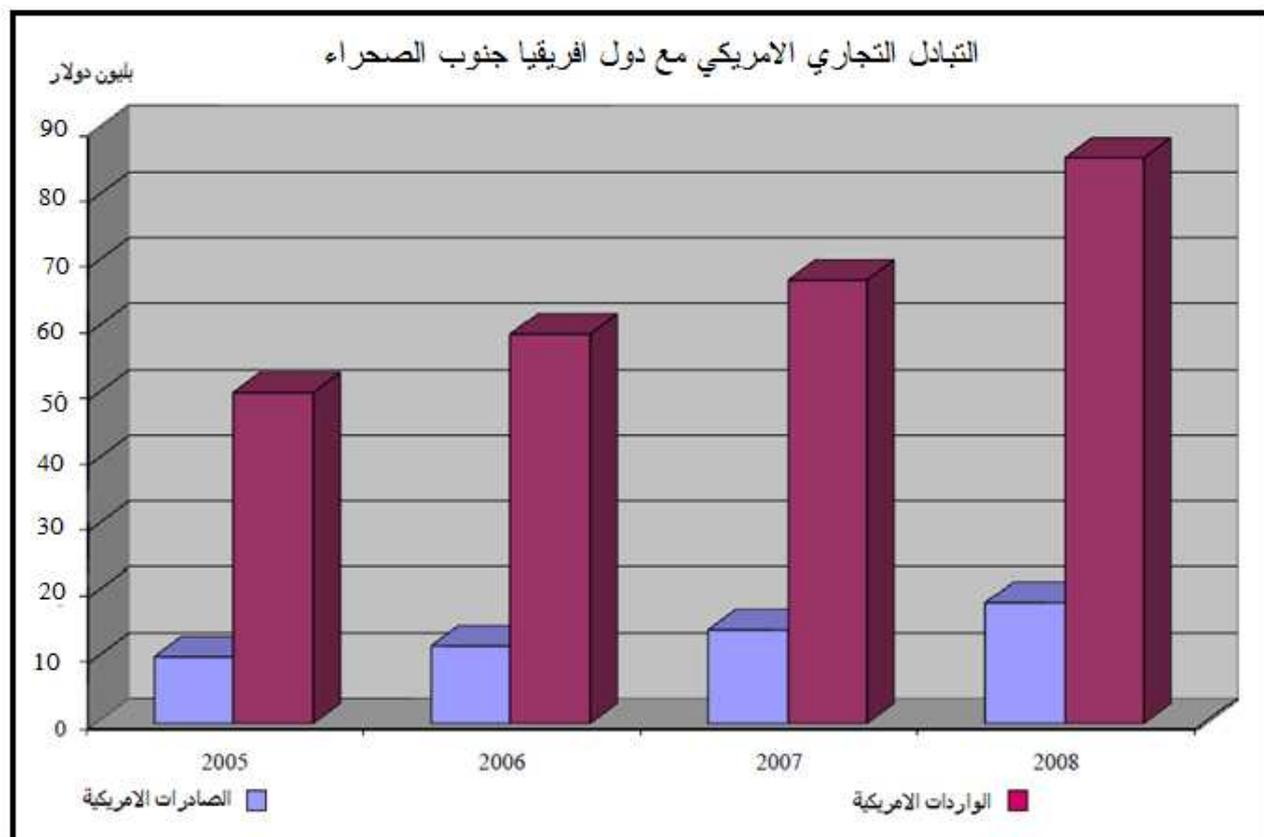
الفرع الرابع: السوق الإفريقية

إن السوق الإفريقية تعد هدفاً رئيسياً للولايات المتحدة خاصة في ظل تنافس القوى الاقتصادية العالمية على الأسواق الإفريقية لاستيعاب سلعها في هذه المنطقة التي لا تزال بكرة مفتوحة الأبواب أمام السلع الأجنبية.

فالسوق الإفريقية تمثل سوقاً واعدًا، بعدد سكان يبلغون نحو 850 مليون نسمة وستهدف الولايات المتحدة للحصول على نصيب الأسد (كدولة منفردة) من السوق الإفريقية وتحسين ميزان الصادرات والواردات ليكون لصالحها أو ليكون متوازياً على الأقل.²

¹خيري عبد الرزاق جاسم، "قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية و محنة إفريقية"، المرجع السابق الذكر، ص 102
²محمود أبو العينين و آخرون، التقرير الاستراتيجي الإفريقي (2006-2007)، المرجع السابق الذكر، ص 71

و الشيء الملاحظ هو أن هناك نوعا من النمو و الزيادة في حجم الواردات والصادرات الأمريكية من وإلى القارة الإفريقية حيث بينت الإحصائيات لسنة 2008 أن الواردات الأمريكية من إفريقيا بلغت 86,1 بليون دولار عوض 50 بليون دولار سنة 2005، أما الصادرات الأمريكية إلى إفريقيا فقد بلغت 18,5 بليون دولار سنة 2008 عوض 10,3 بليون دولار سنة 2005¹. وهو ما يوضحه الشكل (6).



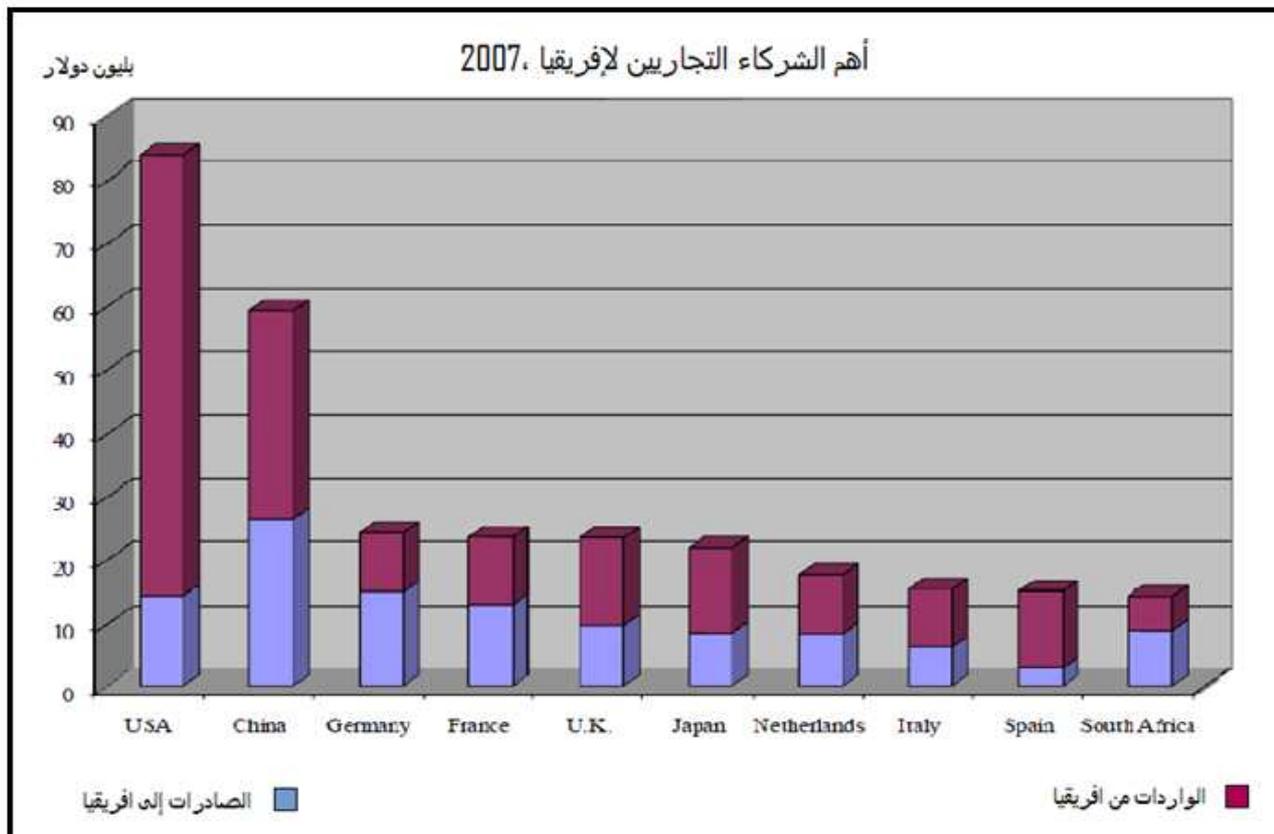
لمصدر: http://www.goa.gov/resources/US_African_Trade_Profile_2009.pdf

الشكل (6)

وبالرغم من هذه الزيادة في حجم الصادرات الأمريكية إلى الدول الإفريقية، إلا أن الصين لا تزال هي المصدر الأول وتغرق السوق الإفريقية بسلعها وهذا ما يمكن إرجاعه إلى رخص السلع الصينية مقارنة مع غيرها من السلع الأمريكية و الأوروبية وهو ما يتماشى مع القدرة الشرائية للمواطن الإفريقي، ففي سنة 2007 بلغ حجم الصادرات الصينية 26,5 بليون دولار

¹ international trade administration, department of commerce United states of America, « U.S African trade profil », p 2, in : http://www.goa.gov/resources/US_African_Trade_Profile_2009.pdf

مقابل 14,4 بليون دولار للولايات المتحدة¹. والشكل (7) يوضح أهم الشركاء التجاريين لإفريقيا لسنة 2007.



المصدر: http://www.agoa.gov/resources/US_African_Trade_Profile_2009.pdf

الشكل (7)

إذن فإن زيادة العلاقات مع الدول الإفريقية ستكون من مصلحة الميزان التجاري الأمريكي مع هذه المنطقة من العالم، حيث ليس من مصلحة الولايات المتحدة أن تكون الصين هي الشريك الأكبر للدول الإفريقية وبالتالي فلا بد من إغراق السوق الإفريقية أكثر بالسلع الأمريكية وتوسيع الاستثمارات فيها وهذا ما توضحه البيانات السابقة حيث يلاحظ أنه سنة بعد سنة هناك زيادة في حجم المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة القارة الإفريقية. من خلال ما تم التطرق إليه من خلال هذا المطلب يتضح بأن إفريقيا أصبح لها مكانة خاصة وألوية في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من

¹ Ibid, p 5

سبتمبر 2001. وأكثر من أي وقت مضى، فبعد أن كانت إفريقيا طرفا في التنافس بين القوتين العظمتين الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي خلال فترة الحرب الباردة ثم تضاءلت مكانتها عقب تفكك الإتحاد السوفييتي ونهاية الصراع بين القوتين فلم يكن لها مكان ضمن النظام الدولي الجديد الذي وضعت أسسه في فترة إدارة جورج بوش الأب، إلا انه وبوصول كلينتون إلى الحكم تغيرت بصورة واضحة الرؤية الأمريكية للقارة الإفريقية خاصة بعد الزيارة التي قام بها لعدة دول إفريقية سنة 1998 والتي قال أثناءها:

" لقد آن الأوان لكي يضع الأمريكيون إفريقيا الجديدة على قائمة خريطتهم" ¹.

وبعد بيل كلينتون نجد جورج وكر بوش الذي صرح خلال حملته الانتخابية عام 2001 بأن القارة الإفريقية تدخل ضمن المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وقرار إنشاء قيادة عسكرية أمريكية مستقلة لإفريقيا "أفريكوم" ما هو إلا تتويجا لاهتمام متدرج من جانب إدارة بوش بالقارة وتعبيرا عن تعاضد هذا الاهتمام، لاسيما في مجال مكافحة الإرهاب فضلا عن رغبة الولايات المتحدة في التحسب لاحتمالات تطور الأوضاع السياسية والأمنية في القارة الإفريقية وعلاوة على ذلك، القيام بخطوة إستباقية في إطار الاستعداد لاحتمالات اشتعال التنافس الدولي على القارة الإفريقية مستقبلا بدرجة أكبر مما هي عليه الآن.

هذا الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية ينسحب على الاهتمام بالساحل الإفريقي، اعتبارا بأن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه القارة الإفريقية هي شاملة، سواء من حيث مجالات الاهتمام (أمنية، اقتصادية، سياسية وحتى عسكرية)، أو من حيث تغطيتها لكامل المجالات الجغرافية في القارة الإفريقية.

فالساحل الإفريقي يعتبر مجالا جغرافيا إفريقيا، هذا من جهة ومن جهة أخرى هو يعد من أكثر الأقاليم الإفريقية التي تتوفر على العوامل المحددة للإستراتيجية الأمريكية تجاه القارة الإفريقية، حيث تبين من خلال دراستنا لواقعه، أن هذا الأخير يعرف عدم استقرار امني خاصة في ظل تحول صحراء الساحل الإفريقي إلى قاعدة رئيسية للإرهاب ومختلف أشكال الجريمة المنظمة، كما قد تم اكتشاف مؤشرات ثروة نفطية هامة في الساحل الإفريقي، مما عزز من اهتمام القوى الدولية بالمنطقة وبدأت تظهر بوادر للتنافس الدولي عليها، فنجد التغلغل الصيني في المنطقة الذي يتزايد باطراد، إضافة إلى تواجد فرنسا صاحبة النفوذ التقليدي في المنطقة.

1 حركة العدل و المساواة السودانية، " حرب باردة في قلب افريقيا"، 9 اوت 2009، في :

ولهذا يصبح الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي ضروريا من اجل الإستراتيجية الأمريكية الشاملة في القارة الإفريقية .

بعدها تطرقنا إلى المنطلقات الأمريكية الموجهة للاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي يبقى علينا معرفة أهم الآليات التي اعتمدها الولايات المتحدة في تجسيد هذا الاهتمام والتحديات التي من الممكن أن تصعب مهمة الولايات المتحدة في الساحل الإفريقي وكيف سيكون مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة خاصة في ظل التحديات التي تواجهها.

الفصل الثالث:

الاستراتيجية الأمريكية في الساحل الأفريقي

اليانها، تحدياتها و مستقبلها

إن الولايات المتحدة الأمريكية ولتجسيد اهتماماتها بالساحل الإفريقي، اعتمدت مجموعة من الآليات اتخذت طابعا أمنيا وعسكريا وذلك بصفة أن الاهتمام الأمريكي بالمنطقة ترجعه الولايات المتحدة إلى أسباب ودوافع أمنية بالدرجة الأولى نظرا لما يتوفر عليه الساحل الإفريقي من تهديدات أمنية أخطرها تغلغل تنظيم القاعدة إلى المنطقة وهو ما تعتبره الولايات المتحدة اكبر تهديد لمصالحها وأمنها القومي داخل المنطقة وخارجها .

غير أن الأهداف الإستراتيجية التي ترغب بتحقيقها الولايات المتحدة من خلال الآليات التي اعتمدها و تعتمدها، لا تبدو سهلة التحقيق في ظل مجموعة من التحديات تصعب عليها الأمر، بالأخص فيما يتعلق بالآلية الأخيرة التي سوف نتناولها لاحقا و هي رغبة الولايات المتحدة في إيجاد مقر للقيادة العسكرية الجديدة الخاصة بإفريقيا في احد دول الساحل و هو ما ترفضه دول المنطقة بشدة كغيرها من باقي الدول الإفريقية، إضافة إلى سياسات دول المنطقة نجد كذلك الدور الذي تلعبه دول الجوار و كذلك دور القوى الدولية الكبرى المنافسة للولايات المتحدة ليس فقط في الساحل الإفريقي وإنما في كامل القارة الإفريقية.

هذه التحديات إضافة إلى طبيعة التغير في الإستراتيجية الأمريكية بعد الرئيس جورج و لكر بوش، وكذلك مدى التأزم أو الانفراج في الوضع الأمني للساحل الإفريقي تساهم في إمكانية التنبؤ بمستقبل الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي.

المبحث الأول : آليات الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي

لأنها صورت للعالم بأن اهتمامها بالساحل الإفريقي هو فقط نتيجة للتهديدات الأمنية التي يعرفها هذا الأخير وأهمها الإرهاب. اعتمدت الولايات المتحدة في تجسيدها لاهتمامها بالمنطقة على آليات أمنية بالدرجة الأولى منها ما هي خاصة بالساحل الإفريقي فقط كمبادرة " بان الساحل (PSI) " و" مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTI) ". ومنها من هي تشمل القارة الإفريقية ككل والتي اتخذت طابعا عسكريا وهي " القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا "AFRICOM".

المطلب الأول : مبادرة "بان الساحل" PAN-SAHEL

إن بناء القدرات المحلية للدولة لمكافحة الإرهاب داخل الدولة القومية، برز كمكون رئيسي ضمن مكونات الإستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب منذ أحداث 11 سبتمبر 2001. فاعتبرت الولايات المتحدة هذا المكون ذا أهمية خاصة في الكثير من مناطق العالم أين تكون الدول ضعيفة أو فاشلة. و تعد مبادرة " بان الساحل " كمثال جيد عن هذا النهج الأمريكي. تعتبر الإرهاسات الأولى لمبادرة "بان الساحل" قد بدأت في الظهور منذ العام 2002، وهي مبادرة أمريكية تهدف إلى مساعدة دول منطقة الساحل الإفريقي على تحسين امن حدودها وتعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب وتعزيز قدرة شركاء الولايات المتحدة في المنطقة لمنع استخدام أراضيها من طرف الجماعات الإرهابية¹.

مبادرة "بان الساحل" هي عبارة عن شراكة بين الولايات المتحدة ومالي، النيجر، تشاد وموريتانيا. وحسب العقيد في الجيش الأمريكي **Victor Nelson** المسؤول عن برنامج "بان الساحل" لمصلحة مكتب وزارة الدفاع الأمريكية المختص في المسائل ذات الصلة بالأمن القومي، فإن:

« مبادرة "بان الساحل" هي أداة مهمة في الحرب ضد الإرهاب و فعلت الكثير لتعزيز العلاقات في منطقة كنا تجاهلناها إلى حد كبير في الماضي و خاصة بين الجزائر و مالي ، النيجر و تشاد »².

¹ Elli Stephan, « Briefing : The PAN-SAHEL Initiative », **African affairs**, vol,103,no.412,july 2004,p 59

²Jim Fisher Thompson, « L'Initiative pan-sahel encourage la coopération entre les pays du sahel et du maghreb », 25 mars 2004, in : <http://www.america.gov/st/washfile-french/2004/march/20040325154724mrecafp0.3155939.html>

أصبحت المبادرة سارية المفعول وبدأت في العمل رسميا منذ شهر جانفي 2004، بعد أن سبقت ذلك مجموعة من الزيارات للمكتب الأمريكي لمكافحة الإرهاب لكل من تشاد، مالي موريتانيا والنيجر. وبدأت المبادرة في العمل بوصول فريق أمريكي لمكافحة الإرهاب إلى نواكشوط العاصمة الموريتانية ويضم الفريق 500 جندي أمريكي نشر منهم 400 في المنطقة الحدودية بين النيجر وتشاد¹. قدرت ميزانية المبادرة لمدة عامين بـ: 7.75 مليون دولار قدمتها وزارة الخارجية الأمريكية، خصص منها 6.25 مليون للعام الاول². تقوم الفرق العسكرية الأمريكية بتدريب الجنود لكل دولة من الدول الأربعة المشاركة من اجل تعزيز قدراتها على مراقبة أراضيها وخاصة حدودها. هذه العمليات تتم تحت مسؤولية "EUCOM" وهي القيادة العسكرية الأمريكية بأوروبا، يقع في نطاقها 91 دولة من بينها 41 دولة افريقية.

وإن كان قد تم تخصيص ميزانية قدرها 6.25 مليون دولار موزعة بين 3.5 مليون لمالي، 1.7 مليون للنيجر، 500 ألف دولار لموريتانيا و500 ألف دولار لتشاد، إلا أن المتحدث باسم القيادة الأمريكية في أوروبا رأى بأن ذلك غير كاف حيث قال:

" إن ما نريد القيام به بناء على التدريب هو أن نعطي لهم المزيد من أجهزة الراديو و المزيد من المركبات"³.

وقد أصبحت المناداة بضرورة إتباع نهج شامل لا يعتمد فيه فقط على التدريب ومعدات مكافحة الإرهاب، وإنما ينظر أيضا في المساعدات الإنمائية وتوسيع نطاق حملات الدبلوماسية العامة وغيرها من عناصر الإستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب. وهو بالفعل ما تجسد فيما أصبح يعرف بـ: " مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCTI " .

¹ Jeremy Keenan, « The collapse of the second front », FPIF, september 26, 2006, p 1, in : http://www.FpiF.org/articles/the_collapse-of-the-second-front

² ليان كينيدي بودالي، " شراكة مكافحة الارهاب عبر الصحراء"، مركز مكافحة الارهاب، الاكاديمية العسكرية للولايات المتحدة، وست بوينت، ص 2 في : <http://ctc.usma.edu/publications/pdf/us-ct-in-sahel-arabic-update.pdf>

³ International crisis group, « Islamic terrorism in the sahel :fact or fiction ? », op.cit., p 30

المطلب الثاني: مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCTI *

تعد مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء التي أنشئت سنة 2005، امتدادا لمبادرة "بان الساحل"، مع توسيع نطاق المشاركة لتشمل بالإضافة إلى الدول الأربعة السابقة كل من الجزائر والسنغال واعتماد تونس والمغرب ونيجيريا كمرقبين، مع مزيد من التنسيق بين القوى الوطنية¹.

يمكن تعريف هذه المبادرة كما جاء في الفصل الخامس من تقارير الدول حول الإرهاب لوزارة الخارجية الأمريكية لسنة 2006 بأنها :

" إستراتيجية متعددة الأوجه و متعددة السنوات تهدف إلى هزيمة التنظيمات الإرهابية من خلال تعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب وتعزيز وترسيخ التعاون بين قوات الأمن في المنطقة وتعزيز الحكم الديمقراطي وتشويه سمعة الإرهاب وتعزيز العلاقات العسكرية الثنائية بين الدووالولايات المتحدة " ².

تقدر ميزانية المبادرة بـ: 500 مليون دولار بمعدل 100 مليون دولار للسنة الواحدة وذلك بداية من عام 2007 وإلى غاية عام 2013 ³، حيث أن 40% من الميزانية تذهب إلى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) من أجل التعليم و الصحة وأجهزة الراديو والمجالس المحلية و المراكز وغيرها من مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى تطوير وزارة المالية و وزارة العدل والوكالات القانونية ⁴.

وإن كانت "مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء" تهتم بالجانب التنموي وبالمساعدات فهي أيضا احتفظت بالجانب العسكري الذي كان سائدا ضمن مبادرة "بان الساحل" وهو ما يعرف بـ : "عملية الحرية المستديمة عبر الصحراء(OEF-TS)" ⁵، التي تسعى إلى تمكين الدول الشريكة من السيطرة على الإرهاب بكفاءة داخل حدودها. تتضمن هذه العملية السمات العسكرية لمبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء من حيث التدريب الأساسي للقوات البرية إضافة إلى كونها تضم قدرات أكثر تقدما لمكافحة الإرهاب، مثل تحسين نظم الاتصال ووضع آليات للتبادل الإقليمي للمعلومات الاستخباراتية. وترعى قيادة قوات الولايات المتحدة في

*في عام 2006 غيرت وزارة الخارجية الامريكية اسم البرنامج من "مبادرة" الى "شراكة" لتصبح "شراكة مكافحة الارهاب عبر الصحراء" غير ان معظم المراجع تعتمد على التسمية الاولى "مبادرة" و هو ما تم اعتماده في البحث.

¹ International crisis group, « Islamic terrorism in the sahel :fact or fiction ? », op.cit., p 30

² US.Department of state country reports on terrorism,chapter 5- country reports :Africa overview,28 April,2006, in : <http://www.state.gov/s/ct/rls/crt/2005/64335.html>

³ كينيدي بودالي ليان، " شراكة مكافحة الارهاب عبر الصحراء"، المرجع السابق الذكر،ص 3

⁴ International crisis group, « Islamic terrorism in the sahel :fact or fiction ? », op.cit., p 31

⁵ Mary Jo Choate , « Trans-sahara cuonterterrorism initiative :Balance of power ? »,USAWC strategy research project,p 4 in : http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PCAAB627.pdf

أوروبا (EUCOM) مؤتمرات إقليمية لوزراء الدفاع ورؤساء الاستخبارات العسكرية لبناء الثقة بينهم و لتبيان فوائد التعاون.

كانت عملية فلينت لوك (Flintlock) في جوان 2005 أولى تطبيقات المبادرة وقد جمعت كل من الجزائر، تونس، السنغال، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي وكذلك مشاركات من الحلف الأطلسي. وكانت من اجل بناء وتقوية القدرات لمكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة والبضائع و البشر¹.

إذا كانت القيادة الأمريكية بأوروبا هي الراعية لعمليات مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء في منطقة الساحل الإفريقي، فهي كذلك من وضعت الخطوط العريضة للمبادرة متعددة الأطراف من اجل تعزيز الأمن البحري في منطقة خليج غينيا سنة 2004²، المعروفة بـ: "حرس خليج غينيا" الهادفة إلى تعزيز القدرات وقابلية التشغيل المتبادل للقوات البحرية على طول السواحل البالغ 2000 ميل بحري³. وهو ما يدل على الترابط بين الأهمية الإستراتيجية للمنطقتين حيث بدأت العمليات فيهما في نفس الفترة.

باعتبار أن منطقة الساحل الإفريقي، أصبحت بالنسبة للولايات المتحدة بؤرة التوتر الجديدة ليس فقط في إفريقيا بل على مستوى العالم وأن هناك إمكانية أن تتحول المنطقة إلى أفغانستان ثانية جراء التوافد الإرهابي عليها، سارعت الولايات المتحدة ابتداء من سنة 2002 إلى تكثيف نشاطها في المنطقة من خلال مبادرتي: "بان الساحل" و"مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء". غير أن واشنطن لم تكثف بهاتين المبادرتين وما تقوم به من مناورات عسكرية في إطارهما، إنما أبدت رغبتها في إنشاء قيادة عسكرية أمريكية جديدة خاصة بالقارة الإفريقية من اجل التعامل الجدي والمكثف مع التهديدات الأمنية ليس في الساحل الإفريقي وحسب، بل في مختلف أنحاء القارة كالقرن الإفريقي وخليج غينيا.

فبعد أن كانت الولايات المتحدة تتعامل مع إفريقيا من خلال ثلاث قيادات عسكرية هي القيادة الأوروبية (EUCOM) والقيادة الوسطى أو المركزية (CENTCOM) وقيادة المحيط الهادئ (PACOM)، ارتأت هذه الأخيرة ونتيجة للاحتياجات الأمنية في إفريقيا، ضرورة أن

¹Pabst Martin, « External interest in west africa »,op.cit., p 61

² Lake Anthony&Whitman Christine, « Mre than humanitarian :Astrategic U.S approach toward Africa »,op.cit., p 60

³ Pabst Martin,Ibid. p 60

تكون لهذه القارة قيادة خاصة بها رغبت بشدة بأن يكون مقرها احد دول الساحل الإفريقي، أو شمال إفريقيا وتعرف هذه القيادة بـ: الافريكوم (AFRICOM)

المطلب الثالث: القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا AFRICOM

جاء في الكلمة التي ألقاها الجنرال جونز، قائد قوات الأطلسي في أوروبا في شهر مارس 2003 :

" انه لم يعد بمقدور الولايات المتحدة أن تبقى بعيدة عما يحدث في إفريقيا وليس بوسع القوات الأمريكية أن تظل تراقب الوضع انطلاقاً من البحر، لقد آن لها أن تحط في اليابسة في تلك المناطق الشاسعة من الصحراء التي أصبحت مرتعا للجريمة والاتجار بالمخدرات والأسلحة، ولم يعد بمقدور دولها أن تفرض عليها سيطرتها ومراقبتها " ¹.

كما جاء في كلمة كلوديا انياسو، مديرة مكتب الدبلوماسية العامة والشؤون العامة لإفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية، ما يأتي:

"بعد خمسين عاما بدأت وزارة الدفاع بالتسليم بأهمية إفريقيا الإستراتيجية من خلال إنشاء قيادة عسكرية مكرسة خصيصا لاحتياجات إفريقيا الأمنية و لن يكون لزاما علينا أن نتعامل مع إفريقيا من خلال ثلاث قيادات عسكرية أخرى هي القيادة الأوروبية (EUCOM) و القيادة الوسطى (CENTCOM) و قيادة المحيط الهادئ (PACOM) " ².

هكذا إذن أصبحت الإدارة الأمريكية تجد بأن هناك ضرورة لأن تصبح للقارة الإفريقية قيادة عسكرية خاصة بها.

وإن كان المبرر لقيام هذه القيادة تربطه الولايات المتحدة بمسائل بيروقراطية، باعتبار أن توزيع المهام المتعلقة بالقارة الإفريقية بين ثلاث قيادات عسكرية*، يخلق صعوبات متعددة في التغطية الشاملة لكل الأزمات والتهديدات الأمنية في القارة، خاصة مع تركيز اغلب بؤر الأزمات في العالم حاليا في كل من الشرق الأوسط وإفريقيا، مما يحتاج قيادة خاصة بالقارة، فإن هناك من يرجع أسباب إنشاء هذه القيادة إلى أهداف أمريكية أخرى لا تتعلق فقط بالحفاظ

¹ قاسم نصر الدين، " الافريكوم و حدود امريكا الجديدة"، القيس، العدد 12454، السنة 36، فيفري 2008، ص 38
² حيري عبد الرزاق جاسم، قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية و محنة إفريقية، المرجع السابق الذكر، ص 90
*قيادة أوروبا EUCOM : يمتد نطاقها الجغرافي من السواحل الشرقية للولايات المتحدة عبر الأطلسي مروراً بالجزيرة البريطانية حتى شرق أوروبا (الحدود الروسية) و حوض البحر الابيض المتوسط، وهي مدعومة بالاسطول السادس و يقع في نطاقها 90 دولة منها 41 دولة إفريقية إضافة إلى إسرائيل.

قيادة المحيط الهادئ PACOM : تعد اكبر و اهم قيادة موحدة أمريكية على الإطلاق، إذ يمتد قطاع مسؤوليتها الجغرافي من السواحل الغربية للولايات المتحدة و أمريكا الجنوبية حتى السواحل الشرقية لقارة إفريقيا و يقع في نطاق مسؤوليتها الجغرافية 46 دولة منها الصين و اليابان و كوريا و روسيا و استراليا و معظم دول شمال شرق و جنوب آسيا بالإضافة إلى كافة الجزر البحرية في ذلك النطاق و هي مدعومة بالاسطول السابع .
القيادة الوسطى CENTCOM : تقع حدود مسؤوليتها الجغرافية بين كل من القيادتين بحيث تحقق الاتصال الجغرافي بينهما فتمتد من شرق إفريقيا حتى الحدود الغربية للصين و هي مسؤولة عن المصالح الامنية الأمريكية في 27 دولة تمتد من القرن الإفريقي حتى اواسط آسيا

على الاستقرار الأمني في إفريقيا بل تتعداه إلى الاستفادة من النفط الإفريقي واحتواء النفوذ الصيني المتنامي باطراد في القارة الإفريقية.

يوم 6 فيفري 2007 قام الرئيس جورج و لكر بوش بالإعلان رسميا عن قراره بإنشاء قيادة عسكرية موحدة خاصة بإفريقيا¹. وهي ما يطلق عليها القيادة الإفريقية أو اختصارا "افريكوم" AFRICOM وهي تشمل كل دول القارة ما عدى مصر. وفي الحقيقة يعتبر قرار إنشاء هذه القيادة المستقلة لإفريقيا تنويجا لاهتمام متدرج من جانب إدارة بوش بالقارة الإفريقية كانت إرهاباته قد بدأت عقب أحداث 11 سبتمبر 2001.

وبعد محاولات عديدة باء جميعها بالفشل لتركيز مقر القيادة الإفريقية في بلد مغربي أو في أحد دول الساحل الإفريقي، استقر مقر القيادة أخيرا في مدينة شتوتغارت الألمانية، لينطلق العمل منها رسميا في أول أكتوبر 2008، بقيادة الجنرال ويليام وورد (William E. Ki Ward)²، الذي يقدم التقارير إلى وزير الدفاع الأمريكي، وهذا الأخير يقدمها بدوره إلى رئيس الولايات المتحدة.

وتضم الافريكوم موظفين عسكريين ومدنيين بمن فيهم مسؤولين من وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) وهو ما ينفي الصفة العسكرية الخالصة على هذه القيادة. وقد قدرت ميزانية الافريكوم سنة 2007 بـ 50 مليون دولار و 75.5 مليون دولار سنة 2008 و 310 مليون دولار في 2009، وقد طلبت إدارة اوباما من المالية 278 مليون دولار من اجل القيادة الإفريقية³.

حددت الافريكوم أهدافها في النقاط التالية:⁴

- هزيمة تنظيم القاعدة والتنظيمات والشبكات الإرهابية المرتبطة بها.
- ضمان وجود قدرات لعمليات السلام للاستجابة للآزمات الناشئة، وان عمليات دعم السلام القارية هي الأكثر فعالية من اجل هذه المهمة.

¹ Robert G.Berschinki, « Afrcom's dilemma :The global war on terrorism, capacity building, humanitarianism, and the future of U.S security policy in Africa », strategic studies institute, november 21, 2007, in : <http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdf/files/pub827.pdf>

² United States Africa Command,U.S.AFRICOM public affairs office, in : <http://www.africom.mil/getarticle.asp.art=1644>

³ Ibid

⁴ Ibid

- التعاون مع دول افريقية محددة لخلق بيئة لا تستضيف ولا تحبذ امتلاك ما هو غير مصرح به أو انتشار أسلحة دمار شامل .
- تحسين القطاع الأمني واستقرار الحكم من خلال زيادة الدعم العسكري الشامل.
- حماية الأفراد من الأمراض المعدية القاتلة.

و قد أعلن الرئيس بوش المهام الرسمية للقيادة من اجل تحقيق الأهداف المنشودة من خلال خطابه في فيفري 2007، الذي أعلن فيه عن إنشاء القيادة وحدد هذه المهام في الآتي:¹

- بناء إمكانيات الشراكة مع الدول الإفريقية
- مساعدة الوكالات الحكومية الأمريكية في تنفيذ سياسات الأمن.
- إدارة نشاطات الأمن والتعاون في المسرح الإفريقي.
- زيادة مهارات الشركاء في الحرب ضد الإرهاب.
- دعم المساعدات الإنسانية والتخفيف من آثار الكوارث.
- احترام حقوق الإنسان.
- دعم المنظمات الإفريقية .
- إدارة العمليات العسكرية في المسرح الإفريقي.

وفي إفادة قدمها الفريق الأول وورد قائد الافريكوم، أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ الأمريكي يوم 9 مارس 2010 وصف فيها بأن:

" عمليات و برامج القيادة الأمريكية لمنطقة إفريقيا تقوم بحماية أرواح الأمريكيين والمصالح الأمريكية في

إفريقيا وفي ارض الوطن،و ذلك بدعم الأمن و الاستقرار في إفريقيا و في دول إفريقيا الواقعة في الجزر"².

وأوضح بأن القيادة الأمريكية لمنطقة إفريقيا ومن خلال ارتباط أمني مستدام مع المؤسسات العسكرية الإفريقية تقوم بدعم المصالح القومية الأمريكية وأولويات الرئيس وأهداف الشركاء الأفارقة في الوقت الحالي وعلى المدى الطويل .

¹دفيد اغناتيوس، " افريكوم.. مهمة غير مفهومة"، الشرق الاوسط، 8 جانفي 2008، ص 8

1 افادة الفريق الاول وويليام وورد قائد القيادة الامريكية لمنطقة افريقيا، لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ، 10-09 مارس 2010
<http://www.africom.mil/pdf/USAFRICOM2010posturestatement.pdf>

وقد تضمنت هذه الإفادة مطالعة عامة للبيئة الإستراتيجية في إفريقيا، وشرح للمنهج الاستراتيجي الذي تعمل وفقه القيادة، إضافة إلى العمل على التوضيح بأن الجهود التي تقوم بها القيادة سوف تؤدي إلى تعزيز الاستقرار في إفريقيا وهو ما يدعم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية و الأمن القومي الأمريكي.

1- البيئة الإستراتيجية في إفريقيا: تم تناول البيئة الإفريقية عموماً على أنها غير مستقرة تعاني من العديد من المشاكل، أولاً، لكونها قارة النزاعات حيث لا تزال آثار النزاعات السابقة تعالج حتى الآن وهناك ما يمكن نشوبها في أي لحظة خاصة جراء التعدد الإثني الكبير في القارة وقد تم الاستدلال بالنزاعات في السودان، الصومال، اوغندا و جمهورية الكونغو الديمقراطية. ثانياً، لأنها تعاني من تحديات خطيرة متجاوزة للحدود القومية كالتطرف العنيف والمتاجرة غير المشروعة والقرصنة. ثالثاً، لأن إفريقيا لا تزال تواجه تحديات في مجالات الصحة العامة وخاصة إذا تعلق الأمر بالايديز (HIV/AIDS)، في مجال التطوير الاقتصادي وكذلك التحول الديمقراطي. وأخيراً، إفريقيا تفتقر إلى الوسائل التي تمكنها من رعاية أمنها والتصدي لهذه التحديات المختلفة.

2- منهج القيادة الأمريكية لمنطقة إفريقيا: جاء في مقدمة الإفادة بأن منهج الإفريقيكوم يستمد قوامه من مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة، حيث قال وورد :

" يخضع منهجنا لأهداف سياسة الحكومة الأمريكية عموماً، فنحن نعمل متضافرين مع شركائنا في الجهات الحكومية الأخرى، مثل وزارة الخارجية الأمريكية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لضمان كون خططنا وأنشطتنا تدعم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية دعماً مباشراً"¹.

3- برامج و أنشطة القيادة الأمريكية لمنطقة إفريقيا:

لقد تم التطرق إلى البرامج والأنشطة للإفريقيكوم من خلال تصنيفات للأغراض الأولية من هذه الأنشطة والتي كانت كالآتي:²

¹ إفادة الفريق الأول و بليام وورد قائد القيادة الأمريكية لمنطقة إفريقيا، المرجع السابق الذكر، ص 13
² نفس المرجع، ص 15، 16، 17، 18

- **بناء إمكانيات القوات التقليدية للشركاء:** وقد تضمنت مجموعة من الأنشطة والبرامج هي:
 - **النار الطبيعية (أوغندا في أكتوبر 2009):** جمعت الافريكوم مع الجيش الأمريكي لمنطقة إفريقيا (USARAF) أكثر من 1200 جندي (550 أمريكي والباقي من بورندي كينيا، رواندا، تنزانيا، اوغندا) لتدريبهم على النار الطبيعية ومساعدتهم في بناء إمكانية للاستجابة للطوارئ الإنسانية المعقدة.
 - **محطة الشراكة الإفريقية (APS):** وهي مبادرة الارتباط الأمني البحري الرئيسية للافريكوم، تقوم بالتعاون مع الدول والمنظمات غير الحكومية ببناء القدرات الأمنية البحرية لدى الشركاء الأفارقة.
 - **الأسد الإفريقي (المغرب) :** وهو تمرين سنوي مع المغرب، حيث تقوم قوات سلاح المارينز الأمريكية لمنطقة إفريقيا (MARFORAF) بهذا التمرين الذي يركز على التبادلية التشغيلية بين الولايات المتحدة والمغرب و التدريب على الأسلحة المجتمعة جوا وأرضا وتدريب الأركان والتدريب على عمليات حفظ السلام والتدريب على الاستجابة للحالات الطبية والكوارث وعمليات المساعدة المدنية الإنسانية .
 - **بناء سلاح فعال من ضباط الصف (NCO) :** حيث أن سلاح ضباط الصف في إفريقيا غير متطور وأن المساعدة في تطويره ستنجح الفرصة لترسيخ المزايا والسمات المسهلة للتدريب.
 - **التمويل العسكري الأجنبي والمبيعات العسكرية الأجنبية:** هذان البرنامجان يستخدمان من اجل التصدي لتحدي افتقار الأفارقة إلى المعدات القابلة للخدمة من معدات عسكرية فردية إلى عربات وغير ذلك من المعدات.
- **دعم بناء إمكانيات القوات الأمنية للشركاء:** هذا الدعم يكون من خلال:¹

¹ افادة الفريق الاول و بليام وورد قائد القيادة الامريكية لمنطقة افريقيا، ص19، 18

- **الشراكة الإفريقية لفرض القانون في المجال البحري (AMLEP):** حيث يصعد أفراد من خفر السواحل الأمريكي ومن مفازر فرض القانون للدول المضيفة على مراكب تابعة للولايات المتحدة وللدول المضيفة لمنح المراكب ما يلزمها من الصلاحيات والقدرات للقيام بعمليات صعود وتفنيش وقبض واسر داخل المنطقة الاقتصادية الحصرية التابعة للدول الإفريقية المشاركة، وقد أقيمت مثل هذه العمليات مع السنغال والمغرب وسيراليون والرأس الأخضر .
- **تقييم القطاع الأمني:** حيث أن القيام بتقييم متكامل ومتناسق لاحتياجات البلد الشريك يساعد في تطوير أنشطة فعالة ومنسقة.
- **بناء الإمكانيات للقوات التمكينية للشركاء:** تتضمن هذه القوات التمكينية، اللوجستيات المخبرات والاتصالات وإمكانية إزالة الألغام.
- **رعاية علاقات إستراتيجية قوية:** وذلك من خلال:¹
- **برنامج شراكة الحرس الوطني من الولايات:** وهو أداة لرعاية أنواع عديدة من ارتباطات العسكريين مع العسكريين والمدنيين والمدنيين مع المدنيين.
- **التعليم و التدريب العسكري الدولي و التعليم و التدريب العسكري الدولي الموسع،** وقد تلقى نحو 900 طالب عسكري ومدني من 44 دولة افريقية تعليما وتدريباً في الولايات المتحدة أو في بلادهم بقيمة 19.8 مليون دولار.
- **برنامج ارتباط العسكريين مع العسكريين:** يسمح هذا البرنامج بتقوية العلاقات الرئيسية وتعريف الشركاء بالأساليب العسكرية الأمريكية وتكتيكاتها وإجراءاتها التي يستطيعون استخدامها للتصدي لنطاق واسع من التحديات الأمنية .
- **القيام بإصلاح قطاع الدفاع:** كجهد من جهود إصلاح القطاع العسكري على النطاق الأوسع، وهذه الجهود تقودها وزارة الخارجية الأمريكية.
- **رعاية التعاون الإقليمي والإدراك الظرفي و التبادلية التشغيلية:** من أهم أنشطته :¹

¹ نفس المرجع، ص 23،24،25

- "تمارين مسعى إفريقيا": الذي يعد من ابرز التمرينات على التبادلية التشغيلية في مجال الاتصالات، جمع هذا المسعى في الغابون سنة 2009، بين دول افريقية و ثلاث منظمات إقليمية من اجل تبادل المعلومات بين الدول الإفريقية عن طريق شبكات الاتصالات و يتوقع أن يتوسع مسعى إفريقيا لعام 2010 في غانا ليضم 30 دولة افريقية.
- **تمارين خط العنقاء السريع لشمال إفريقيا:** وهو تمرين امني بحري متعدد القوميات تقوده البحرية الأمريكية لمنطقة إفريقيا ويركز على الاعتراض البحري والاتصالات وتبادل المعلومات.
- **العمل مع الشركاء لمناهضة التهديدات المتجاوزة للحدود القومية و تهديدات المتطرفين:** و ذلك من خلال:²
 - جهود مكافحة الإرهاب في شمال إفريقيا ودول الساحل من خلال عملية الحرية المستدامة عبر الصحراء (OEF-TS) والتي تدعم بدورها برنامج مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTI) وكل هذا تقوم به قيادة العمليات الخاصة لمنطقة إفريقيا (SOCAFRICA)
 - جهود مكافحة الإرهاب في شرق إفريقيا والتي تقوم بها (CJTF.HOA) التابعة للافريكوم.
 - **برنامج مكافحة المخدرات:** الذي يقوم بتدريب وتجهيز ودعم مؤسسات فرض القانون والمؤسسات شبه العسكرية والوحدات العسكرية التي مهمتها مكافحة المخدرات وإرهاب المخدرات.
 - **عملية الصوت الموضوعي (OOV):** التي تستعمل أنواعا عديدة من الوسائل الإعلامية مثل مبادرة الانترنت الإفريقية للطعن في وجهات نظر الجماعات الإرهابية وتقديم منتدى للتعبير عن وجهات النظر البديلة وهي عملية منسقة مع السفارات الأمريكية ووزارة الخارجية الأمريكية .

¹ افادة الفريق الاول و بليام وورد قائد القيادة الامريكية لمنطقة افريقيا ، ص 28،27
² نفس المرجع ، ص، 28،29،30،31،32

- **المساهمة في تحقيق الاستقرار في مناطق النزاعات الحالية :** من خلال مبادرة عمليات السلام العالمية (GPOI) لوزارة الخارجية الأمريكية، و تقوم الافريكوم بدعمها بضباط وضباط صف يخدمون بصفة مدربين ومعلمين من اجل عمليات حفظ السلام.¹
- **التصدي للحالات التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار:** من خلال مجموعة من البرامج والتمارين :²

- **تمرين MEDFLAG :** الذي تم في شهر أوت 2009 مع قوات دفاع سوازيلاند بصفة تمرين على القدرات الطبية، طب الأسنان والطب البيطري.
- برنامج الاستجابة للأوبئة الشاملة .
- برنامج فيروس قصور المناعة البشري متلازمة قصور المناعة المكتسب (HIV/AIDS) ويشمل البرنامج أنشطة تقديم عناية ومعالجة لأفراد الخدمة وعائلاتهم المصابين أو المتأثرين بالمرض .
- **تمرين الوفاق المشترك (البنين):** و الغرض منه هو التدريب على عمليات حفظ و دعم السلام و قد جمع التمرين بنجاح سريتي مشاة من البنين مع سريتي مشاة من سلاح المارينز و تقوم بهذا التمرين **MARFORAF** الأمريكية.

إن كل البرامج المذكورة والأنشطة والتمارين تقوم بها القيادات المكونة والقيادات المتفرعة من القيادة الأمريكية لمنطقة إفريقيا وهي :

- ✓ الجيش الأمريكي لمنطقة إفريقيا (USARAF)
- ✓ القوات البحرية الأمريكية لمنطقة إفريقيا (NAVAF)
- ✓ القوات الجوية الأمريكية لمنطقة إفريقيا (AFAFRICA/17AF)
- ✓ قوات سلاح المارينز الأمريكية لمنطقة إفريقيا (MARFORAF)
- ✓ قوات العمليات الخاصة الأمريكية لمنطقة إفريقيا (SOCAFRICA)

¹ افادة الفريق الاول ويليام وورد قائد القيادة الامريكية لمنطقة افريقيا ، ص 33
² نفس المرجع، ص 34، 35

✓ قوة المهام المشتركة المجتمعة -القرن الإفريقي- (CJTF-HOA)

من الواضح أن مهام القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا "الافريكوم"، لا تنحصر فقط في الشق العسكري بل تتعداه إلى المجالات الأخرى المدنية بمختلف أشكالها والتي تم تناولها من خلال الأنشطة والبرامج المذكورة.

فهل هذا هو منحى جديد في الإستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب ومختلف التهديدات الأمنية الجديدة، فوجدت أن التحول إلى استخدام نوع من القوة اللينة أو الناعمة إلى جانب قوتها الصلبة أو ما يسميه جوزيف ناي بـ: " القوة الذكية " سيكون أنجع في القضاء على الظواهر الإرهابية وتحقيق الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية ؟ أم أنها إستراتيجية أمريكية تهدف بالأساس إلى التحضير من أجل التوغل أو التدخل المباشر في القارة ؟ وهو الأمر الذي جعل الدول الإفريقية تتخوف وتتحفظ على استضافة مقر "الافريكوم" على أراضيها ما عدى ليبيريا التي رحبت بالفكرة، غير أن واشنطن هي من تحفظت على ذلك، ربما لبعدها عن مركز الدائرة التي تهم الولايات المتحدة، بحيث فضلت هذه الأخيرة شمال إفريقيا أو شريط الساحل الإفريقي.

وبالرجوع إلى الساحل الإفريقي، فقد اعتبر هذا الأخير في الإفادة التي تناولناها بأنه يضم مجموعة من الدول الفاشلة التي لا تستطيع التحكم في حدودها، مما يغذي بيئات عمل مواتية للتطرف العنيف والقرصنة والمتاجرة بالبشر والأسلحة والمخدرات وهو بذلك يمثل خطر على الوطن الأمريكي وعلى المصالح الأمريكية، وقد اعتبر إضافة إلى القرن الإفريقي من اشد بؤر التوتر والأزمات والإرهاب في العالم، مما استوجب ضرورة وجود مثل هذه القيادة التي تقوم بجهود كبيرة من خلال مختلف البرامج و الأنشطة منها الـ: (OEF-TS) والـ: (TSCTI) لتحقيق الأمن في المنطقة .

إن مختلف الآليات التي اعتمدها وتعتمدها الولايات المتحدة في تنفيذ إستراتيجيتها في منطقة الساحل الإفريقي والتي على ما يبدو متنوعة بين الجانبين العسكري والمدني، تواجهها العديد من التحديات ستتم مناقشتها من خلال العنصر الموالي .

المبحث الثاني : تحديات الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي

إن الولايات المتحدة في سعيها لتجسيد اهتماماتها بدول الساحل الإفريقي تواجهها مجموعة من التحديات تتعلق بالدرجة الأولى بسياسات ودور مختلف القوى الدولية في المنطقة منها القوى الكبرى التي يعد الدور الصيني والفرنسي في الساحل الإفريقي الأبرز منها، ودول الجوار المتمثلة بالأخص في كل من الجزائر وليبيا اللتان أصبحتا تلعبان دورا إقليميا لا يستهان به في المنطقة، بما يمكن أن يؤثر ويعرقل الأهداف الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي.

المطلب الأول : دور القوى الكبرى في الساحل الإفريقي الفرع الأول: الدور الصيني

إذا كان النفوذ الصيني في القارة الإفريقية من أهم الدوافع التي وجهت الاهتمام الأمريكي بهذه القارة إلى درجة إنشاء قيادة عسكرية خاصة بهذه الأخيرة، فإن هذا النفوذ الصيني وتوسع وتيرة تغلغله داخل مختلف الدول الإفريقية أصبح من أهم التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة وتصبح عليها تنفيذ أهدافها في القارة.

ولأن التواجد الصيني أصبح في كل أرجاء القارة الإفريقية تقريبا، فإنه يمكن ملاحظة الدور البارز الذي أصبحت تلعبه الصين في الساحل الإفريقي من خلال إقامة شراكات قوية في مجال الاتفاقات التجارية والتبادل التجاري، والاستثمار في مختلف الميادين. وإن كان التواجد الصيني كان منحصرا فقط في السودان التي تحظى بالحصة الأكبر من العلاقات مع الصين فإنه قد بدأت تتطور علاقات أخرى مع باقي دول الساحل الإفريقي كالتشاد وموريتانيا.

ويمكن لمس الدور الصيني في الساحل الإفريقي من خلال مجموع النقاط الآتية :

- بعد أن باعت شركة "شيفرون" الأمريكية أسهمها إلى الحكومة السودانية حيث كانت تستثمر مليار دولار في مجال الاستكشافات النفطية، دخلت الصين بقوة إلى السودان وحظيت باستثمارات نفطية هائلة فيها، حتى أصبح أكثر من نصف الصادرات النفطية من السودان تذهب إلى الصين. وقد تمكنت الشركة الوطنية الصينية للبتترول من اخذ

40% من حصة شركة النيل الأعظم السودانية من أجل تطوير حقول النفط. وفي سنة 1998 قامت الشركة الصينية بإنشاء خط أنابيب بطول 930 ميل ينقل النفط إلى غاية البحر الأحمر¹.

● تعتبر الصين أكبر مستثمر أجنبي في السودان حيث بلغ حجم استثماراتها 4 ملايين دولار، ليس فقط في المجال النفطي، بل إن التعاون الصيني السوداني في المجال الاقتصادي يمتد إلى قطاعات أخرى، كبناء المحطات الكهربائية وخطوط النقل وشبكات المياه.

● نمو التعاون العسكري بين الصين والسودان في مجال شراء الأسلحة الصينية من ذخيرة وأسلحة خفيفة والمدافع المضادة للطائرات والألغام المضادة للدبابات، كما ساعدت الصين على إقامة ثلاثة مصانع للأسلحة في السودان بما في ذلك واحدة لتجميع دبابات (T-55)².

● وبالنسبة للعلاقات التشادية الصينية فقد عرفت تطورا ملحوظا خاصة بعد قطع تشاد علاقاتها بتايوان واعترافها بجمهورية الصين الشعبية الموحدة في أوت 2003، حيث تلقت تشاد بعد ذلك بوقت قصير تخفيفا لعبء ديونها واتفاقات اقتصادية مع الصين وتبرعات طبية بقيمة 80 مليون دولار³.

● في ديسمبر 2003 وقعت الشركة الوطنية الصينية للبتترول مع شركة Cliveden السويسرية لشراء أسهم الاكتشاف والتقيب في المنطقة التي تغطي سبعة أحواض وهي منطقة بحيرة تشاد - ماديغوا - بنغور - دوبا - دوسيو - سلامات - إيرديس. وفي العام 2006 حصلت الشركة الصينية على جميع الأسهم، في 20/09/2007 تم التوقيع بين الشركة الصينية ووزارة البترول التشادية على اتفاقية يتم بموجبها بناء مصفاة مشتركة

¹ Anthony Lake&Christine Whitman « More than humanitarian :Astrategic U.S approach toward Africa », op.cit., p 43

² Ibid

³ Dorothy-Grace Guerrero&Firoze Manji,China's new role in Africa and the south a search for a new perspective, fahamu-networks for social justice,cape town,nairobi and oxford :2008,p135

وفي 26/10/2008 تم وضع حجر الأساس لمصفاة البترول التشادية والذي سوف يبدأ التشغيل الفعلي اعتبارا من العام 2011¹.

- وتعد تشاد من بين أهم عشر دول افريقية لها شراكات تجارية مع الصين كما هو موضح في الجدول الموالي، وإن كانت تحتل المرتبة العاشرة، الا أن ذلك حسب إحصائيات 2004، فبعد عودة العلاقات الصينية التشادية منذ عام 2006 تكتفت هذه العلاقات أكثر.

أهم عشر شركاء تجاريين إفريقيايين مع الصين لعام 2004 (عم طريق الواردات)

الدول	القيمة (مليون دولار)	النسبة من حجم التجارة بين الصين و افريقيا
انغولا	30422.63	%27.4
جنوب إفريقيا	2.567.96	%20.6
السودان	1.678.60	%13.4
الكونغو برازافيل	1.224.74	%9.8
غينيا الاستوائية	787.96	%6.3
الغابون	415.39	%3.3
نيجيريا	372.91	%3.0
الجزائر	216.11	%1.7
المغرب	208.69	%1.7
تشاد	148.73	%1.2
المجموع	11.043.72	%88.4

Source : International monetary fund ,direction of trade statistics(washington DC :IMF,2005)

- موريتانيا كذلك نمت علاقاتها باطراد مع الصين، خاصة منذ العام 2007 بعد انتخاب سيدي ولد الشيخ عبد الله رئيسا لموريتانيا وإعرابه عن أمله المخلص في زيادة وتنمية علاقات التعاون مع الصين، وردا على هذه المبادرة أرسل الرئيس الصيني هوجين تاو رسالة تهنئة له و أرسل مبعوثا خاصا لحضور حفل التنصيب، وقد وصل حجم التجارة

¹ Ian Taylor, « china's oil diplomacy in Africa », in : <http://la.gg/upl/GOTSIT.pdf>

الثنائية بين الدولتين إلى 707 مليون دولار في عام 2007، وقدمت الصين قروضا ومساعدات إلى موريتانيا. وفي عام 2007 كذلك وقع المقاولون الصينيون اتفاقيات تقدر بـ 663 مليون دولار تغطي إمدادات المياه والاتصالات والزراعة وبناء الطرق¹.

ما يمكن ملاحظته هو أن علاقات الصين مع دول الساحل الإفريقي بصفة خاصة وإفريقيا عموما هي ضمن بعد واحد وهو البعد الاقتصادي، فكثيرا ما أكدت الصين على سيادة بلدان إفريقيا واحترمت هذه السيادة ولم تهتم بأساليب الحكم القائمة ولا بمدى تطبيق حقوق الإنسان وأظهرت تعاطفها مع هذه الدول في كل مناسبة وكانت داعمة للقضايا الإفريقية وللأنظمة السياسية القائمة، فضلا عن إلغاء بعض الديون وتقديم قروض ميسرة. كل هذه الأمور ساهمت بشكل كبير في التوغل الصيني في الدول الإفريقية وترحيب هذه الأخيرة بالاستثمارات الصينية وتقديم كل التسهيلات لها. وهو الأمر الذي أصبح يورق واشنطن ويشكل تحديا حقيقيا لمصالحها في المنطقة، فأصبحت خطوة أمريكية تسبقها خطوات صينية .

وحسب الرؤية الأمريكية فإن النفوذ الصيني في القارة الإفريقية عموما يشكل ثلاثة تحديات رئيسية تواجه الولايات المتحدة شركائها الغربيين:

1- حماية الصين للدول المارقة: كما هو الحال في السودان التي تعتبرها الولايات المتحدة من الدول المارقة الداعمة للإرهاب وبأنها ارتكبت إبادة جماعية في حق الشعب السوداني، ومع ذلك تبقى الصين حامية لها في مجلس الأمن كما أن الصين قد حثت المحكمة الجنائية الدولية على إلغاء مذكرة الاعتقال التي أصدرتها بحق الرئيس السوداني عمر البشير قائلة بأن ذلك يساعد في تحقيق الاستقرار في منطقة دارفور التي تعاني من ويلات الحرب .

2- التغيير في أنماط التأثير: حيث أن الولايات المتحدة تعتمد على المساعدات المشروطة فتركز على قضايا تعزيز الشفافية والسياسات الاقتصادية السليمة وحقوق الإنسان

¹ "العلاقات الصينية الموريتانية تنمو باطراد" ، في :

كشروط لا بد توفرها من اجل تقديم الدعم والمساعدات. في حين أن المساعدات والاستثمارات الصينية تعتبر جذابة بالنسبة للأفارقة على وجه التحديد لأنها غير مرتبطة بالشروط المتعلقة بالحكم و الاستقامة المالية. وخير مثال على ذلك هو انغولا التي تم الضغط عليها من قبل صندوق النقد الدولي من اجل تحسين الشفافية في القطاع النفطي وإجراء إصلاحات أخرى، تمهيدا للمؤتمر المقرر للمانحين للمعونة، غير أن انغولا عقب ذلك حصلت على قرض بـ 2 مليار دولار من الصين، وبدأت بذلك اقل اهتمام بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي¹.

3- المنافسة التجارية: خاصة وأن الصين تستخدم مجموعة متنوعة من الأدوات لتعزيز مصالحها لا تتوفر لدى الولايات المتحدة، متمثلة بالخصوص في الاستثمارات من خلال الشركات المملوكة للدولة، بحيث أن هذه الاستثمارات ليس من الضروري أن تكون مربحة ما دامت تخدم الأهداف الوطنية للصين، وبالتالي تصبح الصين تحصل على العقود الرئيسية في الدول الإفريقية لان عروضها كثيرا ما تكون منخفضة ما يعزز التواجد والاستثمار الصيني، اكثر من نظيره الأمريكي الذي يعمل من خلال القطاع الخاص الذي يبحث على الربح الفردي بالدرجة الأولى.

إن هذه العوامل الثلاث التي تم تناولها تمثل بالدرجة الأولى الأسباب التي تجعل الصين شريكا مرحبا به في الدول الإفريقية، وفي نفس الوقت هي عبارة عن تحديات على الولايات المتحدة الأمريكية مواجهتها قبل أن تصبح الصين مستقبلا الشريك الأول لهذه الدول وتؤثر على التطلعات الأمريكية في الدول الإفريقية بما فيها الساحل الإفريقي.

في الحقيقة إن كان الدور الصيني هو الأكثر بروزا في المنطقة، فهو ليس الوحيد، فدول آسيوية أخرى هي كذلك أصبحت اقتصادياتها متسارعة النمو مما يجعلها تسعى دائما للحصول على النفط والموارد الطبيعية الأخرى في إفريقيا، كالهند وماليزيا والكوريتين الشمالية والجنوبية وهي دول تنتهج تقريبا نفس النهج الصيني في القارة الإفريقية.

¹Anthony Lake &CWhitman,Christine, « More than humanitarian :Astrategic U.S approach toward Africa »,op.cit.,52

الفرع الثاني: الدور الفرنسي

إن التحدي الأساسي الذي يتأتى للولايات المتحدة من فرنسا، هو الوضع الدفاعي الذي تبدو عليه الإستراتيجية الفرنسية وهي تحاول الحفاظ على مواقع نفوذها التقليدية في القارة الإفريقية بما فيها الساحل الإفريقي أكثر الأقاليم الإفريقية التي عرفت تواجدا فرنسا واسعا وتعتبر فرنسا الشريك الاقتصادي الأول لدوله. والإستراتيجية الفرنسية في المنطقة لا تخلو كذلك من النزعة الهجومية في ظل تغلغل صيني وأمريكي يهدف إلى الاستفاد من الموارد الطاقوية في الساحل الإفريقي.

وتعتبر تشاد من أكثر محاور المنافسة بين القوى الثلاث في الساحل الإفريقي، حيث تعد "نجامينا" هي الموقع الأخير للنفوذ الفرنسي في هذه المنطقة بعد خروج السنغال من المنظومة الفرنسية بوصول عبد الله واد إلى السلطة¹.

وقد اعتمدت فرنسا في إعادة تسويق نفسها إفريقيا على تغيير طبيعة علاقتها مع الدول "الفرانكوفونية" من التبعية إلى الشراكة، إضافة إلى دعمها للأنظمة الصديقة لها في القارة، فساندت فرنسا نظام الرئيس ادريس ديبي في تشاد في مواجهة المعارضة التشادية السياسية والمسلحة وذلك بداية من تعديل الدستور التشادي في مارس 2005 من اجل السماح لديبي بالترشح للرئاسة لولاية ثالثة مدتها خمس سنوات .

وقبل ذلك كانت العلاقات التشادية الفرنسية قد شهدت بعض التوترات في مارس سنة 2000 عندما طلبت تشاد من السفير الفرنسي آنذاك مغادرة أراضيها على خلفية تمتعه بعلاقات مميزة مع رئيس حركة "العدل والمساواة" المعارضة آنذاك، وبعد طرد سفيرها من تشاد استضافت "توجومي" رئيس حركة المعارضة، وأصدرت خريطة فرنسية تشكك في تبعية إقليم اوزو لتشاد، كما دعت البنك الأوروبي للاستثمار إلى تعليق مساهمته (44 مليون دولار) في مشروع حوض سيدجي النفطي بدعوى أن الاشتراطات البيئية والمهنية غير متوافرة، كما أصدرت السفارة الفرنسية في "نجامينا" بيانا أعلنت فيه عن انسحاب الشركة الفرنسية للنفط "آف" من الاستثمار في تشاد وتبعها انسحاب "شل" البريطانية وهو ما أدى إلى تظاهرات كبيرة في تشاد تم خلالها إحراق المباني والسيارات الفرنسية².

¹ عبد الله صالح، "الازمة التشادية . . الى اين"، المرجع السابق الذكر، ص 166

² عبد الله صالح، "الازمة التشادية . . الى اين"، المرجع السابق الذكر، ص 167

وقد استغلت الولايات المتحدة توتر العلاقات الفرنسية التشادية وعملت على توطيد علاقاتها مع تشاد، فتمكنت من فتح الباب أمام الشركات الأمريكية للدخول بثقلها في الاستثمارات النفطية بتشاد.

غير أن فرنسا سرعان ما أدركت مخاطر التغلغل الأمريكي في المنطقة، فعملت على إعادة توطيد علاقاتها مع تشاد مرة أخرى فبدأت بتدعيم الرئيس ديبي كما وضعنا ذلك سابقا. كما عملت فرنسا على تثبيت وجودها في تشاد من خلال مشاركتها في القوات العسكرية الأوروبية (EUFOR) التي قرر الاتحاد الأوروبي مؤخرا نشرها في كل من شرق تشاد و إفريقيا الوسطى، وتتشكل هذه القوات من نحو 4000 جندي من 14 دولة أوروبية من بينهم 2000 جندي فرنسي، مما يعكس الهيمنة الفرنسية على هذه القوة الأوروبية، خاصة وأن باريس اختارت أن تأخذ على عاتقها تأمين المعدات والتجهيزات اللازمة لتلك القوة وتعهدت بتحمل الكلفة الإجمالية لنشرها هناك.

وفي نفس اتجاه دعم الأنظمة الصديقة، أبدت فرنسا ارتياحها لنجاح الرئيس المالي في الانتخابات، حيث شارك كوشنير وزير الخارجية الفرنسي في حفل تنصيب الرئيس امدو توماني توريه في جوان عام 2007.

وحرصت فرنسا على إزالة التوتر في العلاقات بين كل من السودان وتشاد وإفريقيا الوسطى، حيث رتبت فرنسا قمة ثلاثية بين رؤساء السودان وتشاد وإفريقيا الوسطى على هامش القمة الفرنسية الإفريقية الرابعة والعشرين وذلك بهدف دراسة الوضع المتأزم في هذه المنطقة والوصول إلى ترتيبات تهدئة الجبهة السودانية التشادية التي تشتعل أحيانا بسبب العمليات التي تنفذ عبر الحدود.

إن هذا النفوذ والدور الفرنسي في دول الساحل الإفريقي وإفريقيا عامة، هو من أهم التحديات التي تضعها الولايات المتحدة في الحسابان في إطار إستراتيجيتها تجاه المنطقة. خاصة وأن فرنسا هي الدولة الأوروبية الأولى من حيث قوة نفوذها وقدرتها على الحركة والفعل في الساحة الإفريقية، فهي تتفرد مقارنة مع الدول الأخرى المنافسة باستخدامها للأداة الثقافية معتمدة في ذلك على اللغة المشتركة، فاللغة الفرنسية هي السائدة في دول غرب ووسط إفريقيا والمؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية المنتشرة في الأرجاء المختلفة للقارة. بالإضافة إلى إطار المنظمة الفرنكوفونية التي تضم كل الدول الناطقة بالفرنسية ومنها الدول الإفريقية.

المطلب الثاني: دور دول الجوار في الساحل الإفريقي

الفرع الأول: الدور الجزائري

إن الدور الجزائري في الساحل الإفريقي يرتبط أساسا بطبيعة التهديدات الأمنية في هذا الأخير ومدى تأثيرها على الحدود الجنوبية للجزائر. فإذا أخذنا بالفكرة التي مفادها أن التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي ليست بالخطورة التي تصورها الولايات المتحدة وأن هذه الأخيرة تضخم من حجم هذه التهديدات لتجد مبررا للتدخل في المنطقة من أجل أهداف ومصالح قومية أمريكية بالدرجة الأولى، فإن التهديدات القائمة فعلا في المنطقة والتي تحاول الجزائر جاهدة مع دول الإقليم على مكافحتها تشكل تحديا للأهداف الأمريكية وذلك انطلاقا من نقطتين رئيسيتين:

✓ لأن الجهود الجزائرية والإقليمية للحد من ولمكافحة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي، في حالة نجاحها في التخلص أو حتى التقليل من حدة وانتشار هذه التهديدات بما سيخلق نوعا من الاستقرار الأمني في المنطقة، سوف تفقد الولايات المتحدة مبررها الذي تسعى من خلاله لتحقيق أهدافها الإستراتيجية في الساحل الإفريقي .

✓ لأن دول الساحل الإفريقي إن وجدت في تعاونها مع الجزائر سيأتي بنتائج ايجابية ويحسن من الوضع الأمني في دولهم ويحقق لهم الاستقرار، فإنها لن تكون بحاجة إلى التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وان هذه الدول متخوفة من الاهتمام الأمريكي المتزايد بمنطقتهم والذي من الممكن أن يتحول إلى تدخل عسكري كما حدث مع أفغانستان وقد زادت هذه المخاوف بصفة اخص بعد إنشاء القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا **AFRICOM**، التي رفضت هذه الدول أن يكون مقرها على أراضيها.

ولأن الجزائر رفضت دائما أن يكون هناك أي تدخل أجنبي في شؤونها الداخلية، فهي كذلك كانت من ابرز الدول الراضة لإقامة القيادة الأمريكية في الجزائر، وأصبحت تفعل من نشاطاتها في الساحل الإفريقي وتعزز تعاونها مع دوله تقاديا لأي تدخل أجنبي في هذه الدول قد ينعكس عليها، في ظل عدوى التهديدات الأمنية في الساحل على الحدود الجنوبية الجزائرية

خاصة فيما يتعلق بالتهديدات المندرجة ضمن القانون العام وأهمها: الهجرة السرية، التهريب وانتقال الأوبئة¹.

وليس التدخل الأمريكي فقط هو ما ترفضه الجزائر، فهي كذلك رفضت في شهر فيفري 2009 طلبا فرنسا وبريطانيا يقضي باستغلال مجالها الجوي لرصد وضرب الجماعة الإرهابية التي اختطفت الرهائن الأوروبيين الستة في شمال مالي والنيجر.

وإن كانت الجهود الجزائرية من أجل جعل الأوضاع الأمنية في الساحل الإفريقي ترجع إلى سنوات التسعينات من خلال الأطر والاتفاقيات التي كانت وسيطا فعالا فيها من أجل تسوية مشاكل التوارق في مالي والنيجر*، فإن تلك الجهود قد توالى كذلك فيما يخص معالجة التهديدات الجديدة في الساحل الإفريقي المتعلقة بالعمليات الإرهابية خاصة في مجال خطف الأجانب ومختلف أشكال الجريمة المنظمة كذلك. فالجزائر استطاعت أن تكون وراء اللائحة الأمنية التي تحرم دفع الفدية للإرهابيين لقاء الإفراج عن الرهائن وذلك من أجل تجفيف المنابع المالية التي تتغذى عليها نشاطات التنظيمات الإرهابية في المنطقة. وقد تولد هذا الاقتراح الجزائري حول تحريم الفدية عن مؤتمرات عقدها مجموعة من الخبراء في محاربة مصادر تمويل الإرهاب في إطار "المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب الذي يوجد مقره بالجزائر. ثم طورت اللائحة داخل الاتحاد الإفريقي في جويلية 2009 في مؤتمر "سرت"، ليخرج القرار بتحريم دفع الفدية مقابل تحرير الرهائن على مستوى مجلس الأمن في 17 ديسمبر 2009.

ويعد اتفاق تمناست الأخير حول إنشاء قيادة عسكرية متمركزة في تمناست بمثابة التتويج للجهود الجزائرية التعاونية مع دول الساحل الإفريقي التي تتقاسم معها نفس الحدود، من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة. وقد تقرر إنشاء هذه القيادة بإعلان لبيان صادر عن وزارة الدفاع الوطني الجزائرية بعد اجتماع لقادة الجيش من موريتانيا، الجزائر، مالي والنيجر عقد برعاية محافظة السلم والأمن بالاتحاد الإفريقي في تمناست يومي 12 و 13 أوت 2009 من أجل تنسيق العمليات ضد المجموعات الإرهابية العاملة في المناطق الحدودية². وقد رفضت الجزائر حضور وفد من المخابرات الأمريكية لهذا الاجتماع التنسيق الهام، حيث حرصت

¹ أعمار جفال، "وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية الجزائرية"، المرجع السابق الذكر، ص 11

* تم تناولها من خلال المبحث الثاني في الفصل الثاني: "واقع الساحل الإفريقي" ضمن المطلب الثاني "الواقع الأمني للساحل الإفريقي".

²Salima Tlemcani, « Lutte contre le terrorisme au sahel :le commandement militaire basé a tamanrassat », **EL Watan**, édition du 21 avril 2010

الحكومة الجزائرية على التأكيد بأن اللقاء سيعقد بعيدا عن الوصاية الخارجية، وبررت وزارة الدفاع الجزائرية قرار استبعاد الجانب الأمريكي بالقول:

"أن هذا الاجتماع يعكس حرص دول الساحل و الجزائر على التكفل بمشكلاتها الأمنية بنفسها دون حاجة إلى تدخل عسكري أجنبي في المنطقة"¹.

وقد دخلت "خطة تمراسات" حيز التنفيذ يوم الأربعاء 21 افريل 2010 وهي الخطة التي تضمنت قرارا مشتركا بإنشاء مركز قيادة للتنسيق الأمني والعسكري المشترك يكون مقره مدينة تمراسات الجزائرية. يقوم بسلسلة من التدابير والترتيبات الفنية العسكرية المشتركة والتعاون في مجال العتاد العسكري والتكوين، كما تقضي بتسيير دوريات عسكرية في مناطق الحدود المشتركة لمراقبة تحركات المجموعات الإرهابية .

ويعد سعي الجزائر إلى البدء في تنفيذ خطة تمراسات مندرجا أساسا في سياق خطوات إستباقية لمنع أي تدخل أجنبي في منطقة الساحل والصحراء ورفضه تماما مهما كانت مبرراته بالنسبة للمتدخلين الفرنسي والأمريكي .

الفرع الثاني : الدور الليبي

فيما يخص التحدي الليبي للإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي فهو يظهر من خلال ما تشكله منطقة الساحل الإفريقي من عمق استراتيجي بالنسبة لسياسة ليبيا الإفريقية. فليس من السهل أن تقف ليبيا مكتوفة اليدين وتسمح بتدخل أمريكي في شؤون منطقة تعتبرها ليبيا في رعايتها أو تحت مسؤوليتها وترى بأن من واجبها حمايتها ودعم الاستقرار فيها وذلك ضمن منظمة " تجمع دول الساحل والصحراء (س ص) " الذي انشأ بمبادرة ليبية، حيث استطاعت ليبيا من خلال هذا التجمع تعميق دورها الجديد في القارة الإفريقية كراعية لعمليات السلام.

وقد تأسس هذا التجمع في فيفري 1998 بتوقيع خمس دول إلى جانب ليبيا على وثيقته التأسيسية وهم: مالي، النيجر، تشاد، بوركينا فاسو، السودان ثم اتسعت عضويته إلى 18 دولة .

2 بوعلام غمراسة، " قادة جيوش 4 دول يبحثون مواجهة القاعدة في الساحل الإفريقي " ، الشرق الاوسط ، العدد 11216، الخميس 13 اوت 2009 .

تقوم ليبيا من خلال التجمع بالدعم الاقتصادي لدول الساحل الإفريقي ودعم تنميته من خلال عائدات النفط لديها، ويعتبر هذا الدعم الليبي من أهم أدوات بسط النفوذ الليبي في المنطقة الساحلية لجعلها مجالا حيويا داعما للدور الليبي في القارة الإفريقية ككل.

وقد لعبت ليبيا دورا مهما في إعادة العلاقات بين السودان وتشاد واستضافت العديد من القمم الإفريقية واللقاءات التشاورية لوضع حد للمشاكل التي يعانيها إقليم دارفور السوداني. هذا الدور الليبي الفاعل في الساحل الإفريقي، إضافة إلى قدرة الرئيس الليبي معمر القذافي على تحريك الجماعات الترقية بسهولة من أجل تحقيق أهدافه في المنطقة، مثلما حدث وانظم العديد من التوارق إلى الفيلق الإسلامي الذي أنشأه الرئيس القذافي لتنفيذ خطته القومية من أجل دولة الصحراء الكبرى (خاصة في سياق الحرب ضد تشاد)¹، أصبح يشكل تحديا بالنسبة للولايات المتحدة، فعندما تلقى دول الساحل الإفريقي الدعم الليبي مستمرا، فهي لن تكون بحاجة إلى نظيره الأمريكي.

إن التحديات التي تم تناولها سواء تلك المتعلقة بدور القوى الكبرى في الساحل الإفريقي أو تلك المتعلقة بدول الجوار، إضافة إلى الوضع الاقتصادي للولايات المتحدة، إستراتيجية الأمن القومي التي تتبناها الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة باراك اوباما، مدى التطور في الأوضاع الأمنية في الساحل الإفريقي، كلها عوامل تساهم بدرجة كبيرة في تحديد مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي، والذي يحتمل سيناريوهين رئيسيين :

السيناريو الأول: استمرار الوضع القائم للإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي

السيناريو الثاني: تزايد الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي إلى درجة التدخل العسكري المباشر

أما بالنسبة لسيناريو التهميش أو التنازل النهائي عن المنطقة فهو غير وارد ومستبعد وذلك لا يرجع إلى الساحل الإفريقي وحسب، بل هو مرتبط بالدرجة الأولى بمدى الأهمية التي أصبحت تكتسبها القارة الإفريقية في ظل الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث أن كل جزء من هذه القارة يعتبر مهما لتحقيق الأهداف الأمريكية فيها.

¹Mehdi Taje, « sécurité et stabilité dans le sahel Africain »,op.cit., p63

المبحث الثالث: مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي

يعد المفكر الفرنسي Tocquevill أول من استعمل مصطلح يدل على "المستقبل" كمجال للدراسات والأبحاث الأكاديمية. وكان ذلك سنة 1835 في كتابه " الديمقراطية في أمريكا"، الذي كان عبارة عن محاولة بحث في التطور المستقبلي للقوى الدولية الكبرى¹. وفي عام 1949 ابتكر المؤرخ الألماني Ossip.K.Flechtein " مصطلح علم المستقبل Futurologie ليشير به إلى علم جديد عرفه بأنه نظام عالمي جديد منبثق عن وحدة تكاملية بين الزمن والحقائق المكتشفة وهذا النظام يتعامل مع نفس الأشياء بطريقة جديدة وقد دشن كتابه " التاريخ وعلم المستقبل " عملية تطبيق واسعة لهذا العلم، تستهدف التنبؤ بعيد المدى².

ويمكن تعريف الدراسات المستقبلية على أنها: " تأمل للحاضر ووضع بدائل من خلاله للمستقبل من شأنها ان تعطينا صورة عن مجتمع الغد"³

والاستشراف العلمي للمستقبل يقوم على فهم الماضي والحاضر معا، كما انه لا يقدم تنبؤات ولا تفاصيل مؤكدة، فهو لا يتعدى محاولة الاقتراب من البديل الأفضل للمستقبل. وقد خص اغلب المفكرين والعلماء في هذا المجال إلى أن الدراسات المستقبلية تعتبر فرع علمي يقوم على التداخل بين العلوم الاجتماعية المختلفة⁴.

وهناك مجموعة من العوامل التي تدفع إلى الاهتمام بدراسة المستقبل من أبرزها⁵:

• الرغبة الملحة في معرفة المجهول، التي تشد كل من الباحث والإنسان إلى معرفة المستقبل، لاسيما وأن الكثير يتوقع أن يكون الغد أفضل من الحاضر ويأمل ويعمل على ذلك.

• حداثة علم المستقبل وزيادة أنصاره منذ تأسيسه وتطوره.

• إن علم المستقبل لا يفيد فقط في وضع تصورات مستقبلية، ولكن يفيد أيضا في تقييم الماضي الحاضر .

1وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، الجزائر:شركة الشهاب، 1991، ص 16

2الخدون الشمعة،"سوسيولوجيا المستقبل بين المستقبلية و علم المستقبل"، مجلة العربي، العدد10، مارس-أفريل1979،ص210

3أبراهيم سعد الدين و آخرون،صور المستقبل العربي،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1989،ص 25

4 جمال علي زهران،"الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة"،السياسة الدولية،القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،العدد153،جولية 2003،ص 206

5مصطفى عبد الله ابو القاسم خشيم،الشراكة الأوروبية المتوسطية النتائج و ردود الافعال،بيروت:معهد الانماء العربي،الطبعة الاولى،2002،ص320-321

- ارتباط المستقبل بالواقع السياسي فعلم المستقبل يمكن المتخصصين من القيام بدراسات حديثة و جديّة، قد تغطي فترة زمنية تتراوح من 10 إلى 50 عاما.
- الدراسات المستقبلية تعتبر ضرورية و تؤدي إلى الإبداع الإنساني، حيث أن تطور مثل هذه الدراسات يحفز الأفراد على الاهتمام بمستقبلهم.
- وقد أكد العالم الفرنسي **Bertrand de Jovenel** صاحب مشروع المستقبلات الممكنة (**Futuribles**) أن المستقبل ليس قدرا بل مجال لممارسة الحرية من خلال التدخل الواعي في بنية الواقع القائم باتجاه " المفضل ". وشكل كتابه الشهير "فن التنبؤ" (**The art of conjecture**) نقلة كبيرة في مجال الدراسات المستقبلية، حيث شرح فيه كيفية عمل ما اسماه هيآت التنبؤ (**Forum Provisionnel**) التي تقوم بعمليات انجاز الدراسات المستقبلية لدولة معينة
- وقد أكد جوفينيل على ثلاثة جوانب عند انجاز الدراسة المستقبلية: ¹
 - ✓ الاتجاهات السائدة لظاهرة معينة وحدد كيفية رصد هذه الاتجاهات.
 - ✓ سرعة الاتجاهات: بمعنى قياس كمية التغير في ظاهرة معينة خلال زمن معين من ناحية والتسارع في هذا التغير من ناحية أخرى.
 - ✓ العلاقة بين الظواهر: وتعني توفر إطار نظري يقوم على إدراك التفاعل المتبادل بين الظواهر مهما بدت غير مترابطة، أي التركيز على المنهج الكلي ورفض المنهج الجزئي.
- وتعد تقنية السيناريو من أهم وابرز التقنيات المعتمد عليها في الدراسات المستقبلية وتشتمل هذه التقنية على ثلاثة أنواع رئيسية، عادة ما تنطلق منها أي دراسة استشرافية وهي:
 - **السيناريو الخطي**، الذي يفترض بقاء واستمرار الوضع القائم للظاهرة موضوع الدراسة.
 - **السيناريو الإصلاحي**، الذي يفترض التغير إلى الأحسن في ظاهرة معينة موضوع الدراسة
 - **السيناريو التحولي أو الثوري**، الذي يفترض حدوث تغير وتحول جذري يطرأ على الظاهرة موضوع الدراسة.

1وليد عبد الحي، "الدراسات المستقبلية النشأة و التطور و الأهمية"، في :

انطلاقاً من الجوانب الثلاث التي وضعها جوفينيل من أجل بناء دراسة مستقبلية، بإسقاطها على حالتنا موضوع الدراسة " مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي"، يمكننا تحديد النقاط التالية التي تساعدنا في وضع السيناريوهات المناسبة للظاهرة.

❖ بالنسبة للاتجاهات السائدة:

إن الاتجاه السائد بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي، هو أن هذه الأخيرة تجعل من البعد الأمني وعدم استقرار الأوضاع الأمنية في الساحل الإفريقي كمحدد لتوجهاتها في المنطقة ومنه يصبح أي تحرك أمريكي في المنطقة يرتبط بالدرجة الأولى بمدى تأزم أو استقرار الوضع الأمني بها، بغض النظر إن كان الدافع الرئيسي لهذا التحرك هو خطورة الوضع الأمني في الساحل الإفريقي بما يهدد الأمن و المصالح الأمريكية، أو كان الدافع الحقيقي هو اشتداد المنافسة الدولية في هذا الأخير بصفة خاصة والقارة الإفريقية عموماً، في ظل ما أصبح يحظى به الساحل الإفريقي من أهمية في المجال الطاقوي ، كذلك أهميته الجيوستراتيجية بالنسبة للتوجهات الإفريقية للولايات المتحدة.

❖ بالنسبة لسرعة الاتجاهات:

كما وسبق التطرق إليه بالنسبة للاتجاه السائد والذي يتعلق بالبعد الأمني كمحدد لمستقبل الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي، فإن المدى الزمني للتغير وسرعته سيرتبط حتماً بالظاهرة الأمنية وذلك من خلال:

✓ أن تتسارع الظاهرة الأمنية باتجاه التأزم وعدم الاستقرار، وما يساعد على ذلك هو إما هشاشة وفشل دول الساحل الإفريقي، أو التدخل الأجنبي للقوى الكبرى المتنافسة على المنطقة مما سيجعل الأوضاع الأمنية تتدهور أكثر.

✓ أن تتسارع الظاهرة الأمنية باتجاه الاستقرار والإصلاح من خلال جهود الولايات المتحدة، لكون الاستقرار الأمني في المنطقة يخدم مصالحها النفطية. أو من خلال جهود دول الجوار التي تسعى إلى إبعاد خطر التهديدات الأمنية للساحل الإفريقي عن حدودها الإقليمية، كما تسعى جاهدة إلى تحسين الأوضاع الأمنية في الساحل تجنباً لأي تدخل أجنبي في محيطها الإقليمي يمكن أن يمتد إلى داخل أراضيها.

❖ بالنسبة للعلاقة بين الظواهر:

لا يمكن وضع سيناريوهات لمستقبل الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي، إن لم يتم الربط بين مختلف الظواهر المؤثرة فيها ومدى التفاعل بين تلك الظواهر التي تتعلق بـ:

✓ الوضع الأمني في الساحل الإفريقي

✓ سياسات دول الجوار في الساحل الإفريقي

✓ المنافسة الدولية في الساحل الإفريقي

✓ مدى التغيير والاستمرارية في السياسة الأمريكية تجاه الساحل الإفريقي مع تغيير الإدارات المتداولة على الحكم في الولايات المتحدة.

بعد تناولنا للجوانب الثلاث المحددة لسيناريوهات مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في

الساحل الإفريقي يمكننا وضع سيناريوهين محتملين مع ترجيح احدهما عن الآخر وهما:

أولاً: استمرار الوضع القائم للإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي، أي محاولة إصلاح وتحسين الأوضاع الأمنية في الساحل الإفريقي دون تدخل عسكري مباشر، وهو ما يمثله السيناريو الخطي.

ثانياً: تزايد الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي إلى درجة التدخل العسكري المباشر، وهو ما يمثله السيناريو التحولي للإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي، إذ تتحول من مجرد تقديم تدريبات ومساعدات عسكرية ومدنية لإصلاح الأوضاع الأمنية في الساحل الإفريقي، إلى استخدام الآلة العسكرية المباشرة في هذا الأخير .

المطلب الأول: سيناريو استمرار الوضع القائم للإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي

إن ما يمثله الوضع القائم للإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي، هو اهتمام أمريكي بالمنطقة، مرجعيته هي الوضع الأمني غير المستقر فيها وتجسيد هذا الاهتمام هو من خلال مبادرات وبرامج للتدريب العسكري بالتنسيق مع دول الساحل الإفريقي لمواجهة التحديات الأمنية فيه، إضافة إلى مساعدات مختلفة تدرج تحت تلك المبادرات، أي أن آليات تجسيد الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي هي بعيدة عن العمل العسكري المباشر في المنطقة.

ولأن السيناريو الخطي يتم بناء على استقراء الماضي والحاضر وهو يعني بدوره استمرار الأنساق في المستقبل دون تعرضها إلى تغيرات جذرية كما يتصور الاتجاه الراديكالي.¹ فانه وبناء على هذا المفهوم للسيناريو الخطي، فإن الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي من المتوقع أن تستمر على وضعها الحالي، أي أن الاهتمام الأمريكي بالمنطقة سيستمر ولكن على نفس الوتيرة الحالية، دون تهميش أو اشتداد في الاهتمام. وفي نفس الوقت يبقى تجسيد هذا الاهتمام بالطرق غير المباشرة، حيث لن يتطور الاهتمام بخطورة الوضع الأمني في الساحل الإفريقي إلى درجة التدخل العسكري.

وقد تم وضع هذا السيناريو الخطي للإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي بناء على المعطيات التالية:

الفرع الأول: عدم خطورة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي

إن كانت الولايات المتحدة بصفة خاصة والدول الغربية بصفة عامة، خاصة منها تلك صاحبة المصلحة في الساحل الإفريقي كفرنسا، تصور بأن الوضع الأمني في الساحل الإفريقي هو في غاية الخطورة، فإن المتتبع للأوضاع الأمنية في المنطقة سيجد بأنها ليست بتلك الصورة، فباستثناء بعض العمليات المتعلقة باختطاف الأجانب وبعض النشاطات الإرهابية التي لم تتعد حدود الإقليم الساحلي - الصحراوي، لم تسجل عمليات أخرى تتخطى الإقليم أو تستهدف منشآت دولية كالسفارات الغربية مثلا في المنطقة. وعدم خطورة الوضع الأمني في الساحل الإفريقي وكذلك استبعاد احتمال تفاقمه وتأزمه يرجع إلى مجموعة من المعطيات أهمها:²

- إن المتتبع للأوضاع الداخلية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلدان الساحل يجدها متردية، حيث يتراوح دخل الفرد فيها 500 دولار سنويا مما يرفع نسبة الفقر ويخفض الخدمات الصحية والتعليمية وهذا يؤكد بأن أولوية هذه البلدان هي محاربة هذه الظواهر السلبية وبذل مجهود كبير لتطويق الفقر والتحكم في تدهور الأوضاع.
- يتحكم في الوضع الأمني متغيرات عديدة، فإذا جرى الحديث عن الهجرة الغير شرعية والتهريب واستفحال نشاط العصابات المنظمة، فان ذلك لا يعني بالضرورة استفحال

¹جمال زهران علي، "الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة"، المرجع السابق الذكر، ص 35
²حسين قادري، "مستقبل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي"، العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008، ص 4

الإرهاب وكل ما هو مرتبط به، كما أن الطبيعة الجغرافية القاسية وصعوبة التحرك مع تقدم وتطور وسائل المراقبة لدى الحكومات، يحد من تحرك وتنقل هذه الأخطار ولا يرفع من زيادة نشاطاتها وفعاليتها مستقبلا.

الفرع الثاني: مساهمة دول الجوار في تحقيق الاستقرار في المنطقة

إن الدور الذي تقوم به كل من الجزائر وليبيا في منطقة الساحل الإفريقي، يتضح تأثيره ودوره في وضع هذا السيناريو من خلال نقطتين رئيسيتين:

✓ ما تلعبه هذه الدول من دور في تطوير الأزمات في الساحل الإفريقي ومساهمتها الكبيرة في تحقيق نوع من الاستقرار في المنطقة وذلك لما تقوم به ليبيا من خلال منظمة "تجمع دول الساحل و الصحراء"، وكذلك الاستقرار الأمني الذي لطالما سعت الجزائر إلى تحقيقه منذ التسعينات وإلى يومنا هذا من خلال وساطتها في حل الأزمات الداخلية لدول الساحل الإفريقي كمشاكل التوارق في المنطقة، أو مبادراتها الأخيرة للحد من استئصال التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي خاصة منها الجريمة المنظمة والنشاطات الإرهابية .

✓ ما يمثله الدور الجزائري والليبي في المنطقة من تحدي، يجعل من التدخل الأمريكي المباشر في المنطقة صعبا نوعا ما، حيث أن هاتين الدولتين تسعيان جاهدتان لتحسين الأوضاع الأمنية في الساحل الإفريقي تحسبا لأي تدخل أجنبي مباشر .

هذا الدور الذي تقوم به دول الجوار في الساحل الإفريقي، إضافة إلى ضعف احتمال تفاقم وتآزم الأوضاع الأمنية في المنطقة، يجعل من سيناريو استمرار الوضع القائم للإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي واردا و محتملا، خاصة و أن المصالح الأمريكية وفي ظل هذا الوضع هي غير مهددة وبالتالي ليس هناك حاجة إلى إهدار الكثير من الأموال وإرهاق الخزينة الأمريكية أكثر مما هي عليه بفتح جبهة جديدة للحرب في وقت لم يتم فيه بعد إغلاق الجبهتين المفتوحتين في العراق وأفغانستان.

المطلب الثاني: سيناريو تزايد الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي إلى درجة التدخل العسكري المباشر

ينطلق هذا السيناريو من أن تجسيد الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي لن يبق منحصرًا فقط في مجرد التدعيم والمبادرات الأمريكية المختلفة والمنسقة مع الدول المعنية في المنطقة. وإنما ستتحول الإستراتيجية الأمريكية إلى العمل المباشر في الساحل الإفريقي بهدف تحقيق الاستقرار في المنطقة والقضاء على الإرهاب فيها وهو الأمر الذي سيختصر الطريق على الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها في المنطقة، سواء كانت أهدافًا أمنية أو أهدافًا متعلقة بالاستفادة من موارد الطاقة في المنطقة وفي القارة الإفريقية عموماً، أو تطويق ومحاصرة النفوذ الصيني المتغلغل في إفريقيا. والتحول إلى العمل العسكري المباشر سيكون لأحد الأسباب التالية أو لكلاهما مجتمعة:

الفرع الأول: تدهور الأوضاع الأمنية في الساحل الإفريقية

إن تدهور الوضع الأمني في الساحل الإفريقي، إن كان من حيث الأزمات الداخلية، زيادة نشاط التنظيمات الإرهابية، أو من حيث تفشي الجريمة المنظمة بصورة أوسع، هذا التدهور سواء كان حقيقياً أو مفتعلاً من طرف القوى الكبرى من أجل التغلغل أكثر في المنطقة، سوف يخلق المبرر الرئيسي والمقنع للتدخل العسكري الأمريكي في المنطقة كما حدث مع أفغانستان.

وفي الحقيقة هناك مجموعة من المؤشرات تنذر باحتمال تفاقم التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي وهي:¹

- الفقر والحاجة الذي يعبر عن الضعف وعدم القدرة وكذلك يعبر عن التناقضات التي وإن لم يتم التحكم فيها فإنها ستنفجر .
- الامتداد الجغرافي الفارغ وضعف القدرة على مراقبة هذا المجال الواسع، يغري على استعماله للتنقل بحرية وعبور الحدود الوهمية بين دول المنطقة.

¹حسين قادري، "مستقبل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي"، المرجع السابق الذكر، ص 5

- ضعف الأنظمة وضعف الموارد للتكفل بحاجات المواطنين، يطرح فرض النشاط والبحث عن الكسب بأي طريقة، فتتخرط بذلك أعداد كثيرة بحكم خبرتها ومعرفتها للطبيعة الصحراوية في النشاط الغير قانوني وتصبح المنطقة محكومة بمنطق الإجرام المنظم وما يساعد على ذلك هو توفر المنطقة على السلاح بأسعار رمزية، حيث أن الصومال وايريثيريا والسودان هي دول يكثر فيها بيع السلاح.
- المضايقات التي تعيشها ظاهرة الإرهاب في المغرب العربي مما يرحب انتقالها أو توسيعها إلى منطقة الساحل الإفريقي لسهولة الحركة والحصول على السلاح والعيش من تناقضات هذا المجال الشاسع والفارغ.
- الطبيعة السياسية والاقتصادية والإثنية تطرح تحديات وخلافات عديدة، فالانسجام الغير متوفر في التوارق وخاصة في مالي يطرح مشاكل عدم الاندماج والرغبة في الانفصال، بل قضيتهم تكاد تلامس كل بلدان المنطقة وهي مرجحة للاندلاع والتصعيد في أي وقت، خاصة إذا استخدمت لأغراض سياسية واقتصادية لضرب استقرار دول المنطقة بل تكون عنصر تهديد وابتزاز تستخدمه الدول الكبرى ضد دول المنطقة .

الفرع الثاني: اشتداد المنافسة الدولية في الساحل الإفريقي

لعل التدخل العسكري في الساحل الإفريقي يعد الحل الوحيد أمام الولايات المتحدة الأمريكية في حال احتدام التنافس الدولي على المنطقة، فبالنظر لمصالح الدول الغربية والمصالح الصينية المتنامية في الساحل الإفريقي خاصة فيما يتعلق بمجال الطاقة فإن المنطقة مرجحة لتكون حلبة صراع بين القوى الكبرى، ليس فقط لما تتوفر عليه من موارد نفطية وإنما كذلك لأهمية موقعها الجغرافي الذي يتوسط تقريبا القارة الإفريقية، حيث تصبح السيطرة على الشريط الساحلي المدخل للسيطرة على أفريقيا وبالأخص على منطقتين أصبح لديهما أهمية إستراتيجية بالغة وهما المغرب العربي وخليج غينيا. لهذا يصبح الاستباق الأمريكي للتدخل العسكري في الساحل الإفريقي بمثابة الإستراتيجية الفعالة تحسبا لأي سيطرة من إحدى باقي القوى الدولية.

لكن المثير للاهتمام هو انه في فترة إدارة ولكر بوش أين كانت الحرب الوقائية واللجوء إلى العمل والتدخل العسكري المباشر هو الإستراتيجية الرئيسية التي تبنتها الإدارة الأمريكية في

إدارة وتسيير الشؤون الدولية فانه بالرغم من طغيان ذلك التوجه على السياسة الخارجية الأمريكية إلا انه لم يتم التدخل في الساحل الإفريقي، ولعل ذلك راجع إلى مجموعة من العوامل أهمها:

- الحربين اللتين خاضتهما الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان والعراق أحدثتا تراجعاً في الاقتصاد الأمريكي، فبعد أن كانت الولايات المتحدة تحقق فائضاً يفوق 100 مليار دولار عام 2001، أصبحت تعاني من عجز يقدر بـ 250 مليار دولار خلال عام 2007.¹ مما لن يسمح بتحمل تكاليف حرب أخرى خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي أثرت هي الأخرى على الاقتصاد الأمريكي.
- خطورة الوضع الأمني في الساحل الإفريقي ليست بالدرجة التي تجعل الولايات المتحدة الأمريكية تتدخل فيها بسهولة وتكتسب الشرعية الدولية لهذا التدخل، إضافة إلى أن أي تدخل أمريكي في الوقت الحالي أو في المستقبل القريب لن يكون في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى جاهدة لتلميع صورتها في المجتمع الدولي بعد أن تزعزعت هذه الأخيرة بعد حربي العراق وأفغانستان.

وإن كانت إدارة بوش صاحبة شعار الحرب الوقائية والعمل العسكري لم تتدخل في الساحل الإفريقي، فإن إدارة أخرى كإدارة أوباما حالياً لن تفعل ذلك هي الأخرى سواء كان ذلك للأسباب التي تم ذكرها، أو لكون هذه الإدارة وكما جاء في وثيقتها لإستراتيجية الأمن القومي الصادرة في ماي 2010:

" استخدام القوة ضروري في بعض الأحيان، ونحن سوف نستنفد الخيارات الأخرى قبل الحرب كلما استطعنا، ونزن بدقة تكاليف ومخاطر العمل مقابل التكاليف والمخاطر المترتبة على التقاعس عن العمل"².

أي عدم اللجوء إلى العمل العسكري إلا في حالة استنفاد الوسائل الأخرى كالدبلوماسية والتنمية والمؤسسات الدولية.

¹ عمرو عبد العاطي، "الأحادية الأمريكية بين الاستمرارية و الزوال"، السياسة الدولية، القاهرة: العدد 173، المجلد 43، جويلية 2008

² National Security strategy, Washington D.C, May 2010, p 22, in :

http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf

ولهذا يبقى السيناريو الأول المتعلق باستمرار الوضع القائم للإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي هو المرجح في الوقت الحالي وفي المستقبل القريب.

الخطمة

في ختام هذا البحث يمكن أن نتوصل إلى مجموعة من النتائج تستخرج من لب الإستراتيجية الأمريكية، التي تحركها ستة أفكار رئيسية والتي يمكن حصرها في ثلاثة ثنائيات يشكل الصراع في إطار كل ثنائية منها جوهر الحوار الاستراتيجي الأمريكي منذ قيام الجمهورية وإلى غاية يومنا هذا. هذه الثنائيات هي: الواقعية في مقابل الليبرالية، العزلة في مقابل التدخل وفكرة العمل الأحادي في مقابل العمل الجماعي.

هذه الأفكار الستة شكلت الإطار الفكري والنظري لاستراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية على مختلف إدارتها جمهورية كانت أم ديمقراطية، وفي مختلف المناطق الحيوية بالنسبة للمصالح الأمريكية، وهو ما ينسحب على الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

والملاحظ للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 سيجد أن هذه الأخيرة قد جسدت الأفكار التالية :

- وصف الأهداف الأمريكية في مرحلة ما بعد سبتمبر بأنها مثالية تتضمن حماية حقوق الإنسان ونشر قيم الحرية والديمقراطية في العالم ومحاربة كل ما هو مهدد لهذه القيم خاصة الإرهاب والدول المارقة، غير انه ومن اجل تحقيق هذه الأهداف لا مانع في اللجوء إلى الآليات الواقعية بما فيها التدخل العسكري، وهو الأمر الذي حدث فعلا في أفغانستان والعراق.
- إن كان الجدل قد ظل دائرا في الأوساط الأكاديمية وداخل دوائر صنع القرار الأمريكية حول أي من الإستراتيجيتين من الواجب انتهاجها، هل تنتهج إستراتيجية الانكفاء على الذات والانعزال عن الشؤون الدولية أم إستراتيجية الانخراط في هذه الأخيرة بما يتماشى والقوة التي أصبحت تحظى بها الولايات المتحدة في كل المجالات بعد نهاية الحرب الباردة. فإن أحداث 11 سبتمبر 2001 قد حسمت هذا الجدل لمصلحة الانخراط وبقوة في الشؤون الدولية فأصبحت الولايات المتحدة تتدخل في أي مكان ترى بأنه يشكل تهديدا لأمنها ومصالحها القومية.

▪ وفي تطبيقها لإستراتيجيتها الجديدة والتي تجسدت أكثر في الحرب الوقائية الهادفة إلى منع الإرهابيين والدول المارقة من تهديد الأمن القومي الأمريكي قبل حدوثه فعليا، أكدت الولايات المتحدة وفي أكثر من مناسبة في وثيقتها لإستراتيجية الأمن القومي لعامي 2002 و 2006 بأنها لن تتردد في العمل بمفردها إن لم تجد مساندة دولية من اجل محاربة ما تسميه بالإرهاب وهو ما يؤكد فكرة العمل الفردي كبديل عن العمل الجماعي.

مضامين الإستراتيجية الأمريكية هذه التي ظهرت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، كانت من بين العوامل المحددة للتوجهات الأمريكية في الساحل الإفريقي، وهو ما تجسد من خلال نقطتين رئيسيتين: مصادر التهديد الجديدة، متمثلة بصفة خاصة في الإرهاب ومختلف أشكال الجريمة المنظمة التي أصبحت منتشرة بشكل واسع في منطقة الساحل الإفريقي. والنقطة الثانية تتعلق بالأهداف الأمريكية المحددة لاستراتيجية الولايات المتحدة بعد هجمات سبتمبر، متمثلة في حماية حقوق الإنسان ونشر قيم الحرية والديمقراطية، وهو ما تظهره الولايات المتحدة الأمريكية على انه مسعى يهتما تحقيقه ليس فقط في الساحل الإفريقي وإنما عبر مختلف أرجاء العالم.

وإن كان التصور العام الذي تحاول الولايات المتحدة إظهاره، هو أن اهتمامها بالساحل الإفريقي مرده التهديدات الأمنية التي أصبحت تهيمن عليه في الآونة الأخيرة، إلا انه ومن خلال بحثنا هذا تم التوصل إلى مجموعة من النتائج حول الأبعاد التي جعلت الساحل الإفريقي يحتل مكانة في ظل المضامين الجديدة للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، هذه النتائج يمكن إيجازها في النقاط التالية:

✓ لا يمكن الاعتماد كلية على أن التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي وما يمكن أن تشكله من خطر يتخطى الحدود الجغرافية للإقليم فيصبح مهددا للأمن الأمريكي، هي السبب وراء الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي، على الأقل في الوقت الحالي، لان التهديدات الأمنية في هذا الأخير ليست بالخطورة التي تصورها الولايات المتحدة، كما أن تفاقمها في المستقبل غير وارد، خاصة في ظل مساعي القوى الكبرى صاحبة المصالح الإستراتيجية في المنطقة وكذلك مساعي دول الجوار لاحتواء الأزمات باختلاف أشكالها في الساحل الإفريقي. وبذلك تصبح التهديدات الأمنية في الساحل

الإفريقي لا تشكل خطرا على الأمن الأمريكي بقدر ما تثيره من مخاوف الولايات المتحدة من أن تؤثر على مصالحها النفطية في المنطقة وفيما جاورها خاصة بالنسبة إلى خليج غينيا، حيث أصبح نفط هذا الأخير يعد بمثابة المنافس المستقبلي لنفط دول الخليج العربي، كما أن منطقة الساحل الإفريقي في حد ذاتها وأن لم يكن نفطها على نفس أهمية ما يتوفر عليه خليج غينيا، إلا أن حماية خط الأنابيب الناقل للبترول الممتد من تشاد إلى سواحل الكامرون من التهديدات الأمنية في المنطقة والخوف من أن تطله يد التنظيمات الإرهابية كما حدث في نيجيريا هي من أهم الدوافع وراء الاهتمام الأمريكي بالمنطقة، ومن هنا تصبح مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 مصدرها أهمية البعد الجيوستراتيجي لهذا الأخير.

✓ إن كان الساحل الإفريقي قد اظهر مؤشرات عن وجود ثروة نفطية، إلا أن هذه الأخيرة لا تضاهي نظيرتها في خليج غينيا أو في شمال إفريقيا خاصة ما تتوفر عليه ليبيا والجزائر. غير أن إمكانية تطور تلك الثروة وزيادتها في المستقبل أمر وارد جدا، فبالرغم من حداثة الاستكشافات النفطية في المنطقة إلا أنها قد أعطت نتائج مشجعة، مما خلق تنافسا دوليا على المنطقة من أجل الظفر بالنصيب الأكبر من الثروات الحالية وتلك المحتملة في المستقبل، خاصة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى.

✓ إن فهم الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي لا يمكن فصله عن توجه إستراتيجي أمريكي نحو القارة الإفريقية بدأت بوارده مع إدارة الرئيس كلينتون عام 1998 ورسخت أكثر في ظل إدارة الرئيس جورج وكر بوش، خاصة بعد إعلان هذا الأخير عن ضرورة إنشاء قيادة عسكرية خاصة بإفريقيا. بالتالي تصبح أهمية الساحل الإفريقي لا تتبع فقط من بعده الجيوستراتيجي الذي يخدم الأهداف الأمريكية في منطقتي المغرب العربي وخليج غينيا. وإنما من أهمية القارة الإفريقية ككل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن دول الساحل الإفريقي تتوفر على المعطيات التي أصبحت محددة للإستراتيجية الأمريكية في هذه الأخيرة ومن أهمها معطى عدم الاستقرار الأمني. كما أن دول الساحل الإفريقي هي دول فاشلة وغير قادرة على السيطرة على الوضع الأمني داخل حدودها، مما يجعلها المنطقة الأسهل والأنسب من حيث توفيرها لأسباب التدخل المباشر فيها ومنه السيطرة على كامل القارة الإفريقية، خاصة إذا نجحت المساعي

الأمريكية في إرساء القاعدة العسكرية الخاصة "افريكوم" في إحدى دول الساحل الإفريقي. ومن هنا يصبح بإمكان الولايات المتحدة احتواء النفوذ الصيني بصفة خاصة والنفوذ الأوروبي في الساحل الإفريقي وفي القارة الإفريقية، ومن هنا يصبح التنافس الدولي على القارة الإفريقية عموماً، الهادف أساساً إلى العثور على مزودين جدد أو حقول نفطية جديدة لضمان تدفق النفط بطريقة منتظمة، والحد من التبعية لمنطقة الشرق الأوسط المرشحة دائماً لتوترات وتجاذبات العلاقات الدولية وصراع النفوذ، هو الذي يقف وراء المكانة التي اكتسبها الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

بعد ما تم تناوله من نتائج حول أبعاد الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي، يتضح بان ما تظهره الولايات المتحدة كسبب وراء اهتمامها بالمنطقة، والمتعلق بالتدهور الذي يعرفه الوضع الأمني فيها وما يمكن أن ينجر عنه من تهديد للأمن الأمريكي والدولي عموماً، لا يعتبر مقتعاً. بل حتى أن هذه التهديدات ذاتها يمكن اعتبارها من مصلحة الولايات المتحدة، فإن كانت هناك مخاوف أمريكية من أن تمتد هذه التهديدات الأمنية إلى المصالح الأمريكية في المنطقة وما جاورها وهو أمر منطقي بطبيعة الحال وممكن الحدوث، إلا انه لا يمكن أن نتعاضى عن أمر في غاية الأهمية، وهو ما يمكن أن توفره هذه التهديدات التي لا تزال متواضعة من مبرر لتدخل أمريكي في المنطقة، يحقق الأهداف والمصالح الأمريكية ليس في منطقة الساحل الإفريقي وحسب بل في كل القارة الإفريقية. لان السيطرة على منطقة الساحل الإفريقي التي تتوسط القارة جغرافياً تعني سهولة السيطرة على باقي القارة، وعلى مصادر الطاقة فيها محل المنافسة الدولية المحمومة بصفة خاصة، فأحكام سيطرة الولايات المتحدة على مخزونات النفط العالمية إلى جانب سيطرتها العسكرية، يسهل عليها تحكمها في الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول المنافسة بشكل أكبر، فتستطيع بذلك الحفاظ على موقعها كدولة مهيمنة في النظام الدولي، ومن هنا تبرز مكانة الساحل الإفريقي الحقيقية في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. وإن كان العمل العسكري الأمريكي المباشر في المنطقة لم يحدث إلى غاية وقتنا الحالي، فإن إمكانية حدوثه في المستقبل واردة، وإن كان الأمر كذلك فإنه سيكون إما لاشتداد المنافسة الدولية على القارة الإفريقية عموماً، وفي نفس الوقت تقاوم تدهور الوضع الأمني في الساحل الإفريقي، الذي سيوفر المبرر للتدخل في المنطقة.

قائمة المراجع

أولا/ باللغة العربية:

1- الكتب:

1. أبو العينين، محمود و آخرون، التقرير الاستراتيجي الإفريقي(2001- 2002)، القاهرة: معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، الطبعة الأولى، 2002.
2. أبو العينين، محمود و آخرون، التقرير الاستراتيجي الإفريقي (2006-2007)، القاهرة: معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، الطبعة الأولى، 2006
3. اوزادفسكي، اندريه، الولايات المتحدة الامريكية و إفريقيا، ترجمة: غانم ملحم، ليبيا: منشورات مركز البحوث و الدراسات الإفريقية، 1981.
4. جندلي، عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2007.
5. السرميني، منذر، مبادئ العلاقات الدولية ، الاردن : الدار الجامعية، 1999.
6. ستلزر، ارون، المحافظون الجدد ، ترجمة: فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الطبعة الاولى، 2005.
7. سعد الدين ابراهيم و آخرون، صور المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.
8. عبد الله ابو القاسم خشيم، مصطفى، الشراكة الاوروبية المتوسطة النتائج و ردود الافعال، بيروت: معهد الانماء العربي، الطبعة الاولى، 2002.
9. عبد الحي، وليد ، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، الجزائر: شركة الشهاب، 1991.
10. عبد الرحمان، حمدي، افريقيا و تحديات عصر الهيمنة أي مستقبل؟، القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الاولى، 2007.
10. عودة، جهاد، النظام الدولي نظريات و إشكالات ، القاهرة : دار الهدى للنشر و التوزيع، 2005.
11. قاي نوت يوه، جون، افريقيا و العالم في القرن القادم ،بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، الطبعة الاولى، 1998.
12. المخادمي، عبد القادر رزيق، التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية ، الجزائر: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2006.
13. مجدي، حماد، العلاقات العربية الإفريقية في المنظور الغربي و السوفييتي، العرب و إفريقيا، بيروت: ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
14. محمود غانم، أماني، البعد الثقافي في العلاقات الدولية دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات، القاهرة: دار الجمهورية للصحافة، الطبعة الاولى، 2007.
15. مصعب محمود، جميل، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا و انعكاساتها الدولية، عمان: دار المجدلاوي، الطبعة الأولى، 2005.
16. ولد اباه، السيد، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الإشكالات الفكرية و الإستراتيجية ،بيروت: الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2004.

2- المجلات و الدوريات:

1. اغناتيوس، دفيد، " افريكوم.. مهمة غير مفهومة "، الشرق الاوسط، 8 جانفي 2008.
2. الشطي، إسماعيل، " تحديات إستراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من ايلول/سبتمبر"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 283، سبتمبر، 2002.
3. الشمعة، الخلدون، "سوسيولوجيا المستقبل بين المستقبلية و علم المستقبل"، العربي ، العدد 10، مارس- افريل 1979.
4. برقوق، امحمد، "المعضلات الامنية في الساحل الافريقي و تداعياتها على الامن الوطني الجزائري"، الجيش، الجزائر: العدد 534، جانفي 2008.
5. برقوق، امحمد، "الساحل الافريقي بين التهديدات الامنية والحسابات الخارجية"، العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008.
6. بوقارة، حسين، "مشكلة الاقلية الترقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الافريقي"، العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008.
7. ثروت فهمي، جورج، " العلاقات الصينية الافريقية. شراكة اقتصادية دون مشروطية سياسية"، السياسة الدولية، القاهرة: العدد 167، يناير 2007.
10. جفال، عمار، "وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر"، العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008.
11. حنا، إلياس، في: سعد محيو و آخرون، "إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي"، شؤون الأوسط ، العدد 110، ربيع 2003.
12. صالح، عبد الله، "الازمة التشادية.. الى اين"، السياسة الدولية ، القاهرة: مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 172، المجلد 43، افريل 2008.
13. عبد الرازق جاسم، خيرى، "قيادة عسكرية امريكية جديدة لافريقيا فرصة امريكية و محنة افريقية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 21، شتاء 2009.
14. عبد العاطي، عمرو، "الأحادية الأمريكية بين الاستمرارية و الزوال"، السياسة الدولية، القاهرة: العدد 173، المجلد 43، جويلية 2008.
15. علي زهران، جمال، "الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، العدد 153، جويلية 2003.
16. قادري، حسين، "مستقبل الوضع الامني في الساحل الافريقي"، العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008.
17. كونيسا، بيار ، "الازمات المتكررة في تشاد لامة و لادولة"، العالم السياسي، النشرة العربية، ماي 2001 .

3- الجرائد:

1. غمارسة، بوعلام، "قادة جيوش 4 دول يبحثون مواجهة القاعدة في الساحل الافريقي"، الشرق الاوسط، العدد 11216، الخميس 13 اوت. 2009
2. نصر الدين ، قاسم، "الافريكوم و حدود امريكا الجديدة"،القبس، العدد 12454، السنة 36، فيفري.2008
3. ولد اباه، السيد، " المعادلة الجديدة في الساحل الافريقي"، الشرق الاوسط، العدد 10671، الجمعة 15 فيفري.2008.

4- مواقع الانترنت:

1. ابراهيم علي، حيدر، "ازمة دارفور: الأسباب و المستقبل"، البيت العربي، المعهد الدولي للدراسات العربية و العالم الاسلامي، في:
<http://www.en.casaarab-ieam.es/publication>
2. افادة الفريق الاول ويليام وورد قائد القيادة الامريكية لمنطقة افريقيا، لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ، 09-10 مارس 2010، في:
<http://www.africom.mil/pdf/USAFRICOM2010posturestatement.pdf>
3. "العلاقات الصينية الموريتانية تنمو باطراد"، في :
http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2008-03/24/content_602589.htm
4. بودالي، ليان كينيدي، "شراكة مكافحة الارهاب عبر الصحراء"، مركز مكافحة الارهاب، الاكاديمية العسكرية للولايات المتحدة، وست بوينت، في :
<http://ctc.usma.etu/publications/pdf/us-ct-in-sahel-arabic-update.pdf>
5. حركة العدل و المساواة السودانية، " حرب باردة في قلب افريقيا"، 9 اوت 2009، في :
<http://sudanjem.com/2009/gallery-2>
6. عبد الرحمان، حمدي، "ابعاد السياسة الامريكية الجديدة تجاه افريقيا"، في :
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1170877901097
7. عبد الحليم، محمد، "إستراتيجية الأمن القومي 2006 بارانويا أمريكية"، في :
http://www.islamonline.net/servlet/satellite?c=articleA_C&cid=116826558571
8. عبد الحي، وليد، "الدراسات المستقبلية النشأة و التطور و الاهمية"، في:
<http://www.altsamoh.net/article.asp?id=44>

9. عبد القادر عبد الوهاب، داليا، "فوكوياما و الانقلاب على المحافظين الجدد"، في:
[http://www.siironline.org/alabwab/desarat\(01\)/237.htm](http://www.siironline.org/alabwab/desarat(01)/237.htm)

10. عبد المبدئي، يحيى، "افريكوم: قيادة عسكرية امريكية جديدة لافريقيا"، معهد الامام الشرازي الدولي للدراسات، في:
[http://www.siironline.org/alabwab/maqalat&mohadarat\(12\)/873.htm](http://www.siironline.org/alabwab/maqalat&mohadarat(12)/873.htm)

11. سعد معوض، نادية، قراءة في:شاهر إسماعيل شاهر، " أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 ايلول 2001"، في:
<http://islamtoday.net/nawafeth/artshow-95-130115.htm>

12. سليمان، محمد، " مفاهيم رئيسية في استراتيجية الامن القومي الامريكي " ، مجلة العصر ، 2003/05/19 ، في :
<http://www.alasr.ws/index.cfm?methed=home.cat&categoryID=32>

13. شلبي، يوسف، "المواجهات في تشاد..فرنسا مرة اخرى في المستنقع.."،مجلة العصر، 2008/02/05 ، في :
<http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=9785>

14. قطيشات، ياشر، "الضربة الاستباقية كاستراتيجية جديدة في العلاقات الدولية" ، صحيفة الوسط الالكترونية ، في :
<http://www.alwasatnews.com/2655/news/read/34117/1.html>

15. ماضي، محمود، " الاهتمام الامريكي بدارفور مرتبط بتوجه استراتيجي نحو افريقيا " ، سويس انفو ، 3 ماي 2007 ، في :
<http://www.swissinfo.ch/ara/detail/index.html?cid=5863302>

16. مغاوري، شلبي، "الصراع الرمادي على القارة السمراء"، في:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout&cid=1177156230946

1-Books :

1. Baylis, John & Smith, Steve :**the Globalization of worl Politics** ,oxford: oxford university press, third edition , 2005.
2. Benantar, Abdennour, **les etats-unis et le maghreb regain d'interet**,alger: CREAD ,2007.
3. Brown,Chris , **understanding international relations**, New York : second edition , Palgrave ,2001.
4. G.Kaufman, Robert , **In defence of the Bush doctrine**, the university press of kentucky, 2007.
5. Guerrere, Dorothy-Grace &Manji, Firoze , **China's new role in Africa and the south a search for a new perspective**,cape town : fahamu-networks for social justice,2008.
6. Lawson, Stephanie: **The new Agenda for international relations: from polarization to Globalization in world politics** ,oxford: Blackwell publishers, 2002.
7. Marchesin, Philippe, **les nouvelles menaces : les relation nord-sud des années 1980 a nos jours**, paris :karthala,2001.
8. Roche, Jean Jacques, **théories des relations internationals** , paris : edition Montchrestien, 5eme editions , 2001.
9. S.Szayna, Thomas & L.Byman, Daniel , **the energence of peer competitors a framework for analysis**, Rand ARROVO CENTER,2001.
- 10.Wendt,Alexander, **social theory of international politics**, Cambridge: Cambridge university press, 1999.

2-Periodicals & working Papers :

1. Charillon, Frédéric,« politique étrangère nouveaux regard » ,paris :**critique internationale** , presses de science po, 2002.
2. Christopher, Warren, « The united states and Africa: A new relationship », address befor the 23 rd african-American institute conference reston, may21, 1993, virginia: **US department of state dispatch**, vol.4,no.21,may 24,1999.
3. H.Dorff, Robert, « Responding to the failed state :the need for strategy », **small wars and insurgencies** , vol.10,no.3,1999.

4. H.Zoubir, Yahia ,«la politique étrangère américaine au maghreb : constances et adaptation » , **journal d'étude des relations internationales au moyen orient** , vol.1, no.1, juillet 2006.
5. Klotz, Audie&Lynch, Cecilia, « Le constructivisme dans la théorie de relations internationales » , **critique internationale** ,paris : presses de science po, no.02, hiver 1999.
6. Lake, Anthony , « from containment, to enlargement » ,**the DISAM journal** ,winter 1993/1994.
7. Lake, Anthony&whitman, Christine, « More than humanitarian :A strategic U.S approach toward Africa » , new york : **report of an indenpedent task force,council on foreign policy**, 2006.
8. Le leuch, Honoré, «le petrole et le gaz naturel en afrique :une part croissante dans l'approvisionnement énergétique mondial » ,**Géostrategique**, no.25, octobre 2009.
9. Longton, Danielle, « U.S. trade and investment relationship with sub-saharan Africa :The African growth and opportunity act and beyond » ,**CRS report for congress**, january 25,2008.
- 10.Macmillan, John, « Liberalism and the Democratic peace » , Marburg : paper presented at **ECPR** , 2003.
- 11.Moravcik, Andrew , « Liberal International Relations theory : A social scientific Assesmen » ,**weatherhead center for international Affairs**, Harvard University, paper No.01-02, April 2001.
- 12.M.Walt, Stephen, « International relations : One world, many theories » , **foreign policy** , Washington :Spring 1998.
- 13.Nye, Joseph , « Redefining the National interst » , **Foreign Affairs** , july/August 1999.
- 14.Rastbeen, Ali, « L'Afrique,terre de rivalités » ,**géostrategique** ,no.25, Octobre 2009.
- 15.Rice, Condoleezza ,« compaign 2000 : promoting the national interest » ,**foreign affairs**, jannuary/february 2000.
- 16.Snyder, Jack&Mansfield, Edward, «Democratic,transitions,Institutional Strength,and war » , **international organization**, vol.56, No.2.spring 2002.
17. Stephan, Elli, « Briefing : The PAN-SAHEL Initiative » ,**African affairs**, vol, 103, no.412, july 2004.
- 18.Taje, Mehdi « Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain » ,college de defence de l'OTAN, **NDC occasionel paper** 19,decembre 2006.

19. Tlemcani, Salima, « Lutte contre le terrorisme au sahel :le commandement militaire basé a tamanrassat », **EL Watan** ,edition du 21 avril 2010.
20. Tonelson, Alan, « superpower without a sword », **Foreing Affairs** , vol 72, No.3 ,summer 1993.

3-Internet Links :

1. Africa oil policy initiative group, « African oil : A priority for U.S national security and African development », institute for advanced strategic&political studies symposium, january 25, 2002,in :
<http://www.iasps.org/strategic/africawhitepaper.pdf>
2. African statistical yearbook 2009, in :
<http://www.africa-union.org/root/UA/Annonces/African%20Statistical%20Yearbook%202009%20-%202000.%20Full%20Volume.pdf>
3. Benyoussef, Bouchra, « sahel 2009-drogue,contreterrorism », in :
<http://www.tchadonline.com/sahel-2009-drogue-contrebande-terrorism>
4. Bockle, Henning & Rittberger, Volker & Wagner, Wolfgang, « Norms and foreign policy : constructivist foreign policy theory », center for international relations Peace and conflict studies, institute for political science, university of Tubingen, in : <http://www.uni-tuebingen.de/ussi/spi/taps/tap34a.htm>
5. « Exxonmobil signs PSA with Libya national oil », in : <http://www.offshore-mag.com/index/article-display/243177/articles/offshore/top-stories-general-interest/exxonmobil-signs-psa-with-libya-national-oil.html>
6. Feng, Liu & Ruizhuang, Zhang« the typologies of realism” , departement of international relations, nankai university, in :
<http://www.irahina.org/en/pdf/liu&zhang.pdf>
7. G.Berschinski, Robert,« Africom’s dilemma :The global war on terrorism,capacity building,humanitarianism,and the future of U.S security policy in Africa », november2007, in :
<http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub827.pdf>
8. Gowa, Joanne, « the democratic peace after the cold war, Departement of politics », prinston : prinston university, in :
http://web.edu/polisci/research/wip/dempeace_final-pdf
9. Hardy, Bruno, « les Etats-Unis et l’Afrique : perspective de sécurité », groupe d’étude et de recherche sur la sécurité internationale, in :

- <http://www.cepsi.umontreal.ca/uploads/gersi-publications.filename/chronique%20du%20CEPSI%20v1n4.pdf>
10. Holsti, Ole.R, « theories of international relations », in :
<http://www.duke.edu/npfeaver/holsti.pdf>
 11. International crisis group, « Islamic terrorism in the sahel :fact or fiction ? », Africa report ,no.92,31 march 2005 ,in :
<http://allafrica.com/peaceafrica/resources/view/00010608.pdf>
 12. international trade administration, department of commerce United states of America, « U.S African trade profil »,in :
http://www.agoa.gov/resources/US_African_Trade_Profile_2009.pdf
 13. Izddine, Mouna « le sahel de tous les dangers,la filière des armes au sud sahara », in :
http://www.maroc-hebdo.press.ma/MHinternet/archives_739/html_739/sahel.html
 14. Jo Choate , Mary, « Trans-sahara cuonterterrorism initiative :Balance of power ? »,USAWC strategy research project, in :
http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PCAAB627.pdf
 15. Ka, Mamadou, « la politique africaine des Etats-Unis de 1947a 2005 :de l'engagement selectif a la politique de "Legacy", canada :collège universitaire de saint boniface, in :
<http://www.polis.sciencespobordeaux.fr/vol14n1/ka.pdf>
 16. Kaita, Kalifa, « conflict and conflict resolution in the sahel :the tuareg insurgency in mali », strategic studies institute ,may 1998, in :
<http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub200.pdf>
 17. Keenan, Jeremy, « The collaose of the second front »,FPIF, september 26,2006 , in : http://www.FpiF.org/articles/the-_collapse-of-the-second-front
 18. Kennedy Boudali, Lianne , « examining U.S counterterrorism priorities and strategy across Africa's Sahel region »,Rand corporation,november 2009, in :
<http://foreign.senate.gov/testimony/2009/kennedy-boudalitestimony091117a.pdf>
 19. Kob, Lawrence & Wadbams, Caroline, « A critique of the Bush administration's national security strategy », the stanley foundation , in :
<http://ciponline.org/nationasecurity/resources/pub/Bush%20admin%20critique.pdf>

20. Krauthammer, Charles, « democratic realism : An American foreign policy for a unipolar world » , Washington DC: American Enterprise institute, 2004, in : http://www.aei.org/doclib/20040227_book755text.pdf
21. Lefebvre, Alex, « Chirac promotes French interests in Algeria », 15 march 2003 , in : http://www.wsws.org/articles/2003/mar2003/alge_m15.shtml
22. Legaré Tremblay, Jean-Frédéric, « L'idéologie néoconservatrice et la politique étrangère américaine sous George W. Bush », Montréal : Chaire Raoul-Dandurand en études stratégiques et diplomatiques, Université du Québec, no.9, 13/05/2005, in : http://dandurand.uqam.ca/uploads/files/publications/études-raoul-dandurand/etude_rd_09_jflegare_c.pdf
23. Metz, Steven, « refining american strategy in Africa », strategic studies institute, february, 2000, in : <http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pubs/display.cfm?pubID=199.pdf>
24. Morgenthau, Hans, « politics among nations the struggle for power and peace », chapter one, in : <http://weber.ucsd.edu/mhiscox/240.htm>
25. Morgenthau, Hans 1948, « politics among nations », in : <http://www.people.fas.harvard.edu/plan/irnotes07/morgenthau1948.pdf>
26. National energy policy development group, « National Energy Policy, may 2001 », chapter 8, in : <http://www.wtrg.com/EnergyReport/National-Energy-Policy.pdf>
27. National strategy for combating terrorism, september 2006, in : <http://www.cbsnews.com/htdocs/pdf/NSCT0906.pdf>
28. National Security strategy, Washington D.C, May 2010, in : http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf
29. Oga, Toru, « from constructivism to Deconstructivism : theorising the construction and deconstruction of identities » in : <http://www.isanet.org/portlarchiv/oga.html>
30. Oil and gas, Atlas on regional integration in west Africa, energy series, in : <http://www.oecd.org/dataoecd/28/43/38903590.pdf>
31. Pabst, Martin « External interests in west Africa » , in : <http://www.bmlv3gv.at/pdf-pool/publikationen/sorting-out-the-mess-external-interest-west-africa-m-pabst.pdf>

- 32.Rancourt, Jean-François, « Rogue states, un concept incompatible avec la politique étrangère », centre d'étude des politiques étrangère et de sécurité,UQAM,vol.6,no.1,19 janvier, in :
<http://www.icim.uqam.ca/IMG/pdf/vol6no1.pdf>
- 33.R.Posen, Barry & L.Ross, Andrew, « competing visions for U.S Grand strategy » , in :
<http://www.com.org/pdf/14dec/fulltext/97posen.pdf>
- 34.S.Gray, Colin, « the implications of preeptive and preventive war doctrines :A reconsideration », strategic studies institute, july 2007, in :
<http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdf/files/pub789.pdf>
- 35.Taje, Mahdi, « ,la percee geopolitique de la chine en Afrique : enjeux et defis », reatesonline, 22/05/2007, in :
http://www.shanghai-institute.com/shanghai/francais/downloads/fra_070522_2.pdf
- 36.Taje, Mehdi , « les vulérabilités du sahel », lettre du CEREM no.12,mai 2009, in :
http://cerems.defense.gouv.fr/etudes/publicatio/lettre%20du%20cerem/lettre-CEREM_12.pdf
- 37.The National Security strategy of the United states of America, September 2002, in : <http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/nsc/nss/2002/nss.pdf>
- 38.The National Security strategy of the United State of America ,march 2006, in :
<http://www.presidentialrhetoric.com/speeches/nss2006.pdf>
- 39.Thompson, Jim Fisher, « L'Initiative pan-sahel encourage la coopération entre les pays du sahel et du maghreb », 25 mars 2004, in :
<http://www.america.gov/st/washfile-french/2004/march/20040325154724mrecalp0.3155939.html>
- 40.United States Africa Command,U.S.AFRICOM public affairs office, in :
<http://www.africom.mil/getarticle.asp,art=1644>
- 41.US. Department of state country reports on terrorism,chapter 5- country reports :Africa overview,28 April,2006, in :
<http://www.state.gov/s/ct/rls/crt/2005/64335.html>
42. Woodrow, Wilson, 1919 from the source : " the essential document of american history " , in:
http://www.robelpacelaureates.org/pdf/woodrow_wilson.pdf

43.X, « the sources of soviet conduct, foreignaffairs july 1947

<http://www.laapush.org/documents/APUSH%20Unit%206/the%20sources%20of%20conductpdf>

فهرس المحتويات

1 - فهرس المواضيع

8	مقدمة
18	الفصل الأول: الإستراتيجية الأمريكية و مضامينها الجديدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001
19	المبحث الأول: الإطار الفكري للإستراتيجية الأمريكية
20	المطلب الأول: الإستراتيجية الأمريكية بين المقاربتين - الواقعية و الليبرالية
20	الفرع الأول: المقاربة الواقعية
28	الفرع الثاني: المقاربة الليبرالية
38	المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمريكية بين النزعتين - الانعزالية و التدخلية
38	الفرع الأول: النزعة الانعزالية
39	الفرع الثاني: النزعة التدخلية
44	المبحث الثاني: المضامين الجديدة للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001
47	المطلب الأول: قراءة في وثيقتي إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعامي 2002 و 2006
47	الفرع الأول: وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لـ: 17 سبتمبر 2002
54	الفرع الثاني: وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لـ: 16 مارس 2006
62	المطلب الثاني: عناصر الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001
62	الفرع الأول: من حيث الأهداف و المصالح
62	البند الأول: الأهداف المعلنة
62	البند الثاني: الأهداف غير المعلنة
64	الفرع الثاني: من حيث مصادر التهديد
64	البند الأول: الدول المارقة
65	البند الثاني: الإرهاب
66	البند الثالث : أسلحة الدمار الشامل
67	البند الرابع : الدول الفاشلة

67..... الفرع الثالث: من حيث آليات مواجهة التهديدات

الفصل الثاني: أبعاد الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي بعد أحداث 11 سبتمبر

73..... 2001

79..... المبحث الأول : واقع الساحل الإفريقي

79..... المطلب الأول:الواقع الجيوبوليتيكي

79..... الفرع الأول: المجال الجغرافي للساحل الإفريقي

80..... الفرع الثاني: طبيعة المجتمع في الساحل الإفريقي

81..... الفرع الثالث: طبيعة الدولة في الساحل الإفريقي

82..... المطلب الثاني:الواقع الأمني

82..... الفرع الأول: الإرهاب

83..... الفرع الثاني: الجريمة المنظمة

85..... الفرع الثالث: الأزمات الداخلية

86..... البند الاول: أزمة دارفور

89..... البند الثاني: الأزمة التشادية

91..... البند الثالث: الأزمة الترقية

95..... المطلب الثالث:الواقع الاقتصادي

99..... المبحث الثاني : المنطلقات الموجهة للاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي

99..... المطلب الأول:المنطلق الأمني

103..... المطلب الثاني:المنطلق الطاقوي

106..... المطلب الثالث: المنطلق الجيوستراتيجي

107..... الفرع الأول: أهمية المغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة

110..... الفرع الثاني: أهمية خليج غينيا بالنسبة للولايات المتحدة

113..... المطلب الرابع: منطلق تطور السياسة الأمريكية تجاه القارة الافريقية

116..... الفرع الأول: تأمين مصادر الطاقة

120.....	الفرع الثاني: محاربة الإرهاب
121.....	الفرع الثالث: تطويق الدور الصيني المتنامي في القارة الإفريقية
124.....	الفرع الرابع: السوق الإفريقية
130	الفصل الثالث: الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي: آلياتها، تحدياتها ومستقبلها
131.....	المبحث الأول:آليات الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي
131.....	المطلب الأول:مبادرة بان-الساحل PAN-SAHEL
133.....	المطلب الثاني:مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCTI
135.....	المطلب الثالث:القاعدة العسكرية "الافريكوم" AFRICOM
144.....	المبحث الثاني: تحديات الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي
144.....	المطلب الأول:دور القوى الكبرى في الساحل الإفريقي
144.....	الفرع الأول: الدور الصيني
149.....	الفرع الثاني: الدور الفرنسي
151.....	المطلب الثاني: دور دول الجوار في الساحل الإفريقي
151.....	الفرع الأول: الدور الجزائري
153.....	الفرع الثاني: الدور الليبي
155.....	المبحث الثالث: مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي
158.....	المطلب الأول: سيناريو استمرار الوضع القائم للإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي
159.....	الفرع الأول: عدم خطورة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي
160.....	الفرع الثاني: مساهمة دول الجوار في تحقيق الاستقرار في المنطقة
161.....	المطلب الثاني: سيناريو تزايد الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي إلى درجة التدخل العسكري
161.....	الفرع الأول: تدهور الأوضاع الأمنية في الساحل الإفريقي
162.....	الفرع الثاني: اشتداد المنافسة الدولية في الساحل الإفريقي
166.....	الخاتمة
171.....	قائمة المراجع

2 - فهرس الجداول و الأشكال و الخرائط

أ- الاشكال

- الشكل (1): تطور إنتاج البترول في إفريقيا و نسبته من الإنتاج العالمي.....116
- الشكل (2): تطور إنتاج الغاز الطبيعي في إفريقيا و نسبته من الإنتاج العالمي117
- الشكل (3): تطور الاحتياطي المثبت للبترول في إفريقيا و نسبته من الاحتياطي العالمي.....118
- الشكل (4): تطور الاحتياطي المثبت من الغاز الطبيعي في إفريقيا و حصته من الاحتياطي العالمي..119
- الشكل (5): حجم و نوعية أهم الواردات و الصادرات الصينية مع القارة الإفريقية لسنة 2005.....123
- الشكل(6): التبادل التجاري الأمريكي مع دول إفريقيا جنوب الصحراء.....125
- الشكل(7): أهم الشركاء التجاريين لإفريقيا ، 2007.....126

ب- الجداول

- الجدول (1): مقارنة بين الجيل الأول و الجيل الثاني للمحافظين الجدد.....42
- الجدول (2): الخمس دول الأولى المنتجة للنفط في خليج غينيا 2030/2005 (برميل في اليوم)....110
- الجدول(3): أهم عشر شركاء تجاريين إفريقيايين مع الصين لعام 2004(عن طريق الواردات).....146

ج- الخرائط

- الخريطة(1): المجال الجغرافي لتوزع الأقلية الترقية.....92
- الخريطة(2): تطور عدد الدول المنتجة للبترول في القارة الإفريقية.....97